نخبة القوة
في القرن الحادي والعشرين

تأليف
د. محمد عبدالمنعم شلبي

الناشر
دار النهضة العربية للنشر والتوزيع

2018

اسم الكتاب: نخبة القوة في القرن الحادي والعشرين
تأليف: د. محمد عبدالمنعم شلبي
الطبعة الأولى 2018
رقم الإيداع: 2018/0000
الترقيم الدولي: 978-977-04-0000-0

جميع الحقوق محفوظة للناشر
ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمًا.

يُطلب من

دار النهضة العربية للنشر والتوزيع
32 ش عبد الخالق ثروت. القاهرة
تليفون: 0020223926931
فاكس: 0020223956150
info@daralnahda.com
www.daralnahda.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة طه، الآيات 25-27)

مقدمة عامة

يسعى هذا الكتاب إلى الوقوف على طبيعة القوى المتنفذة على مستوى كوكبي، وما قامت به من دور/ أدوار طوال ما يزيد عن ربع قرن من الزمن وما تزال، مدفوعة في ذلك بتوجهاتها الرأسمالية متعدية الجنسية، معتمدة في ذلك على ما تحوزه من مقومات القوة الأكثر حسماً: رأس المال، السلطة "القوة المشرعنة"، والمعرفة / الأيديولوجيا. هذه القوى التي تولدت وتشكلت خصائصها من داخل النظام الرأسمالي العالمي، ومن خلال تفاعلات البنية الطبقية في مجتمعات المركز، وذلك على مدى عقود عديدة، بدأت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت فاعلة حتى شهدت نقلتها النوعية في نهايات ثمانينات وأوائل تسعينات القرن العشرين، بسقوط التجربة السوفياتية وبزوغ عملية العولمة الرأسمالية متعدية الجنسية. هذه القوى الفاعلة الرأسمالية التي لا تقتصر تشكيلتها على المكون الاقتصادي المتمثل بوضوح في نخبة رجال الأعمال، بل إنها تضم إلى جانبها نخبة السلطة السياسية والعسكرية، فضلاً عن مكون آخر بالغ الخطورة والأهمية يتمثل في نخبة المعرفة، بكافة فروعها، وخاصة الاستراتيجية والمستقبلية.

لقد قدم عالم الاجتماع الأمريكي الشهير رايت ميلز (C. W. Mills) دراسته الرائدة عن نخبة القوة The Power Elite في خمسينات القرن الماضي، ليرصد ويحلل من خلالها القوى الحاكمة والمتنفذة في المجتمع الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع التحول الرأسمالي الكوكبي نجد تلك النخبة وقد تمددت واستنسخت أدوارها وصارت تمثلات هيمنتها على نطاق متعدي للجنسية، حتى بات من الممكن تبين حالة التبلور لنخبة قوة رأسمالية على نطاق كوكبي. تلك النخبة التي بدأت مركزية في حضورها الأبرز في العواصم الرأسمالية الكلاسيكية، واشنطن، لندن، برلين، باريس، جينيفا، روما، وطوكيو. لتضم لاحقاً عواصم أخرى مثل سول، بكين، موسكو، ونيودلهي. إن نادي النخبة غير مغلق أمام الأعضاء الجدد الذين يسعون إلى الالتحاق، إلا أن معايير وشروط هذا الالتحاق

تعد من الصعوبة بمكان؛ فمنتدى نخبة القوة يتيح لأعضائه المشاركة في حكم العالم، وإن يكن بدرجات ومستويات متفاوتة بين أعضائه؛ فمنهم من يمتلك مقومات القوة في أعلى مستوياتها، بما يؤهله لفرض هيمنته كوكبياً، اقتصادياً وسياسياً ومعرفياً، ومنهم من لا يطمح إلا في فرض هذه الهيمنة على نطاق إقليمي، دون تورط في قضايا ومعضلات تتجاوز هذا النطاق، قد تستنزف طاقاته وقدراته، وتدخله في مواجهات ومعارك لا يريدها، وهو على غير اقتناع بمصالحه المحققة من وراء الاشتباك معها بفاعلية، خاصة إذا كان هذا التدخل يحمل في طياته مخالفة واضحة لتوجهات ومصالح قوى أخرى كوكبية، قد تتسبب المواجهات الصريحة في تضاد معها، في خسائر استراتيجية غير محسوبة العواقب.

ونظراً لأن نخبة القوة الكوكبية هذه تمر في الراهن بعملية إعادة هيكلة نظراً لالتحاق أعضاء جدد، أتوا من خلفيات متباينة، وقد تكون مغايرة تماماً لما تأسست عليه النخبة الرأسمالية الكلاسيكية؛ نخبة ما بعد الحرب الثانية، إضافة إلى ما مر بالعالم من أزمة تعد هي الأخطر على النظام الرأسمالي العالمي في العام 2008، ولا تزال آثارها فاعلة في الراهن، فإننا قد نعد شهوداً على مرحلة تاريخية للصراع الحاد على مناطق النفوذ على مستوى كوكبي، تتحدد بناء على نتائجه مراكز القوة الجديدة داخل منتدى نخبة الرأسمالية الكوكبية لعقود قادمة. غير أن ما يبايز هذا الصراع الاستراتيجي عن سابقه الذي وسم فترة ما بعد الحرب الثانية، أن الصراع الراهن ينطلق ونخبه الحاكمة تتبنى أيديولوجيا تكاد أن تكون واحدة، هي الأيديولوجيا الرأسمالية، فليس الصراع هنا بين ايديولوجيتين متعارضتين، اشتراكية ورأسمالية، ومن هنا تأتى المفارقة، ففرض الأيديولوجيا الرأسمالية بنزعتها النيو ليبرالية على العالم أجمع أتى بما لا تشتهى سفن نخبة القوة الرأسمالية الكلاسيكية، فقد حدثت المفاجأة؛ تلقت قوى كبرى، لم تكن ضمن تشكيلة نخبة القوة الرأسمالية التقليدية، هذه التوجهات الرأسمالية المفروضة فرضاً على العالم، وبعد أن تلقتها استوعبتها جيداً، ومن ثم علمت تمام العلم آليات عملها، ثم عكستها بطريقتها الخاصة، وبالإرتكان إلى ما تتمتع به بناءاتها الاجتماعية – الثقافية من خصائص مميزة، نازلت القوى الرأسمالية التقليدية على ملاعبها وساحاتها، لتهزمها في غير موقع، وينقلب السحر على الساحر، حتى وجدنا زعماء أعتى الرأسماليات الكوكبية يرفضون العولمة وينادون بالحمائية، ودور متعاظم للدولة القومية من جديد !

إن ما تطرحه هذه الدراسة من تحليل ينصب على مقومات قوة النخبة الرأسمالية متعدية الجنسية، والتي حددناها في رأس المال، السلطة، والمعرفة / الأيديولوجيا، لا يقصر هذه المقومات الثلاثة في هيئتها المعلنة المشروعة، بل يحاجج بأن وجهها الآخر، الموازي وغير المشروع، لابد وأن يتم الانتباه إليه بوصفه جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الرأسمالية الكوكبية. وأن وقتاً من التاريخ لم تبارح هذه النخبة استخدامه واللجوء إليه، سواء في فترات الهدوء النسبي الذي قد يخبره العالم في النادر، أو بالأخص فترات الصراع، وهى الفترات الغالبة والتي لا يكاد يخلو منها تاريخ الرأسمالية.

إن المترتبات على حالة الصراع الرأسمالي الكوكبي على الأسواق ومناطق النفوذ والمواد الخام..الخ هي ما نشهدها في صور وتجليات شتى، وليس صعود الحالة الإرهابية العالمية ببعيدة عن ذلك، فهي لا تمثل سوى قمة جبل جليد يخفى من تحته صراعات رهيبة على المصالح القديمة والمستجدة للقوى الكوكبية، التقليدية والبازغة على كافة المستويات.

إن استمرار احتكار العالم في قبضة نخبة قوة رأسمالية سيفضي إلى مزيد من الاضطراب والصراع والعنف حول العالم، في حين أن البديل لهذا النظام الإحتكاري النخبوي ينضج على مهل، في هيئة حركات وتكتلات بازغة هجرت المقولات القديمة والسرديات الكبرى لتمارس على الأرض حراكاً يؤسس لعالم جديد، قائم على ديمقراطية تشاركية، ديمقراطية تطالب بالعدالة الاجتماعية، والتخلي عن احتكار رأس المال والسلطة والمعرفة، وعن هذا الطريق تبزغ مفاهيم ومقولات وكيانات تعيد التوازن بين الإنسان ومجتمعه، بل وكونه الشاسع، ليعود هذا الإنسان مرة أخرى إلى إنسانيته التي افقده إياها مجتمع الصراع والمخاطرة.

وعبر فصول هذا الكتاب الستة نناقش ما يلي:

- دور الرأسمالية الكوكبية في إعادة تشكيل البنية الطبقية متعدية الجنسية.
- ما أفرزته هذه العملية – واسعة النطاق – من بزوغ لنخبة قوة رأسمالية متعدية للجنسية، تضم فئاتاً من المواقع الطبقية الرأسمالية إلى جانب أخرى من المواقع الطبقية الوسطى.
- الدور الذي لعبته نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية في إعادة تشكيل العالم، وفقاً لشروط ومصالح النظام الرأسمالي الكوكبي، بنزعته النيوليبرالية.

- خصائص مقومات ومحددات قوة النخبة الرأسمالية متعدية الجنسية، والمتمثلة في رأس المال، السلطة، المعرفة/ الأيديولوجيا.
- كيف تمارس النخبة الرأسمالية متعدية الجنسية قوتها، بوجهيها: المشروع وغير المشروع في الهيمنة على العالم وإخضاعه، ومحاولة إعادة إنتاجه وفقاً لشروطها في الاحتكار الرأسمالي، والمراكمة، والربح، وبسط النفوذ.
- محاولة طرح البديل الديمقراطي الذي يفهم الديمقراطية بوصفها مشاركة في القوة. كيف تكون الفرصة متاحة بعدالة أمام الجميع للوصول إلى مصادر القوة الثلاث، بديلاً لحالة الاستبعاد الهيكلي، والصراع اللامتكافي في ظل نظام رأسمالي لا ديمقراطي، برغم الزعم بديمقراطيته!

الفصل الأول

العولمة الرأسمالية
وإعادة تشكيل البني الطبقية متعدية الجنسية

الفصل الأول

العولمة الرأسمالية
وإعادة تشكيل البنى الطبقية متعدية الجنسية

مقدمـة

يسعى هذا الفصل إلى رصد وتحليل الدور الذي لعبته العولمة الرأسمالية، عبر آلياتها المتعددة، في إعادة تشكيل وهيكلة العالم على مستويات وصعد مختلفة. ونركز – في هذا الصدد تحديداً – على البنية الطبقية متعدية الجنسية، حيث نناقش الظروف والعوامل التي أفضت، عبر عملية العولمة الرأسمالية، إلى إعادة تشكيل البنية الطبقية الكوكبية، وبالتركيز تحديداً على الشرائح العليا من الجماعات الطبقية الرأسمالية والوسطى، والتي تخبر صراعاً غير متكافئ بحال مع غيرها من التكوينات والتشكيلات الطبقية التقليدية ذات الطابع المحلي في كافة المجتمعات تقريباً. وعبر تبلور هذه الجماعات والفئات الطبقية المعولمة البازغة تتخلق النخب الاجتماعية الجديدة والتي تتواصل عضوياً مع مثيلاتها على مستوى كوكبي، مشكلة ما يمكن أن نطلق عليه نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية، متسلحة في ذلك بهيمنتها على مكونات القوة الرئيسة: رأس المال، والسلطة، والمعرفة/ الأيديولوجيا.

1- العولمة وتحول العالم إلى ذاته :

لعل الحقيقة المؤكدة أن العالم بقاراته ومحيطاته وحالته الطبيعية التي هو عليها الآن كان موجوداً منذ آلاف السنين؛ فالعالم في ذاته In Itself ككيان طبيعي واقعي يتسم بالقدم، بيد أن التحول الذي طرأ على حالة هذا العالم بحيث أصبح عالماً لذاته For Itself – إن صح التعبير – يرجع إلى فترة أكثر حداثة في تاريخ البشرية. هذا التحول الذي جعل الشعوب جميعاً، ورغم التباينات في مستوى التقدم والتخلف التنموي، تنتمي إلى منظومة عالمية واحدة، كان للنزعة الرأسمالية فيه الدور الرئيس، وذلك منذ القرن الخامس عشر الميلادي، في حين كان لوسائل الاتصال والإعلام الجماهيري الحديثة، وما تلاها من وسائط تواصل اجتماعي أحدث وأكثر تقدماً الدور الأعظم في ازدياد حدة الوعي بهذا العالم بوصفه كلاً واحداً، وذلك خلال العقود القليلة الماضية. وبذلك انتقل العالم من كونه عالماً في ذاته ليصير عالماً لذاته !

هذا وعلى الرغم من "أن الوعي بالعالم قد اقتصر قديماً على مفهوم تاريخي، فلسفي، ديني" يرمز إلى إدراك شامل لمجموع ما تم اكتشافه وتدوينه في كتب الرحلات والجغرافيا[1]، فإن الوعي الحديث بالعالم يعد – بشكل أو بآخر – وعياً علمياً يتضافر في تشكيله كل من النشاطات الاقتصادية العالمية، والعلاقات الدولية، إلى جانب الدور الأعظم لنظم المعلومات والاتصالات التقنية الحديثة [2]. وذلك مع الوضع في الاعتبار – بالطبع – أن إمكانات تزييف هذا الوعي، بكيفية أو بأخرى، واردة تماماً، وفي كافة الأوقات والظروف، بيد أن حديثنا ينصب – في هذا الصدد – على أن المعرفة "العلمية" بالعالم في كليته لم تكن متاحة قديماً، أما الآن فمعرفته من خلال العلم والتقنية ونظم الاتصال المتقدمة تصبح متاحة وممكنة بشكل يسير.

مفهوم العولمة:

هذا وتفرض علينا التطورات المتسارعة، على كافة المستويات والصعد، ضرورة التعامل معها من خلال بعض المفاهيم التي قد تعبر عن بعض خصائصها وسماتها في مرحلة التحول. حيث تمثل مراحل سقوط الأنموذجات المهيمنة the Paradigms فراغاً مفاهيمياً لا يملئه سوى الطروحات المتواترة والمحملة بكثير من القلق المعرفي – الذاتي والموضوعي في آن معاً –

تلك الطروحات التي لا تكاد تستقر على حال، فهي موسومة بطبيعة المرحلة التي تحاول جاهدة توصيفها تمهيداً لصياغة أنموذج علمي جديد ملائم. ومن ثم تفضي بنا متابعة الأدبيات إلى مفاهيم من قبيل: ما بعد الحداثة، ما بعد البنيوية، ما بعد الماركسية.. فضلاً عن نهايات الأيديولوجيا، والفلسفة، والتاريخ..الخ. وهى مفاهيم لم تنجح – كما هو واضح – سوى في تقديم التوصيف لطبيعة المرحلة، ومن ثم جاءت في هيئة الانتقالي أو المرحلي الذي قد يفضي مستقبلاً إلى ما هو أكثر تبلوراً، وإن يكن في اتجاه غير معلوم بعد! وقد لا نجافي الحقيقة والواقع إذا ما أكدنا أن المفاهيم التي تطرح تكون – في معظم الأحيان – ذات أبعاد سياسية وأيديولوجية؛ فهي تارة محافظة وتارة راديكالية، وبينهما مناطق عديدة للتقاطع والاشتباك. هذا مع وعينا بأن مفاهيم المحافظة والراديكالية ذاتها مفاهيم نسبية، كما وإنها لم تعد مرتبطة، بشكل قاطع، باليمين أو اليسار "التقليديين"، مع التبدل الذي أصاب الواقع، ومن ثم أعاد صياغة معظم أنساقنا المفاهيمية، تلك التي تمثل – في التحليل الأخير – أهم مكونات النظريات التي تحاول تحليل الواقع وتفسيره.

ولعل من أبرز المفاهيم التي طرحت على الساحة الثقافية خلال السنوات الأخيرة، مفهوم العولمة the Globalization والذي يحوي العديد من تناقضات الواقع الذي يعكسه، كما وأن المواقف تجاهه تتباين وفقاً للتوجهات النظرية والأيديولوجية المختلفة، والتي تتراوح بين القبول والتأييد من ناحية، والنقد والمعارضة والرفض من ناحية أخرى، مع وجود طيف واسع من تباينات المواقف النظرية والأيديولوجية بين هذا وذاك.

ورغم تعدد وتنوع المقاربات النظرية للعولمة، تظل مساهمة ليزلي سكلير L. Sklair– في هذا الصدد – من أعمقها وأكثرها أهمية – في تقدير الكاتب – حيث يقرر أن النظام العالمي قد تجاوز خلال السنوات الأخيرة – وبفعل العولمة – مفهوم الدولة القومية the Nation-State ليتحول نحو الكيانات متعدية القومية، حيث يعمل بشكل كلي على ثلاث مستويات من الممارسات متعدية الجنسية "القومية"؛ الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وكل ممارسة من هذه الممارسات محكومة، أو مهيمن عليها من خلال مؤسسة رئيسة تقود خطاها نحو العولمة الرأسمالية. حيث نجد أن المؤسسة متعدية الجنسية TNC هي المحرك الرئيس

للممارسات الاقتصادية متعدية الجنسية، والطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية TCC هي المحرك الرئيس للممارسات السياسية متعدية الجنسية، كما أن المحرك الرئيس للممارسات الأيديولوجية الثقافية متعدية الجنسية يتمثل في الأيديولوجية الثقافية للنزعة الاستهلاكية[3].

ومن ثم، فإن سكلير يتبنى مفهوماً للنظام الكوكبي القائم على أساس الممارسات متعدية الجنسية، وبناء عليه تتحدد العولمة لديه باعتبارها طريقة لتنظيم الحياة الاجتماعية عبر الحدود القائمة للدولة القومية. وبقدر أكبر من التحديد يقرر: إن دراسة العولمة تعتمد على بروز ظاهرتين ترتبطان بها، هما: (1) بزوغ الاقتصاد المعولم، القائم على نظم إنتاج وتمويل واستهلاك جديدة [2] إلى جانب الثقافة الكوكبية[4].

ولعل الإضافة المهمة التي طرحها سكلير – في هذا الصدد – تتمثل في تمييزه بين العولمة من ناحية، والعولمة الرأسمالية من ناحية أخرى. حيث يعتقد محقاً – من وجهة نظرنا – "أن التمييز بين المفهومين يمنح الفرصة للحديث بشأن الحركات المضادة وكذا البديلة للعولمة الرأسمالية؛ ذلك أن العولمة الرأسمالية هي صيغة تاريخية، لكنها ليست الصيغة الوحيدة الممكنة للعولمة [5]".

ومن ثم، لا يمكننا النظر إلى مفهوم العولمة بوصفه مفهوماً وحيد الاتجاه، فهو مفهوم معقد، يحوى العديد من تناقضات الواقع الذي يعكسه. ولذا يحسن النظر إليه في إطار وضعية التعقد Complexity، تلك التي ترسي في قناعاتنا خطأ النظرة أحادية الاتجاه، أو حتى المانوية الحدية التي تنحاز إلى أحد اتجاهين ولا ترى الصحة في غير ذلك مهما تبدت أمامها العديد من التقاطعات والتواصلات، التي تحمل بداخلها تناقضات تتفاوت كماً ونوعاً.

وبالترتيب عليه، نتساءل: إلى أي مدى يكون من الممكن أن تفضى هذه الحالة – نقصد العولمة، بما تتضمنه من عولمة رأسمالية وتوجهات وحركات مضادة لها – إلى مآل/ مآلات تختلف اختلافاً جوهرياً عن وضعيتنا الراهنة في ظل نظام رأسمالي كوكبي مهيمن؟ أم يظل هذا النظام قائماً ومتواجداً في خطوطه العريضة مع تزايد التنويعات داخل نطاقه؟

نتساءل هذه التساؤلات متفقين منذ البداية على أن هذه العملية ليست وحيدة الاتجاه، وأن ما هو كامن Potential داخلها مايزال واعداً، خاصة وإننا نتحدث بشأن مستقبل، أو مستقبلات ولا ننحصر داخل نطاق "الراهن"، الذي قد يوقعنا أسر التفكير من خلاله إلى التسليم كلية بأن "المستقبل" هو مجرد امتداد خطي له – أي الراهن – لا أكثر ولا أقل؟

وأياً كانت الإجابات الاستشرافية على هذه التساؤلات، فإن التفاعلات الداخلية للعولمة، والناتجة عن جهود فاعلين Actors مؤثرين، سيكون هو الفيصل في تحديد الاتجاهات الأساسية للعولمة وانتقالها من مرحلة إلى أخرى من التطور. فكما كان للعولمة "الرأسمالية" اليد الطولى على امتداد ما يقرب من ثلاثة عقود مضت في الهيمنة على العالم بما مكنها من إعادة هيكلته وفقاً لمعاييرها وقيمها وأهدافها ومصالحها، فإن المستقبل قد يشهد هوية / هويات مغايرة للعولمة، والتي سبق واتفقنا على كونها مجرد عملية تاريخية تخضع مضامينها وتوجهاتها للاستهداف المعياري للقوى الفاعلة على مستوى كوكبي.

2- العولمة الرأسمالية وجدل الأحادية والتعددية القطبية:

يمثل الحد الذي انتقل إليه النظام الاقتصادي الكوكبي، من حالة الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية أحد أهم الموضوعات التي يثار النقاش حولها اليوم في مجال العلاقات الدولية وكذا في مجال الاقتصاد السياسي. فرغم الهيمنة البادية للعيان لنظام القطب الواحد منذ نهايات القرن العشرين، حيث تركز القوة في الغرب الصناعي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هناك دلائل متنامية على حدوث تحولات في الاقتصاد الكوكبي. حيث أفضى النجاح المحقق لعدد من البلدان النامية إلى ما يطلق عليه: صعود الجنوب The Rise of the South. إن الأدبيات المتخصصة في هذا الشأن مهتمة بشكل خاص ببروز الصين والأهمية المتنامية لبلدان البريكس BRICS، ذلك أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم منذ العام 2008، وكان منبعها القطب المهيمن آنذاك؛ الولايات المتحدة الأمريكية، قد أظهرت ما قد يوصفه البعض بأفول عالم القطب الواحد.

هذه التحولات في موازين القوة الكوكبية التي ينظر إليها بوصفها تؤشر إلى بزوغ نظام

كوكبي متعدد الأقطاب، حيث لم يعد ممكناً وجود مركز مهيمن واحد "واضح بذاته"، ولكن مجموعة من تكتلات القوة المتنافسة. ومن ثم فإن العولمة – وفقاً لهذا المنظور – ستفضي التي تعددية قطبية، حيث ستأتي البلدان التي تمثل غالبية سكان العالم على قمة الترتيب الكوكبي. وهي الحالة التي قد يصح توصيفها بأنها تمثل نظاماً كوكبياً "حقيقياً Truly".

– ولكن وعلى جانب آخر، نجد أن هناك منظوراً معارضاً يتحدى هذه القراءة، حيث الدفع بوجود الرأسمالية الليبرالية الأنجلو – أمريكية المهيمنة وأسواقها المالية في الغرب، والتي تظل في موقع القيادة. فالعولمة – وفقاً لهذا المنظور – تتسبب في تحفيز بزوغ أسواق "لتلتحق بالنادي To Join the Club"، لا أن تغير النظام الاقتصادي الكوكبي بشكل أساسي وجوهري، ومن ثم تظل البلدان المركزية مهيمنة. وبناء عليه، وبدلاً من توصيف النظام بالتعددية القطبية، فإن هذا النظام قد يكون من الأصح توصيفه كنظام النخبة الثرية المتنفذة Plutocracy.

في نظام النخبة الثرية المتنفذة هذا تقوم القوة وترتكز على نخبة متعدية الجنسية أو طبقة رأسمالية تتشارك الرؤية المتمايزة، والأيديولوجيا والمنظور المعولم. إن العولمة لا تفضي إذا إلى نخب متنافسة، ولكن إلى بزوغ نخبة متعدية الجنسية، تلك التي تنطوي بشكل متنامٍ على أعضاء من خارج البلدان المركزية التقليدية، ولكنهم يظلون ملتصقين بشدة بالقناعات النيوليبرالية [6].

هذا وقد يكون التساؤل بشأن هوية هذا النظام الكوكبي؛ أحادي كان أم تعددي، كاشفاً، في حال تبينا بقدر أكبر من الوضوح طبيعة الأيديولوجيا المهيمنة لدى ما يمكن أن نطلق عليه أقطاباً بازغة، وما إذا كانت أيديولوجيتهم هذه قد تمايزت وافترقت عن تلك المهيمنة لدى القطب/ الأقطاب الكلاسيكية، أم أنها تدور في نفس السياق؟ إلى أي مدى يشتبك قطب هائل كالصين "الشيوعية" مع العالم من حوله اقتصادياً؟

أليست الإجابة يسيرة على تساؤلات من هذا القبيل، حيث يدلل عليها الواقع بحسم ودون تردد؟

إن النظام الرأسمالي الكوكبي هو نظام يتبنى - حتى اللحظة على الأقل - نفس التوجهات العامة، ومن ثم فلا تعددية قطبية هنا، ولكنه التنافس بين قوى تتبنى نفس الرؤى والأيديولوجيا، دون طرح بديل / بدائل ذات شأن. وهو ما يجعلنا أكثر اعتقاداً في صدقية المنظور الأخير بشأن هوية النظام الاقتصادي للعولمة.. فهو يمثل بامتياز نظاماً للنخبة الرأسمالية متعدية الجنسية.

ومن ثم فقد يكون من المفيد أن نتساءل: ما الذي قامت به هذه النخبة الرأسمالية متعدية الجنسية إذا من أجل إعادة تشكيل العالم اقتصادياً كي يتوافق مع توجهاتها الرئيسة؛ أو توجهات النظام الرأسمالي الكوكبي؟

يرصد (وليام روبنسون W. Robinson) - أحد أبرز منظري العولمة الرأسمالية- عملية إعادة تشكيل وهيكلة العالم وفقاً لتوجهات ومعايير الرأسمالية الكوكبية، أو ما أطلق عليه: النظام الرأسمالي الكوكبي الجديد. حيث يذكر في هذا الصدد: أنه في نهايات الثمانينات وبدايات التسعينيات من القرن العشرين دشنت النخب الكوكبية البازغة والرأسماليين متعدي الجنسية عملية ضخمة لتفكيك النماذج المتحللة والهشة المرتبطة بالرأسمالية المحلية من ناحية، وصياغة نظام كوكبي جديد "مرن Flexible " للتراكم الرأسمالي من ناحية أخرى. وبشكل سريع وموسع تم استبدال الكينزية بسياسات مالية تعمد إلى تخفيف القيود على الاستثمار، والاعتماد على مقاربة الموارد الجانبية، تلك التي تقول بأن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون أكثر فعالية عن طريق خفض الحواجز والحدود بين الناس والإنتاج والسلع والخدمات، وكذلك الاستثمار في رأس المال، هذا فضلاً عن خفض الضرائب، وتقديم محفزات جديدة لرأس المال.

وكانت المحصلة؛ استبدال حالة التوافق الطبقي الفوردى بعلاقات عمل - رأسمال جديدة، قائمة على حل الاتحادات العمالية، واعتماد سياسات تشغيل مرنة، وشروط عمل حرة "غير مقيدة بحقوق عمالية بعينها"، كما تم استبدال العقد الاجتماعي للرفاه بآخر للتقشف الاجتماعي Social Austerity، والاعتماد على قواعد وقوانين السوق في إعادة الإنتاج الاجتماعي، وذلك وفق النموذج النيوليبرالي الذي تم فرضه على الدول على امتداد العالمين

الثالث والثاني، بما يتضمنه من برامج للتكيف الهيكلي، تلك التي خلقت الظروف الملائمة لإطلاق يد رأس المال خلال وعبر الحدود، وعملية ضبط إيقاع شروط التراكم الرأسمالي عبر العالم. وبذا أصبح العالم وبشكل مضطرد فضاءً مفتوحاً وموحداً للرأسمالية الكوكبية. وكما أصبح رأس المال متحرراً من قبضة الدولة "القومية"، تحولت هذه الدولة ذاتها من إعادة إنتاج البني الاجتماعية الكينزية للتراكم إلى مجرد خادم للحاجات والمتطلبات العامة للأنماط المستجدة للتراكم الرأسمالي الكوكبي [7].

3- العولمة الرأسمالية والبني الطبقية متعدية الجنسية:

وبما أن كل نمط إنتاج مهيمن يعمد إلى خلق بنيته الطبقية المتوائمة معه والمحققة لأهدافه ومصالحة في الوجود والاستمرارية والفاعلية، وذلك بوتاتر متفاوتة في سرعتها، ومتباينة في مدى عمقها، كما وكيفاً، نجد أن العولمة الرأسمالية قد عمدت -ومن منطلق أيديولوچيا الليبرالية الجديدة- إلى خلق شرائح وفئات وجماعات طبقية رأسمالية وأخرى وسطى "متعدية الجنسية"، ذات أنشطة ومصالح تقع على أرضية مشتركة، في حين قلصت من دور وفاعلية شرائح وفئات وسطى تقليدية ذات طابع محلي، إلى جانب تفتيتها لكيان الطبقة العاملة "التقليدية"، والتي قد تزداد كماً في الراهن، في حين تتضاءل نوعياً على كافة مستويات التأثير والفاعلية.

"إن عملية التشكيل الطبقي متعدى الجنسية في البلدان النامية - تحديداً- تمثل بعداً رئيساً للعولمة الرأسمالية. وكما تخترق الرأسمالية الكوكبية نطاقات جديدة وتلحقها بمنطق التراكم متعدى الجنسية، فإن طبقات ما قبل- العولمة؛ كالفلاحين والحرفيين تتجه نحو الاختفاء لتستبدل بجماعات طبقية؛ مهيمنة وخاضعة جديدة مرتبطة بالاقتصاد الكوكبي. لقد رأينا في البلدان النامية ظهوراً لجماعات مهيمنة جديدة وأقساماً رأسمالية مرتبطة بالاقتصاد الكوكبي، كما رأينا - على الجانب الآخر- حراكاً طبقياً راجعاً Downward mobility أو بلترة للطبقات Proletarianization الوسطى الأقدم وشرائح مهنية، وظهوراً لشرائح وسطى ومهنية جديدة، إن عملية بلترة الفلاحين والحرفيين وظهور طبقات عاملة حضرية وريفية جديدة ترتبط بعمليات الإنتاج متعدى الجنسية، حيث تصبح الطبقة العاملة -وفقاً لذلك-

متسمة بالميوعة Flexibalized واللا رسمية، إضافة إلى ظهور كتل ممتدة من المهمشين" [8].

البنية الطبقية في كليتها – إذا– هي في حالة تواصل مع عملية العولمة الرأسمالية بكافة فواعلها، وبدرجات ومستويات تتفاوت في درجة التأثير والتأثر؛ فما توافق من شرائحها وفئاتها وجماعاتها الطبقية مع نمط الإنتاج الرأسمالي المعولم في الراهن، تتبلور مقومات وجوده ووعيه، وتزداد فرص التحاقه بالبنية الطبقية المعولمة "متعدية الجنسية"، وما تناقض من هذه التكوينات الطبقية مع هذا النمط الإنتاجي المهيمن تعرض للانحدار والتدهور والإضعاف.

4- فواعل التحول إلى البني الطبقية متعدية الجنسية:

رغم تعدد فواعل التحول نحو العولمة الطبقية، بمستوياتها المتعددة؛ اقتصادية وسياسية وأيديولوجية، إلا أن بالإمكان تقرير أن المؤسسات متعدية الجنسية TNCs تعد الفاعل الجوهري والرئيس في هذا الصدد. "هذه الشركات التي تعد تعبيراً عن / ونتاجاً تنظيمياً للقوانين الأساسية للتطور الرأسمالي في حقبته الراهنة" [9].

وعلى الرغم من أن (المستوى الاقتصادي) يعد هو الغالب والأكثر بروزاً في أنشطة تلك المؤسسات، فإن تحركها عالمياً في سبيل بناء تحالفات تخدم مصالحها، إنما ينطوي على أبعاد ذات طبيعة سياسية، خاصة حينما تتبلور تلك التحركات والممارسات في هيئة منتديات اقتصادية ضخمة هدفها صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية على مستوى كوكبي.

كما تتضح الممارسات ذات الطابع الأيديولوجي في نشاط تلك المؤسسات المتجلي في تركيزها على القيم ذات الطابع الرأسمالي الاستهلاكي بشكل مكثف، وهو ما يتجسد بوضوح في وسائل الإعلام الكوكبية، والتي تحتكرها مؤسسات كبرى محدودة العدد، ولكنها بالغة الانتشار والذيوع عالمياً.

وتشير كافة الدلائل إلى أن المشروعات متعدية الجنسية، التي اكتسبت أهمية أكبر في الراهن، تمثل القوة الطليعية للرأسمالية المعاصرة ذات الطبيعة الكوكبية.

إن الاتجاه الموضوعي نحو عولمة الإنتاج، وهو الاتجاه الذي كشفت عنه الرأسمالية منذ بداياتها قد تأكد الآن بصورة حاسمة في ظل النظام الرأسمالي الراهن؛ فقواه الإنتاجية لم

تعد تكتفي في نموها بالحدود الضيقة للدول، ومن ثم فالمشروعات متعدية الجنسية تعتبر بدورها ظاهرة طبيعية في تطور الرأسمالية، فلا هي بالظاهرة العارضة ولا هي بالتطور المشوه. لقد كانت ثمرة للدور الذي لعبه رأس المال في تدويل الإنتاج، ثم غدت هي الأداة الرئيسة لاضطراد عولمة هذا الإنتاج[10].

يتضح ذلك تماماً في مدى ما تتمتع به تلك المؤسسات من قوة اقتصادية، وقدرة على التوسع كوكبياً. فمن حيث قوتها الاقتصادية نجد أن لأكبر المؤسسات متعدية الجنسية (مثل: اكسون موبل، ول مارت، جنرال موتورز، شل، تويوتا..الخ) أصولاً ثابتة ومبيعات سنوية تتجاوز إجمالي الناتج القومي لمعظم دول العالم. كما أن قدرتها على التوسع على مستوى كوكبي قد تنامت بشكل درامي، حيث نجد أن عديداً من تلك المؤسسات (خاصة: أي بي أم، ميكروسوفت، ميتسوبيشي، سامسونج، نستله..الخ) تتكسب أكثر من نصف إيراداتها المالية من خارج بلدانها في المنشأ[11].

وعلى مستوى آخر، نجد أن كلاً من الشركات متعدية الجنسية (TNC) والبنوك متعدية الجنسية (TNB) قد عملا على تسارع عمليات التشارك والاندماج المغامر عبر الحدود.

وقد بدأ هذا الاتجاه خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، حينما قامت شركتا كريزلر وجنرال موتورز بالاستثمار في ميتسوبيشي، وهوندا، وايسوزو في اليابان. وفي الراهن أصبحت عمليات التشارك والاندماج معياراً كرسته الشركات متعدية الجنسية، حتى أصبح حجم الاندماجات التي تحدث سنوياً مقدراً بحوالي (2 ترليون دولار).

ولعل الظاهرة الواضحة تماماً في هذا الصدد، أن واحدة فقط من الشركات متعدية الجنسية في مجال من المجالات تقوم بالاندماج مع شركة أخرى، إلا ونجد أن باقي الشركات في هذا المجال تتبعها في انتهاج نفس السياسة، وهو ما يحدث من أجل مزيد من المنافسة، وزيادة الأرباح، وكسب المزيد من الحلفاء الاستراتيجيين[12]. ولاشك أن عاملي القوة الاقتصادية الهائلة، والقدرة على التوسع كوكبياً يعدان الأبرز والأكثر أهمية من بين الفواعل التي تنطوي عليها المؤسسات متعدية الجنسية حين تسلك طريقها نحو خلق كيانات اقتصادية – اجتماعية في البلدان المحلية، تتبلور في شكل تكوينات طبقية ذات قوة مستمدة من قوة

تلك الشركات ذاتها، وهى القوة التي تتجاوز كماً ونوعاً ما قد تتمتع به تلك البلدان من قوة نسبية، على الأقل على المستوى المادي الملموس.

ويترافق مع الدور الذي تلعبه المؤسسات متعدية الجنسية على مستوى الممارسات ذات الطابع الاقتصادي، دور آخر يقع على المستوى السياسي، إلا أن الممارسات السياسية متعدية الجنسية لا تنجز داخل نطاق المنظمات السياسية التقليدية، حيث لا تمارس الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية، ولا أي طبقة أخرى "مبدئياً" السياسة عبر أحزاب سياسية متعدية الجنسية، فهذه الأحزاب ليس لها وجود، حتى الآن على الأقل.

ورغم ذلك فإن هناك العديد من المنظمات السياسية متعدية الجنسية، والتي تنشط محلياً عبر أقسام من الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية؛ كأندية الروتاري وفروعها، وكذا شبكة الغرف التجارية الأمريكية، والأوروبية، واليابانية الممتدة عبر الكوكب.

وعلى مستوى آخر أكثر رقي يوجد (المنتدى الاقتصادي العالمي) المعروف بمسماه الأشهر: (منتدى دافوسDavos Forum)، والمؤتمرات الكوكبية السنوية التي تنظمها مجلة (فورشن Fortune)، والتي تضم قسمين من أقسام الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية، هما (قسم المؤسسات Corporation Fraction) المكون من مديرين تنفيذيين للمؤسسات متعدية الجنسية ووكلائها المحليين، إلى جانب (قسم الدولة State Fraction) والذي يضم بيروقراطيو وسياسيو الدولة المعولميين.

وهناك عديد من التنظيمات الشبيهة لشبكات العولمة الرأسمالية، وإن كانت أقل شهرة، حيث توجد جماعة (بيلدربيرج Bilderberg)، ومائدة كوكس المستديرة لقادة الأعمال العليا.

هذه التنظيمات تلقى المساندة من جانب عدة كيانات رسمية قوية، كوزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية للدول الرئيسة، والوكالات المتخصصة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وبنوك التنمية، والمنظمات غير الحكومية، المهيئة أو حتى غير المهيئة) للعمل في مشروعات تعمل على تطوير أجندة العولمة الرأسمالية[13].

وفي محاضرة ألقاها (رونالد دور Ronald Dore) ضمن سلسلة محاضرات نظمتها منظمة العمل الدولية (ILO) بشأن السياسة الاجتماعية، يقرر: إن أعداداً متزايدة من النخب الأمريكية والأوروبية والآسيوية، تنتمي إلى ما أطلق عليه مسمى: رجل دافوس Davos Man، ويسميه آخرون: الكوزموقراط Cosmocrats؛ إنهم كوزموقراطيون ذوقاً، وأنجلو – أمريكيون مظهراً، إنهم من يقيمون زواج المصالح، ويشغلون المقاعد المتميزة في مستوى تفردها بالطائرات، ويتيحون الدرجات الوظيفية في معظم الشركات الكبرى العالمية، ويقرأون نفس الجرائد والمجلات التي تشكل نفس نمط الوعي؛ الفاينانشال تايمز، ول ستريت جورنال، الايكونوميست، بيزنس ويك، انهم – باختصار– يشكلون إجمالاً طبقة قائدة كوكبياً[14].

محمد العريان Mohamed El-Erian، الرئيس السابق لمجلس إدارة بيمكو Pimco الاستثمارية العالمية، هو نموذج للرحالة الكوكبي الذي يصعد بالتدريج إلى قمة ألوية وتنظيمات الأعمال الأمريكية في عصر العولمة الرأسمالية. والعريان هو أبن لأبويين مصريين، طفولته مليئة بالتنقل من مكان إلى آخر؛ بين باريس والقاهرة ونيويورك ولندن. تلقى تعليمه في كمبريدج وأوكسفورد، ويعمل الآن في شركة مقرها الولايات المتحدة، وهى مملوكة لتحالف مؤسسات مالية ألمانية.

ورغم أن العريان يقيم في نيوبورت بيتش Newport Beach، كاليفورنيا، حيث المركز الرئيس لبيمكو، فإنه يقول: "لا أستطيع تسمية بلد واحد بعينه أنتمي إليه.. لدى ثلاث جوازات سفر !! أنا أنتمي إلى عدة بلدان، وأيضاً إلى العالم ككل.."[15]

ومنذ سنوات وصفت جريدة اللوموند دبلوماتيك الفرنسية، والقريبة من الحركة المضادة للعولمة النيوليبرالية، وصفت المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" بأنه ملتقى سادة العالم الذين أصبحوا بلا شك مركز الليبرالية المتطرفة Liberalism Hyper والعولمة الرأسمالية .[16]

"وبجانب عملية لبرلة السوق العالمي، فإن برامج إعادة الهيكلة قد اجتاحت غالبية بلدان العالم. هذه البرامج التي صُممت في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بواسطة

وكالات التمويل الدولية ومراكز تفكير النخب البازغة متعدية الجنسية، مصحوبة بخطاب تنموي نيوليبرالي جديد"[17].

وإذا كان مفهوم (السلطة Authority) قد ارتبط بالدولة ومؤسساتها الرسمية، في حين يأتي ارتباط مفهوم (القوة Power) بنطاقات أخرى عديدة غير رسمية، فإن لنا أن نقرر أن كلا المفهومين هما من نتاج حقبة الدولة القومية، والتي تم تجاوزها في مرحلة العولمة الراهنة، التي أفرزت فعالياتها مفهوماً آخر يصف بوضوح مدى التحول الذي يشهده واقعنا من هيمنة وضبط من طبيعة مغايرة، حيث الأهمية البادية التي تعزى إلى "فاعلين" من خارج إطار الدولة "المتعارف عليها"، حيث يكتسب مفهوم (السلطة الخاصة the Private Authority) – في الراهن – أهمية متزايدة في الأدبيات الحديثة للعلاقات الدولية. هذه الأدبيات التي تستكشف العلاقة بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية من خلال الاهتمام بتمفصلهما مع أنماط جديدة وفاعلين جدد يشكلون ويصيغون الاقتصاد السياسي للعالم الراهن. وهو المجال الذي يشمل: دراسة فاعلين من الشركات الكوكبية، والمنظمات غير الحكومية، وحائزو المعرفة وناشروها عبر الشبكات الإعلامية ومراكز التفكير، إلى جانب الجريمة المنظمة عبر القومية "متعدية الجنسية"، والشركات العسكرية "الأمنية" الخاصة [18].

ومن هذا المنطلق يتم التركيز على دور أندية النخبة الكوكبية في تشكيل السياسات العالمية، تلك التي تقدم أرضية غير رسمية للتشبيك والتفاوض السياسي والاقتصادي، الهادف إلى صياغة الاستراتيجيات المستقبلية للعولمة الرأسمالية "متعدية الجنسية"[19].

وبناء عليه، تفضى الممارسات الاقتصادية متعدية الجنسية، والمرتبطة بنمط الإنتاج الرأسمالي المعولم إلى إعادة تشكيل البنية الطبقية كوكبياً، وتكون المحصلة حالة من الاستقطاب، حيث نجد طبقة، أو بالأدق جماعات طبقية رأسمالية متعدية الجنسية ملحق بها جماعات من الطبقة الوسطى المعولمة التي تخدم مصالحها، إدارياً وفنياً، وهما يمثلان معاً فريقاً يعمل في تناغم، أو لنقل قطباً واحداً، أما الفريق الآخر فيتمثل في جماعات الطبقة العاملة على اتساع العالم، إلى جانب جماعات وشرائح واسعة من الطبقة الوسطى المحلية ذات الطابع التقليدي، والتي لا تؤهلها مهاراتها وخبراتها وقدراتها للالتحاق بسوق العمل الكوكبي، فضلاً عن

جماعات طبقية من البورجوازية "الرأسمالية" التقليدية التي لا تزال تعتمد على الدورات المحلية للإنتاج والتوزيع.

ومن هنا ينشب الصراع بين كتلتين؛ إحداهما محلية تقليدية، والأخرى كوكبية "متعدية الجنسية".

إن النخب المحلية "الوطنية" التي ناضلت في السابق من أجل بناء دوائر وطنية للتراكم قد جوبهت – منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي فصاعداً- بموقف لا يسمح لدوائرها الوطنية للتراكم هذه بأن تنجح، في حين صارت إعادة الهيكلة والتكامل ضمن دوائر- أخرى – معولمة خياراً مربحاً. ومن ثم فإن مصالحها الجماعية والطبقية تحولت من التنمية الوطنية إلى المشاركة في دوائر ونطاقات جديدة من الأسواق، والإنتاج، والخدمات الكوكبية.

إن إعادة هيكلة وعولمة عمليات الإنتاج المحلى خلقت فرصًا جديدة للحراك الصاعد بين بعض قطاعات السكان المحليين، بيد أن فوائد التكامل الكوكبي هذه لا تمثل تنمية بالمعنى التقليدي!

وبما أن هذه العمليات تكاد لا تتوقف، فإن هناك صراعات مستمرة في العقود الأخيرة بين أقسام الجماعات المهنية الصاعدة والمدعومة كوكبياً من ناحية، والهابطة الوطنية "المحلية" من ناحية أخرى. هذه الصراعات التي تشكل- في الغالب- خلفية للديناميات الأيديولوجية والسياسية الوطنية. حيث وجدنا الأقسام متعدية الجنسية من الطبقات الرأسمالية المحلية والنخب البيروقراطية تتصارع "كفريق موحد" من أجل الاستحواذ على قوة الدولة State Power، وفى معظم البلدان نجدها قد فازت بتولي الحكومة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، أو على الأقل أمسكت بالمراكز القيادية Commanding heights لصنع القرار في الدولة، وذلك عبر الوزارات المفتاحية كالخارجية، والمالية، والبنوك المركزية. لقد استخدمت الأقسام الطبقية متعدية الجنسية، في عديد من البلدان النامية، أجهزة الدولة المحلية من أجل إلحاق بلدانها بقطار العولمة الرأسمالية[20] .

5- الجماعات الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية :

لعل التحول الواضح والمميز الذي طرأ على البني الطبقية في ظل عملية العولمة الرأسمالية هو ما تمثل في انتقال الوزن المرجح النسبي لعوامل ومحددات تشكيلها من الدولة القومية، أو النطاق المحلي، إلى ممارسات متعدية الجنسية، هذه الممارسات التي تقع على مستويات متعددة: اقتصادية، وسياسية، وأيديولوجية، وهى في كليتها تخضع لمنطق نمط الإنتاج الرأسمالي المعولم.

ويلاحظ كلا من (روبنسون W. Robinson) و(هاريس J. Harris) أن الاهتمام قد انصب تحديداً على الطبقة الرأسمالية دون غيرها، حيث الحديث عن: طبقة رأسمالية دولية تكمن مصالحها واهتماماتها في الاقتصاد العالمي ككل، وفي نظام الملكية الخاصة الدولية، الذي يسمح بحرية حركة رأس المال بين الدول، حيث النزوع الواضح لدى معظم أقسام الطبقة الرأسمالية "الأكثر قوة" لرؤية مستقبلها في النمو المتزايد للسوق العالمي بأكثر من اتجاه هذا السوق إلى الانكماش والتضاؤل.

وفي هذا الصدد يرصد فان ديربيجل K. Van Derpijl عملية التشكيل الطبقي الدولي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتدويل أقسام من الطبقة الرأسمالية ومشاريعها باعتبارها نتاجاً لتمديد رأس المال متعدي الجنسية من ناحية، وللتطور الناتج عن الوعي الطبقي البورجوازى الدولي من ناحية أخرى.

وحديثاً، تتضمن نظرية النسق الكوكبي Theory of the Global System، التي طرحها سكلير L. Sklair تطويراً عميقاً لدراسة الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية، تلك الطبقة التي تتكون من نخب متنوعة، وتمارس تأثيراً على مستويات متعددة: اقتصادية، وسياسية، وأيديولوجية / ثقافية[21].

ولعل من أبرز ما يمايز بين (سكلير) و(روبنسون) و(هاريس) من ناحية، وغيرهم من منظري الطبقات متعدية الجنسية، وبالتحديد الطبقة الرأسمالية، أن الفريق الأخير ينظر إلى (الدولة الوطنية the Nation-State) بوصفها مفهوماً مركزياً في عملية التشكيل الطبقي،

حيث إنهم يسلمون مبدئياً بأن البورجوازيات "الوطنية" – أو لنقل المحلية – تتلاقى وتتقارب خارجياً مع طبقات وطنية أخرى على مستوى النظام الدولي عبر عملية تدويل رأس المال، وينظر إلى التكوين القائد عالمياً بوصفه تواطئاً دولياً لهذه البورجوازيات الوطنية ونتاجاً لتحالفاتها الدولية. أما (سكلير وفريقه) فلهم رؤية مغايرة، حيث أنهم يسلمون بأن العولمة تؤسس الظروف المادية لظهور البورجوازية، والتي لم يعد تشاركها وتعاونها يتم على أساس وطني "محلي"، حيث تنصهر في هذه العملية من التشكيل الطبقي متعدى الجنسية؛ الجماعات المهيمنة في طبقة، أو جناح طبقي داخل نطاق فضاء متعدى للجنسية، ومن ثم فإن التأليف العضوي، الموضوعي والذاتي لهذه الجماعات الطبقية، لم يعد مرتبطاً بالدولة القومية [22]. حيث إننا انتقلنا بالفعل من طور التدويل Internationalization إلى طور آخر مغاير يطلق عليه تعدى الجنسية الوطنية Transnationalization.

وترى هذه الطبقة مهمتها متمثلة في تنظيم وتهيئة الأوضاع المتضمنة لمصالحها ومصالح النظام الكوكبي (والتي عادة وليس دائماً ما تكون متطابقة) داخل النطاق متعدى الجنسية، وداخل الدولة الوطنية، والسياق المحلى. حيث ينطوي مفهوم الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية على وجود طبقة رأسمالية متعدية الجنسية مركزية، تصيغ القرارات الكبرى على اتساع النظام، وهى تتصل بالطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية في كل مجتمع محلي، وإقليم، وبلد من بلدان العالم[23].

وفي حين أن الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية أصبحت واعية تماماً بحالة "تعدي الجنسية" التي تتيحها لها العولمة، واتباعها مشروعاً طبقياً للعولمة الرأسمالية، فإننا نجد البروليتاريا على اتساع العالم، ورغم أنها تمر هي الأخرى بعملية من التشكيل الطبقي متعدى الجنسية، ورغم أنها أيضا تتزايد على مستوى الواقع، كطبقة في ذاتها، فإنها لم تتبلور كطبقة لذاتها، وذلك لأسباب تتعلق بالوجود المستمر للدولة المتحالفة مع الطبقة الرأسمالية، وكلاهما يعمل على كبح تطور فاعلية هذه الطبقة [24].

وفي (دراسة حالة) مهمة للغاية ترصد التحولات التي طرأت على ما يطلق عليه "النموذج السويدي"، نجد (اندرياس بيلر A. Bieler) يقرر انه لا يمكن تفسير موت

النموذج السويدي، المرتكز على منطلقات كينزية، بضغط رأس المال على الدولة، كما تراه مقاربات الاقتصاد السياسي، ولا طبقاً للصراع الطبقي الداخلي بين رأس المال والعمل، كما يقرر الماركسيون الكلاسيكيون، إنه باختصار وبشكل مباشر، نتيجة للاستراتيجية السياسية لرأس المال السويدي متعدى الجنسية، المدعوم بتكثيف عولمة الإنتاج، والمترافق مع عولمة النزعة الليبرالية الجديدة، وفي نفس الوقت: التصدع والانشقاق داخل حركة العمل على المستوى الوطني ومتعدى الجنسية [25].

و يظل الحد الذي ستصل إليه صراعات العمل مع رأس المال معتمداً على (أ) المدى الذي ستصل إليه دورة رأس المال عبر الحدود الوطنية من ناحية، و(ب) الحد الذي سترتبط من خلاله البناءات والإجراءات التنظيمية للعمال ببلدان أخرى من ناحية أخرى.

خلاصة القول، إن تأثير العولمة الرأسمالية بممارساتها متعدية الجنسية، والتي تجاوزت نطاق الدولة القومية، قد أثرت بشكل جوهري على مفهوم الطبقة، وجوداً ووعياً، هذا التأثير الذي يتباين إيجاباً وسلباً، وفقاً لموقع تلك الطبقة – بشرائحها وفئاتها المختلفة – من عملية العولمة الرأسمالية، هيمنة وخضوعاً نسبيين. "حيث ازدياد قوة رأس المال الكوكبي مقابل العمل الكوكبي، وهو ما أفضى، ويفضي إلى بلورة الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية، في مقابل تهميش وإضعاف الطبقة العاملة، محلية كانت أم متعدية الجنسية، وذلك في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين"[26].

6- الجماعات الطبقية الوسطى بين المحلية والكوكبية :

وغير بعيد، نجد الجماعات الطبقية الوسطى متعدية الجنسية، حيث تقع على نفس الأرضية المشتركة مع الجماعات الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية؛ في حالة من تمفصل العلاقات والمصالح والقيم. بيد أن خصوصية تكوينها يفرض علينا تناولها نوعياً في استقلال نسبي عن سابقتها، وكذا عن غيرها من التكوينات والتشكيلات الطبقية الأخرى.

بشكل عام، تشكل الجماعات الطبقية الوسطى متعدية الجنسية قسماً متمايزاً ضمن تكوينة المواقع الطبقية الوسطى، تلك المواقع التي تضم جماعات وفئات وشرائح يغلب

على بعضها المحلية، في حين يغلب على أخرى الكوكبية، حيث تخضع الأولى لشروط دورات الإنتاج وعلاقات العمل المحلية بشكل أساسي، في حين تقع الأخرى ضمن منظومة إنتاج وعمل واستهلاك تتحكم بها الرأسمالية الكوكبية.

ومن هذا المنطلق فإن هناك محاولات قد تمت من أجل تحديد حجم الطبقة/ الطبقات الوسطى على مستوى العالم، سواء أكانت محلية تخضع لأنماط إنتاج تقليدية ما قبل رأسمالية، أم كوكبية خاضعة لنمط إنتاج رأسمالي معولم "متعدى الجنسية".

هذه المحاولات التي لم تهتم كثيراً بشأن المسائل والمعضلات النظرية المتعلقة بمفهوم الطبقة والجدل الدائر حوله، وإنما كان اهتمامها إجرائي، منصباً على مؤشر يتعلق بالإنفاق، أو القدرة الإنفاقية اليومية. وعلى الرغم من أن هذا المؤشر– الإنفاق اليومي للشخص – لا يعد– بحال من الأحوال محدداً للطبقة، إلا أنه قد يصلح كمؤشر عام، دون أن يتجاوز حدود ذلك.

ففي دراسة لمركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتحت عنوان: الطبقة الوسطى البازغة في البلدان النامية. The Emerging Middle Class in Developing Countries Households، نجد تبنياً لمقاربة تحدد الطبقة الوسطى على مستوى العالم بالأسر المعيشية التي تنفق يومياً ما بين 15–155 دولار أمريكي للشخص، وفقاً لقواعد القوة الشرائية. وباستخدام هذا المقياس، نجد أن هناك (1.8 بليون شخص) يشكلون الطبقة الوسطى العالمية، أي أنهم يمثلون حوالي 25% من سكان العالم، والذين يقدرون إجمالاً بحوالي (7 بلايين إنسان). هذه الطبقة الوسطى – وحسب هذا المقياس– تتركز في أمريكا الشمالية (338 مليون شخص)، وأوروبا (664 مليون)، وآسيا (525 مليون). وتتصدر الولايات المتحدة قائمة الدول في هذا الصدد، حيث تشكل طبقتها الوسطى (230 مليون)، وفى الاتحاد الأوروبي (250 مليون)، أما اليابان فتضم أكثر من (125 مليون)، في حين لا تعد مفاجأة أن نجد حجم الطبقة الوسطى صغيراً في دول شبه الصحراء الأفريقية (حوالي 32 مليون شخص)، وهو نفس العدد تقريباً الذي نجده في كندا[27].

وبافتراض صحة هذا المؤشر العام لتحديد حجم الطبقة الوسطى على مستوى العالم،

فإنه لا يوفر لنا الفهم المطلوب "سوسيولوچيا" لما تنطوي عليه بنية هذه "الطبقة" من علاقات، سواء داخل المواقع الطبقية الوسطى ذاتها وبمكوناتها المختلفة، أو خارجها، بمعنى علاقاتها الطبقية مع غيرها من المواقع الطبقية الرأسمالية والعمالية، إضافة إلى غياب تحليل علاقات مكوناتها ذات الطابع المحلى من ناحية، والأخرى ذات الانتماءات الكوكبية من ناحية أخرى، وبما ينطويان عليه كلاهما من صراعات تتعلق بأنماط إنتاجية متباينة إلى حد التناقض.

إن تناقضات وصراعات المحلية والكوكبية تجد تمثلاتها فيما بين تشكيلات وتكوينات طبقية عديدة، بعضها ينتمي في شروط وجوده ووعيه إلى أنماط إنتاجية محلية – ما قبل رأسمالية – في مقابل أخرى رأسمالية متقدمة متعدية الجنسية.

وفى هذا يرى (ديفيد هارفى D. Harvey) أنه في حين ظهرت "الطبقات الوسطى التقليدية" في سياق الشعبوية، والحداثة، والبيروقراطية، والسياسات الاقتصادية التي تقودها أو تدفعها الدولة؛ دولة أواسط القرن العشرين (في البلدان الرأسمالية، وشبه الاشتراكية كالهند ومصر، وحتى البلدان الاشتراكية كالمجر مثلاً)، فإن "الطبقات الوسطى الجديدة" هي نتاج التحول النيوليبرالى الكوكبي لفترة ما بعد العام 1980"[28].

أن هناك حالة من التناقض بين الطبقات الوسطى التقليدية من ناحية، والبازغة المعولمة من ناحية أخرى؛ ففي الوقت الذي تكافح فيه الطبقات الوسطى التقليدية من أجل الحفاظ على مستوى معيشتها (عبر ساعات عمل أطول، واللجوء إلى مضاعفة أجورها بمزيد من العمل الإضافي)، نجد على الجانب الآخر، أن الطبقات الوسطى النيوليبرالية الجديدة قد بزغت بأعضائها المتجمعين حول مراكز التمويل الكوكبي الجديدة (ما أطلق عليها ساسن Sassen: المدن الكوكبية the Global Cities)، حيث هم في أفضل تموقع للإفادة من "التساقط لأسفل Trickle-down" الموسع (ما قبل 2008) بفعل الفقاعة الاقتصادية النيوليبرالية[29].

7- الجماعات الطبقية الوسطى متعدية الجنسية :

إن التناقض بين جماعات وفئات طبقية وسطى محلية في مقابل أخرى كوكبية "متعدية الجنسية"، يكاد يكون تناقضاً بين التقليدية من ناحية، وما بعد الحداثة من ناحية أخرى. وهو تناقض يتولد عنه صراع لا متكافئ أيضاً بينهما؛ فالأسلحة المستخدمة في هذا الصراع لا يمكن عقد مقارنة بسيطة بشأنها: نوعية النظم التعليمية المتاحة لكل فريق، وخبراته المحصلة، ومهاراته المكتسبة، فضلاً عن رصيد من انتماء طبقي قد يرفع البعض ويسانده ويدعمه، أو يكون سبباً وعاملاً في تعويق البعض الآخر، ومن ثم انحداره أو تكلسه، ومن ثم يصبح الصراع محسوماً للأقوى في هذا المجال.

وإذا كانت هناك دراسات قد أفاضت في تناول الطبقة/ الطبقات الوسطى عموماً، فإن قسماً متمايزاً منها لا يزال في حاجة إلى استبيانه والوقوف على خصائصه وشروط وجوده ووعيه، أعنى الجماعات الطبقية الوسطى متعدية الجنسية، والتي تعد بمثابة جماعات طبقية بازغة في طور التبلور، يكاد يكون التعاطي معها بالدرس والتحليل استشرافاً مستقبلياً لما قد يكون عليه حال البنية الطبقية، التي تشهد خلال الفترة القصيرة الماضية حالة من إعادة البناء على أسس ومعايير جديدة.

ومن هنا تأتى الأهمية النسبية لهذه الجماعات في مقابل تشكيلات وتكوينات طبقية أخرى تتسم في غالبيتها بالكلاسيكية.

تشغل الجماعات الطبقية الوسطى المعولمة جزءاً مهماً للغاية من البنية الطبقية متعدية الجنسية. وهى الأهمية التي تنبع من نوعية الدور الذي تلعبه تلك الجماعات الطبقية إزاء رأس المال الكوكبي. فإذا كان للجماعات الطبقية الرأسمالية ملكية وحيازة فاعلة في رأس المال الكوكبي ذي الطابع المؤسسي، فإن الجماعات الطبقية الوسطى تقوم بعمليات التسهيل والتيسير الفاعل والنشط لتمدد وتوسع رأس المال والسوق الكوكبي فنياً وإدارياً[30].

وفى هذا يذكر البعض؛ أنه مع بزوغ الشركات متعدية الجنسية برزت نظرية تقول بأن الفضاء الاجتماعي يشهد مولد نخبة من نوع جديد تكاد تكون منزوعة القومية، هذه النخبة

العالمية تتكون من رجال أعمال، ومديرين تنفيذيين في الشركات متعدية الجنسية، ومعهم أعداد كبيرة من الصحفيين، والدبلوماسيين، وأصحاب المكاتب الاستشارية، والفنيين البارزين في مجالات تكنولوچيا المعلومات والاتصال... إلخ.

ويدور نشاط هذه النخبة حول قضايا ومشكلات ذات طبيعة عالمية أو متعدية الجنسية. وهى غالباً ما لا تبقى لفترة طويلة في بلادها الأم، فهي كثيرة السفر والترحال، وحياتها اليومية في كل مكان معلقة بالأنشطة العالمية، إن هذه الوضعية الجديدة أفضت إلى حالة يتقوض خلالها المجتمع الجماهيرى لصالح بروز مجتمع مكون من فئات أو جماعات متقاربة في المصالح، والمهارات، والثقافة، وفى حين أنها متواصلة عالمياً مع بعضها البعض، فإنها قد لا تكون متكاملة قوميا[31].

وقد طرح (زيانج بياو Xiang Biao) عدة خصائص تميز هذه الجماعات الطبقية الوسطى متعدية الجنسية، وتتمثل فيما يلي:

1- إن مصلحتهم الجمعية تكمن في خدمة رأس المال الكوكبي بأكثر من الاقتصاد المحدد بالحدود المحلية. وهم في ذلك يتجهون للدفاع عن الاقتصاد الرأسمالي ذي الايديولوچية الليبرالية الجديدة.

2- إنهم ليسوا في موقع "وسيط" بين رأس المال والعمل فقط، ولكنهم يشغلون نفس الموقع أيضا بين ما هو كوكبي وما هو محلى. حيث تيسر الجماعات الطبقية الوسطى المعولمة عملية اختراق رأس المال الكوكبي للمجتمع المحلى، وكذا يقومون بتحريك المصادر المحلية لصالح رأس المال الكوكبي، فضلاً عن الإشراف على آليات العمل المحلى لتحقيق نفس الهدف.

3- تشارك هذه الجماعات في عملية العولمة بشكل رئيس من خلال عولمة قوة عملها؛ فهي تبيع قوة عملها لمن يدفع أكثر، ويوفر ظروف عمل أفضل بغض النظر عن جنسيته، وهى العملية التي يعيدون من خلالها تصنيف مواقعهم والتكيف مع الأوضاع الجديدة.

4- وفيما لا يشبه علاقة الطبقة الوسطى المحلية بالأخرى الرأسمالية، فإن الجماعات الطبقية

الوسطى متعدية الجنسية بإمكانها أن تصبح مالكة لرأس المال بشكل سريع، أي أن حراكها الصاعد ممكن دائماً وبقدر أكبر من اليسر والسلاسة [32].

- إنهم إجمالاً يمثلون جماعات طبقية متعدية الجنسية تتسم بخصائص مشتركة إلى حد كبير، سواء في أدائها لأعمالها أو في استخدامها لمفاهيم ومفردات تتسم بخصوصيتها وتمايزها عن غيرها من فئات وجماعات اجتماعية أخرى داخل مجتمعاتها المحلية. وفى رؤية (ريتش E. Rich): إنهم النخبة الاجتماعية الجديدة التي تنفق بذكاء لتأهيل ذاتها من أجل أن تكون قادرة على بيع وتسويق مهاراتها، ومعارفها، واستبصاراتها في السوق الكوكبي. وهم يمثلون "طبقة فائقة جديدة A New over class"، هذه الطبقة – أو بالأدق الجماعة الطبقية– ليست محددة بحدود البنية الطبقية المحلية لمجتمعاتها بالمعنى التقليدي السائد في التحليلات النظرية الكلاسيكية للطبقة الاجتماعية[33]؛ فتواصلاتها وعلاقاتها وتوجهاتها تجعل منها جماعة / جماعات طبقية متعدية الجنسية بامتياز.

وهو ما يرجع إلى التحول الذي أصاب البني الاقتصادية والتقنية والمعرفية ونزوعها نحو الرمزية. حيث الانتقال من عصر الصناعة؛ بمفهومها المادي الملموس، إلى عصر ما بعد الصناعة، وهو ما انعكس على بنية وتكوين بعض الجماعات، والفئات، والشرائح الطبقية الأكثر احتكاكاً وتأثراً بهذا التحول، حيث أصبح بالإمكان الحديث في الراهن عن عمليات مستحدثة من التشكيل الطبقي الذي يعتمد على التواجد الرمزي المحاكي للبنى الطبقية (Virtual Class Structures) لتلك الشرائح والجماعات والفئات، بأكثر من مجرد الاجتهاد في تحليل أنماط وجودها، فضلاً عن وعيها بالاستناد إلى عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج المادي للطبقة في التحليلات التقليدية.

إننا نجد ذلك متجلياً عند النظر في حال وجودها المادي وإعادة إنتاجها لذاتها طبقياً والذي لم يعد يعتمد – في الغالب– على مجرد الحصول على نصيب من إجمالي الناتج المحلى لمجتمعاتها بقدر ما يعتمد في الحصول عليه من إجمالي ناتج عالمي، وبشكل يكاد يكون مباشراً في الكثير من الأحيان، وهو ما يتم عبر وسائل بالغة التقدم تقنياً، وقد لا يخضع لأي من القواعد الحاكمة لنظم العمل على المستوى المحلى [34].

- كذلك نجد أن من أبرز خصائص تلك الجماعات والفئات الطبقية الوسطى البازغة ما يرتبط بعدم وجود هيكل ثابت ينتظمها بشكل محدد، سواء على مستوى وجودها أو وعيها، أو بتعبير آخر، نطاق عملها وعمليات إعادة إنتاجها، وفاعليتها ومشاركتها وانتماءاتها، فمن الملاحظ على نظام أعمالها المختلفة، إنها تؤدى وظائف دون هياكل واضحة محددة، فقد تتباين الهياكل وقد تختفي في أشكالها النمطية، في الوقت الذي يتبدل فيه العاملون الذين أصبحوا يعملون لبعض الوقت بدلاً من كل الوقت كما كان يحدث، وكذا تبدل أنماط التواصلات بين الداخل والخارج، وتنوع الأنشطة في مدى زمني قصير نسبياً... إلخ.

ومع ذلك تظل الأدوار قائمة ومستمرة في ظل هياكل متغيرة. وهو ما قد يتضح بالمقارنة بين ظروف عمل (مبرمج كومبيوتر) يتنقل بحاسبه المحمول (Lap Top) أو حاسبه اللوحي (Tablet) عبر الزمان المتباين (فروق التوقيات العالمية) والمكان (النطاق المحلى والفضاء الكوكبي)، بقدر كبير من الحرية، حيث عدم الإلزام بالتواجد الفيزيقي في مكان بعينه (سواء داخل نطاق مؤسسة يعمل بها، أو منزل يقطنه، أو وسيلة مواصلات يتنقل بها... إلخ)، وذلك مقارنة بظروف موظف بيروقراطي يعمل في الجهاز الحكومي، يؤدى عملاً روتينياً، ويخضع للهيراركي الوظيفي، وعلاقات العمل، والارتباط بكافة شروط التواجد النظامي في الزمان والمكان المحددين بقدر من الصرامة. ينتمي الأول إلى شريحة من جماعة طبقية وسطى معولمة "متعدية الجنسية"، مع حين ينتمي الآخر إلى شريحة من جماعة طبقية وسطى تقليدية "محلية" (35).

- وبقدر أكبر من الإجرائية يذكر (زيانج بياو X. Biao) في دراسته عن المبرمجين الهنود في مجال تكنولوچيا المعلومات، والمنتمين بشكل أساسي للجماعات الوسطى متعدية الجنسية، والذين أطلق عليهم: أناس الكومبيوتر Computer People، إنهم أغنياء، منافسين والأكثر أهمية قادرين على الانتقال عبر المحيطات في أي وقت يشاءون. وهم يكسبون بما يعادل مرتين إلى خمس مرات مقارنة بالمهندسين الذين لا يعملون في مجال تكنولوجيا المعلومات. كما تتجاوز وضعيتهم الاجتماعية نطاق بلدانهم إلى العالم، فهي

وضعية اجتماعية متعدية الجنسية، وهو ما جاء كنتيجة طبيعية لعلاقتهم الوثيقة برأس المال الكوكبي (36).

- ومن ناحية أخرى، يلفت (سن لينج وو Hsin Ling Wu) النظر إلى الارتباط بين النخب متعدية الجنسية وما أطلق عليه المدن الكوكبية، وذلك في دراسته التي ركز خلالها على مدينة شنغهاي الصينية؛ باعتبارها رمزاً قوياً على الانفتاح العالمي، والمتأثرة بشدة بتطوير السياسات ذات الطبيعة الليبرالية، حيث يرصد كيف تساعد هذه النخب المهنية على تحويل صورة شنغهاي التقليدية لتتلائم مع سماتهم وخصائصهم، والمتمثلة في خلفياتهم التعليمية العليا، ومعارفهم ومهاراتهم المهنية المتخصصة. ودخولهم المادية المرتفعة، ومن ثم ارتباط مظاهر النزعة الاستهلاكية الجديدة في شنغهاي باحتياجاتهم وتطلعاتهم (37).
- ولا تقتصر هذه النخبة – بالطبع– على مصممي البرامج وأنظمة المعلومات، بل تضم أيضاً مهناً أخرى متنوعة تضم: الباحثين العلميين ومساعديهم، والفنيين الذين على صلة بصناعة وتطوير أجهزة الكومبيوتر، كما يتزايد المهندسون المدنيون، والعلماء والباحثون في مجال الهندسة الوراثية، وهندسة الفضاء والاتصالات، وخبراء التمويل والتسويق، والمستشارون في مجال الاستثمار، ومنتجو البرامج التعليمية، والأفلام، والناشرين والمشتغلين بالإعلان ووسائل الإعلام، وهى وظائف من الممكن توصيف العاملين بها على أنهم من "عمال المعرفة Knowledge Workers"(38).
- ويظل مهماً للغاية التأكيد على أنه على الرغم من الربط منذ البداية بين هذه الجماعات والشرائح الطبقية الوسطى البازغة وعملية العولمة، فلابد أن ندرك أن جميع الفئات والجماعات والشرائح الطبقية هي في حالة تواصل، بدرجة أو بأخرى مع عملية العولمة، سلباً وإيجاباً، حتى أكثرها تقليدية وتخلفاً. غير أن ما نقصده – في هذا الصدد تحديداً– هو الجماعات والشرائح الطبقية الوسطى التي تعد في "الطليعة المستفيدة" نسبياً، من بين كافة هذه الفئات والشرائح والجماعات الطبقية، بحكم نوعية أعمالها، وقيمها ورؤاها وتصوراتها، وكثافة علاقاتها بالعالم وتطوراته على كافة المستويات

والصعد. فإذا كانت العولمة الرأسمالية قد فرضت شروطاً وضرورات تتعلق بالتمكن من مهارات وخبرات معرفية، وتكنولوچية، وتسويقية، وإعلامية، وتفاوضية... إلخ، فإن تلك الجماعات والشرائح الطبقية الوسطى متعدية الجنسية هي الأكثر ارتباطاً بها، مما جعلها جماعات معولمة من حيث الانتماءات والمصالح (39).

- وأخيراً، قد تصبح الطبقات الوسطى الجديدة أو البازغة هذه قوى للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ محلياً وكوكبياً. ولكن قد يحدث العكس أيضاً؛ ففور تبلور تلك الطبقات، فإنها قد تسلك بشكل محافظ من أجل أن تحمى أوضاعها ومصالحها المحققة، وإن تمنع حدوث تغير اجتماعي آخر.

إن هذه الحالة من اللاتأكد تطرح مجموعة متنوعة من التحديات أمام سياسات التنمية:

- **أولاً**، يتجه الناس إلى استخدام المزيد من الموارد الطبيعية حينما يصبحون أكثر ثراء. ومن ثم فإن تخفيض الآثار البيئية للاستهلاك يغدو أمراً ضرورياً على مستوى كوكبي.
- **ثانياً**، إن نمو الطبقات الوسطى لن يدعم بالضرورة تعظيماً للاندماج الاجتماعي، ومن ثم تحتاج سياسات التنمية إلى تقليل حالة اللامساواة كأولوية لها، جنبًا إلى جنب تعزيز النمو.
- **ثالثاً**، إن ارتفاع الدخول المادية لن يفضى أوتوماتيكياً إلى ديمقراطية على النسق الغربي. وإن الأنساق السياسية المفتوحة لابد وأن تكون مشجعة بغض النظر عن نتائج العمليات السياسية.
- **رابعاً**، إن الحوكمة الجيدة ليست معطى بذاتها. وإن التعاون الدولي بين الدول مع طبقات وسطى أوسع نطاقاً وأكثر ثقة بذاتها قد يصبح أكثر صعوبة وتعقيداً[40].

8- الشبكات الكوكبية للنخبة متعدية الجنسية:

تطرح مقاربة الشبكات الكوكبية the Global Networks منظوراً أكثر تحديداً وتعقيداً في الوقت ذاته، بشأن النخبة / النخب متعدية الجنسية، تلك التي تتقاطع عليها شرائح متنوعة من المنتمين إلى المواقع الطبقية الرأسمالية والوسطى على حد سواء. وهو التقاطع الذي

تغدو فيه الحدود بين رأس المال "المالي" أكثر مرونة وتبادلية وديناميةمع نوعيات أخرى من رأس المال "الرمزي"؛ المهاري والمعرفي. وهى الحالة التي يتولد عنها حراكاً أكثر سلاسة من شرائح وسطى إلى أخرى عليا.

"إن هذه المقاربة، والتي تنتسب بالأساس إلى مانويل كاسلز (Castells)، تصور العالم بوصفه شبكة واحدة واسعة، تلك الشبكة التي تنتظم وفقاً لعلاقات القوة التاريخية المتعلقة بالتجارة، والاستعمار، والحرب، والثقافة، واللغة، والدين. حيث يتيح المنظور الشبكي بحث واستقصاء ما تنطوي عليه بنية النظام الاقتصادي الكوكبي. كما أنه يتخذ المؤسسة the Corporate هدفاً رئيساً للدراسة، وبشكل خاص تلك الروابط التي تضبط عملية تحكم المؤسسة في الشبكات الاجتماعية للنخب المؤسسية" .(41)

إن المفهوم المركزي لدى كاسلز هو ما يطلق عليه: *فضاء تدفقات الشبكة العولمية المدمجة*، وهو الفضاء الذي ينطوى على ثلاث مكونات تعمل بشكل دينامي، وهى تتمثل في:

1- **التقنية**: البنية التحتية للشبكة.

2- **الأماكن**: وهى مكونة من محاور hubs وعقد Nodes، حيث تحدد الشبكة تلك المحاور، وتربطها بأماكن معينة ذات شروط اجتماعية وثقافية. أما العقد فهي عبارة عن مواقع ذات وظائف مهمة استراتيجياً، حيث تقوم ببناء سلسلة من النشاطات والتنظيمات التي تمثل الوظائف والمهام الأساسية للشبكة.

3- **الناس**: يمثل هذا المكون الفضاء المنعزل نسبياً للنخبة التي تقود الشبكة/ الشبكات. وهو الفضاء الذي يتجسد في المجتمعات السكنية الفاخرة المسيجة "الكومبوند"، والنوادي / المنتديات الاجتماعية للنخبة، صالات كبار الزوار في المطارات، وسلاسل الفنادق الفخمة حول العالم. تلك الفضاءات المتفرقة والمتمايزة التي يقوم عليها بناء القاعدة المادية للتماسك الاجتماعي للنخبة الكوكبية الجديدة (42).

إن ما زاد من الأهمية النسبية لهذا النوع من التحليل الشبكي الكوكبي متعدي الجنسية، ما طرأ من تغاير في طبيعة أدوار الدولة القومية the Nation State، والذي حدا بكثير من المنظرين والمحللين من تخصصات علمية متعددة إلى حد القول بذبول هذا الكيان وانكماشه، مقارنة ببزوغ نوعيات أخرى من كيانات وتنظيمات أكثر فاعلية وديناميةومرونة، وكذا تلبية لطبيعة متطلبات المرحلة التاريخية التي يغلب عليها تجاوز الحدود، بكل ما ينطوي عليه هذا التعبير من معان. ومن ثم، نجد أن عديداً من الأشكال الجديدة للتنظيم الخاص متعدي الجنسية قد بزغت، حيث الصعود الملحوظ للمؤسسات متعدية الجنسية TNC، ومراكز التفكير الاستراتيجي Think Tanks، والمنظمات الدولية التي تعمل مع وإلى جانب الدول من أجل وضع المعايير وبناء المؤسسات الضرورية لدعم الرأسمالية الكوكبية. لذا برزت بقوة ما يطلق عليها: شبكات الحوكمة الكوكبية الخاصة لتسد الفجوة بين الدولة القومية من ناحية، والمؤسسات والمنظمات والأسواق الكوكبية من ناحية أخرى[43].

ومن هذا المنطلق يتم التركيز على دور "أندية النخبة الكوكبية" في تشكيل السياسات العالمية، تلك التي تقدم أرضية رسمية وغير رسمية للتشبيك والتفاوض السياسي والاقتصادي، الهادف إلى صياغة الإستراتيجيات المستقبلية للعولمة الرأسمالية[44].

وفي هذا الصدد، يسعى جوشوا موراي (Joshua Murray) في دراسة حديثة له إلى التحقق من مدى تمتع الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية بالوعي الذي يمكنها من الانتقال من مجرد طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها. حيث يذكر: ترسم البحوث خريطة الشبكات البين- مؤسسية Inter-Firm متعدية الجنسية، والتي تخلقت من خلال رئاسات مجالس الإدارات المُشبكة، والملكية متعدية الحدود، تلك الخريطة التي تقدم دعماً لنظرية الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية (TCC). حيث تعين هذه الدراسات جماعة صغيرة مكونة من المؤسسات ورؤساء مجالس الإدارات المرتبطين بشكل وثيق، وهي الجماعة التي من المفترض أن ينبثق عنها وعى طبقي ونشاط سياسي للدائرة الداخلية Inner Circle للطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية.

ويدعم موراي ما يذهب إليه مستشهداً بدراسة مبكرة نسبياً لأوسيم (Useem)؛

صدرت في العام 1984، حيث وجد، وعبر سلسلة من المقابلات التي قام بإجرائها؛ إن الأفراد الذين يحتلون مقاعد في عدة مجالس إدارات المؤسسات العالمية الكبرى (الدائرة الداخلية للطبقة الرأسمالية، بتعبير موراي)، هم الأكثر نشاطاً على المستوى السياسي والوعي الطبقي. وهو ما يدعمه بوريس(Burris) أيضاً في دراسة أحدث، صدرت في العام 2005، والتي خلص من خلالها إلى ما مؤداه: أن المديرين المتصلين عبر شبكة ترابط Interlock Network يبدون أنماطاً من التعاطي السياسي المتماثل[45].

لا نتحدث هنا عن مجرد شركات أو مؤسسات محلية تقليدية، بل عن كيانات اقتصادية عملاقة تتحكم في حركة العالم وأنشطته المتعددة، حيث تعد مجالس الإدارات من هذه النوعية بمثابة البنية المؤسسية الأكثر صلابة التي ترتبط شبكياً على مستوى كوكبي. ومن المتعارف عليه في هذا الصدد، أن يكون شخصاً واحداً بذاته عضواً في أحد مجالس الإدارة، إلا ونجده قد اشتبك في عدة مجالس إدارة أخرى؛ ذلك أن الطابع المؤسسي الشبكي للنخبة الكوكبية يميل إلى التقارب والانجذاب المركزي بشكل ملحوظ، وهو ما يطلق عليه مصطلح الإدارة المُشبكة. والتي هي حسب تحديد ميزروتشي Mizruchi للإدارة المشبكة: "عندما يشغل شخص ما منصباً في أحد المؤسسات، ويكون في الوقت ذاته عضواً بمجلس إدارة مؤسسة أخرى".

هذا وعلى الرغم من أن هذه الشبكة التي تجمع نخبة الرأسمالية الكوكبية تغطي العالم تقريباً، فإن للعقد Nodes التي تمثل مجموعات المؤسسات متعدية الجنسية أوزاناً نسبية؛ تزداد من ناحية وتقل من ناحية أخرى قياساً إلى حجم الأنشطة والموارد والأسواق ورؤوس الأموال وتنفذ "الدولة" الأم التي تنتمي إليها هذه المؤسسة/ المؤسسات.

يتضح ذلك بالتطبيق على حال التكتلات الرأسمالية الكوكبية، والتي وعلى الرغم من قيام البعض[46] بتمييز ثماني تجمعات رئيسة تحتويها، فإن النخبة المؤسسية لعبر الأطلنطي تظل تمثل عمودها الفقري.

وهنا نعود مرة أخرى للتساؤل: هل تقودنا تلك الحالة إلى القول بتعددية قطبية، أم نخبة رأسمالية كوكبية ذات عقد رئيسة تتركز فيها مصالح نوعية، تتنافس وتتصارع، لكن

على أرضية ذات توجهات أساسية واحدة تقريباً؛ رأسمالية في جوهرها؟.

إن هذه النخبة / النخب المتجمعة في شبكة / شبكات تتمايز في درجات ونوعيات قوتها النسبية إلى حد إمكان توزيعها داخل بنية قوة متعددة المستويات؛ يتداخل ويتقاطع خلالها ما هو اقتصادي مع ما هو سياسي وثقافي ومعلوماتي، جنباً إلى جنب العسكري والاستخباراتي، بكل ما يمكن تصوره من نشاط قد يصنف مشروعاً لدى البعض وغير مشروع لدى البعض الآخر!

هذه النخبة / النخب التي تقود تشكيلات وتكوينات طبقية؛ رأسمالية ووسطى متعدية الجنسية، حيث تتبلور ملامح وعيها الطبقي باضطراد، وما تشابكات مجالس إدارات المؤسسات / الشركات متعدية الجنسية إلا أحد الدلائل القوية على هذا التبلور، والذي يحولها من مجرد تكوينه طبقية في ذاتها إلى كيان طبقي لذاته، وهو ما لا يرجع إلى تلاقي وتقاطع المصالح فيما بينها فقط، وإنما لتقنيات اتصالية ومعلوماتية بالغة الحداثة والتقدم، ساهمت بوضوح لا لبس فيه في عملية تشبيك نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية.

الفصل الثاني

مفهوم القوة
مقاربة نظرية دينامية

الفصل الثاني

مفهوم القوة - مقاربة نظرية دينامية

مقدمـة

في أواسط القرن العشرين، ناقش س. ر. ميلز C. W. Mills نخبة القوة The Power Elite في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال عدة عقود غدت نخبة القوة هذه أكثر تنفذاً وامتداداً على مستوى كوكبي، لتشكل ما يمكن أن نطلق عليه: نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية The Trans- national Capitalist Power Elite. تلك النخبة التي لم تعد قاصرة على الولايات المتحدة فقط، كما ناقشها ميلز في دراسته الرائدة، بل ضمت إليها عديداً من بلدان وقوميات أخرى حول العالم، خاصة تلك التي تنتمي إلى بلدان المركز الرأسمالي. وإذا ما كنا نعتبر المؤسسة/ الشركة متعدية الجنسية بمثابة الرمز الاقتصادي الأكثر أهمية للرأسمالية الكوكبية، فإن نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية تعد القائد الاقتصادي، والسياسي/ الأيديولوجي للمنظومة الرأسمالية الكوكبية ككل.

وفقاً لذلك، نناقش في هذا الفصل، وبتركيز نظري - ضروري ومتطلب - مفهوم القوة كمفهوم إشكالي؛ ماذا يعني، كيف تغير، مما يتشكل؟ وهو ما نتلوه بتناول هذا المفهوم في

ضوء المقاربة البنائية، ثم طرح محاولة لصياغة مفهوم القوة – كما تتبناه الدراسة – وبالتركيز على مكوناته "محدداته" الثلاث الرئيسة: رأس المال، السلطة، والمعرفة، وأخيراً نناقش مفهوم القوة في سياق العلاقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي.

1- مفهوم القوة:

لم تعد القوة، في مقاربتها البنائية، هي تلك المتمثلة في العلاقة البسيطة المباشرة التي مؤداها أن (أ) يمارس قوة قسرية باطشة نحو (ب)، ذلك أن تنويعة من البني والمؤسسات الاجتماعية قد تدخلت، وكذا تداخلت فيما بينهما، وذلك طبقاُ للتحليل الاجتماعي – السياسي لعلاقات القوة في سياقها الاجتماعي المعقد في وقتنا الراهن. وهو ما يتطلب فهماً عميقاً لذلك السياق – كنقطة بدء في هذا التحليل – وللدور الخطير الذي تلعبه الهيمنة الأيديولوجية في تركيبة القوة الاجتماعية.

وبناء عليه، قمنا بتطوير مفهوم للقوة، يعتمد على ثلاثة محددات/ مكونات دينامية رئيسة؛ وهى رأس المال Capital، والسلطة Authority، والمعرفة Knowledge. وهى المحددات التي تعتمد في ديناميتها على النوعية بأكثر من الكمية؛ فرأس المال المقصود هنا ليس مجرد الثروة Wealth، والسلطة لا تعني فقط ذلك الاحتكار المشروع لممارسة القوة "القاهرة الباطشة" Force، كما أن المعرفة كذلك ليست تلك المقتصرة على نمطها العلمي. إن كل محدد بمفرده في هذا المفهوم ينطوي على طيف من المستويات والنوعيات، وكل مجموعة من مركب محددات القوة الثلاث هذه، بإمكانها تحديد الموقع الاجتماعي النسبي لحائزها من القوة الشاملة داخل نطاقات وأنساق اجتماعية تتفاوت كماً وكيفاً؛ بدءاً من النطاقات الجماعية البسيطة، ووصولاً إلى الأنساق الكوكبية المعقدة، مروراً بالتشكيلات والتكوينات والمواقع الطبقية، وكذلك الدول والمنظمات والمؤسسات...بكافة تنوعاتها.

هذا وقد يكون من المهم للغاية أن نذكر أن المحدد/ المكون الثالث؛ المعرفة، هو الأكثر أهمية ومحورية ضمن هذا المركب ككل، حيث نحاجج بأن نمطها المهيمن – أي المعرفة– يحدد نوعية المحددين/ المكونين الرئيسين الآخرين؛ رأس المال والسلطة.

إن مكون المعرفة يعد بمثابة المشغل (الميكروبروسيسور) الذي يسيطر ويقود مُركب القوة ككل، مانحاً إياه المعنى والمبرر المطلوب لوجودها واستمراريتها. فإذا فهمنا – مثلاً – نوعية الحالة المعرفية السائدة لدى من يصنعون القرار الاستراتيجي؛ نخبة القوة، من حيث أنماط وعيهم وأيديولوجيتهم، كيف يصيغون رؤاهم وأهدافهم، ومن ثم قراراتهم، وعلى أي أسس وقواعد منهجية يستندون، فإن ذلك يعني أن باستطاعتنا تحديد نمط قوتهم المهيمن، ونوعية اختياراتهم الاستراتيجية، إلى جانب إمكانات تحديد مواقفهم من التعاون والصراع مع آخرين، ومن ثم يكون بالإمكان أيضاً تحديد القابلية لاختراق قوتهم المهيمنة والتعامل معها بفاعلية.

لقد غدا التغير في طبيعة القوة مستداماً. هذا التغير الذي يترافق ويتوافق مع كافة التحولات الكوكبية الراهنة، ويمثل في الوقت ذاته، جوهرها الذي يتسم بالتناقض، والتعقد، واللاخطية، فضلاً عن كونه رمزياً / افتراضياً.

وإضافة لما سبق، وبالتطبيق على نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية، نفترض أن لقوة هذه النخبة، كما قد يكون لغيرها من القوى المغايرة، وجهين متزامنين متقاطعين؛ أولهما معلن، واضح، ومبرهن عليه، أما الآخر فملغز، وغير معترف به بوضوح. وعبر عديد من الحالات التي تم رصدها كدلائل على ما نذهب إليه، حاولنا أن نبرهن على كيفية ممارسة نخبة القوة الكوكبية لقوتها من خلال هذين الوجهين/ النمطين الرئيسين من القوة، خاصة خلال ما يزيد عن العقدين من الزمن. وهى الفترة التي شهدت أكبر عملية تاريخية موسعة لإعادة بناء العالم بهدف جعله متوافقاً وملبياً لمتطلبات الهيمنة الراهنة للرأسمالية الكوكبية.

إن وجهي قوة النخبة الرأسمالية الكوكبية يدفعنا ونحن نحلل القوة الاقتصادية للمؤسسات / الشركات متعدية الجنسية، والتي تعمل في مجالات كالبترول، والصناعة التحويلية، والتجارة، والخدمات، ألا نغفل تحليل أنشطة اقتصادية أخرى متعدية الجنسية في مجالات "موصومة"؛ كتجارة المخدرات، والاتجار في البشر، وصناعة الأفلام الإباحية!

كما ننظر أيضاً في كيف أن خلف الأحزاب السياسية "الديمقراطية" الحاكمة والمتنفذة كوكبياً، تكمن أنماط أخرى من التنظيمات ذات الارتباط، والذي قد يصل حد التورط المباشر

في أنشطة غير مشروعة كالتجسس، وتفعيل الصراعات المسلحة داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، وكذا عمليات الاغتيال السياسي..

هذا بالإضافة إلى إعادة التفكير المتطلبة والملحة في الخطاب الأيديولوجى – سياسي المراوغ للديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي قد يخفي مصالح امبريالية في حقيقته وجوهره.

حقاً، نحن لا ننظر إلى هذين الجانبين / الوجهين للقوة على اعتبار أنهما متزامنين أو متزامنين فقط، بل نهتم بالأدق بعلاقتهما التبادلية والجدلية في آن معاً. ووفقاً لذلك، وإذا ما نقبنا عميقاً؛ فسيكون بإمكاننا الإجابة عن تساؤل يتعلق بكيف يفضي ويقود النهم الاقتصادي للموارد الطبيعية والأسواق الاستهلاكية إلى أنماط من العنف غير المشروع، والانتهاكات المضادة لكافة الخطابات المعلنة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فقد يبين لنا أن هذا الخطاب / الخطابات محملة بكثير من الردع الأيديولوجي والتهديد المبطن. ومن ثم نخلص إلى أن المحددات الثلاثة للقوة، بوجهيها، قد انبثقت وتولدت من النظام الرأسمالي الكوكبي، النظام الذي يتبنى المبدأ البراجماتي الانتهازي الذي مفاده: إن الغاية تبرر الوسيلة!

2- المقاربة البنائية لمفهوم القوة:

على الرغم من إمكانية مقاربة مفهوم القوة من خلال عديد من المنظورات، فإننا نتبنى المقاربة البنائية في هذا الصدد. فمن ناحية، يتمتع مفهوم القوة في المقاربة البنائية بالقدرة على التعامل مع، والتعبير بعمق عن مجمل ديناميات العلاقات الداخلية المتبادلة للقوة ذاتها، ومن ناحية أخرى تستكشف هذه المقاربة العلاقات المعقدة للقوة في سياقها الاجتماعي بقدر كبير من المرونة والدياليكتيكية. هذا فضلاً عن كون هذه المقاربة لا تستبعد المفاهيم الأخرى للقوة، وإنما تفيد منها بقدر كبير من الشمول والاستيعاب. وهو ما أوضحه التحليل الموسع لكل من بارنت Barnett ودوفال Duvall [1]:

"ترتبط القوة البنائية بالبنى الاجتماعية، أو بتعبير أكثر إحكاماً بالعلاقات الداخلية، والمؤسسية للمواقع البنائية، والتي تحدد نوعية الكائنات الاجتماعية التي تصير فاعلة في

سياقها الاجتماعي. إنها تنتج القدرات الاجتماعية للمواقع البنائية في علاقة مباشرة بين موقع وآخر، وكذا المصالح المشتركة التي تكمن في الفعل الهادف المقصود".

ووفقاً لهذه المقاربة، تلعب القوة، خاصة في المجتمع الرأسمالي، دوراً فاعلاً على مستويين اجتماعيين؛ يتعلق الأول بترتيبات الوجود الاجتماعي، أما الآخر فيرتبط بأنماط الوعي المتعلقة به.

أو كما وصفها بارنت ودوفال[2]:

"تشكل القوة البنائية أهداف/ غايات وكذا وضعيات الوجود للفاعلين عبر طريقين؛ يختص أولهما بكون أن تلك المواقع البنائية لا يتولد عنها أوضاعاً اجتماعية متساوية أو متكافئة، ولكنها، وبديلاً عن ذلك تخلق بنى اجتماعية للقدرات المتباينة، وهو ما يترتب عليه خلق مصالح وامتيازات اجتماعية متباينة أيضاً. أما الطريق الآخر، فيركز على أن دور البناء الاجتماعي ليس قاصراً على تشكيل الفاعلين وقدراتهم فقط، وإنما خلق أنماط فهمهم الذاتي ومصالحهم الشخصية. أو بتعبير آخر، بإستطاعة القوة البنائية العمل على كبح بعض الفاعلين الاجتماعيين وإعاقتهم عن إدراك نطاقاتهم الاجتماعية الخاصة، وذلك إلى الحد الذي يخدم فيه فهمهم الذاتي هذا أفعالاً اجتماعية تسهم في إعادة بناء، بأكثر من مقاومة الوضع السائد للبنى الاجتماعية القائمة على القدرات اللامتكافئة".

وهكذا، لا يعني مفهوم القوة في هذا الطرح مجرد علاقة تفاعل مباشرة بين (أ) من ناحية، و(ب) من ناحية أخرى، كما هو الحال في النموذج البدائي للقوة القاهرة الباطشة، بل تنزع تلك العلاقة نحو نموذج من اللامباشرة والتعقد النسبي، حيث نجد المؤسسات والبني الاجتماعية في تواجد دائم بين (أ) و(ب)؛ ذلك أن السياق الاجتماعي لعلاقات القوة، في كل مجتمع، متمثلاً لهذه العلاقات اجتماعياً عبر عملية ممتدة من التنشئة الاجتماعية. وفي هذا يقرر كلاً من بارنت ودوفال[3]:

"إن التركيز المفهومي ينصب هنا تحديداً على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تتوسط بين (أ) و(ب)، حيث يجري التفاعل عبر القواعد والطرق التي تحددها تلك

المؤسسات، والارشادات، والضوابط، وكذا المعوقات المرتبطة بالفعل أو عدم الفعل، وشروط وجود الآخرين".

لذا، فإن القوة ليست قصراً على المؤسسات فقط، بل هي متغلغلة بنائياً في كل مجتمع، كما هي متمثلة في العلاقات الداخلية للمواقع البنائية. ووفقاً لهذا الفهم لعلاقات القوة الاجتماعية، تلعب مفاهيم الهيمنة، والتوافق، والردع دوراً رئيساً في المجتمع؛ بوصفها استراتيجيات وميكانيزمات في الوقت ذاته، حيث القوة هنا لا تفهم باعتبارها تعني القسر Force، بل الهيمنة.

و في هذا يحاجج ليوكس Lukes [4]:

"تتمثل الممارسة الأكثر دهاءاً للقوة في منعها الناس، بدرجة ما عن تبني مواقف معارضة أو مناوئة، وذلك عبر تشكيل إدراكاتهم، ومعارفهم، وتفضيلاتهم بالطريقة التي تجعلهم يقبلون أدوارهم في النظام القائم للأشياء، إما بسبب عدم استطاعتهم رؤية أو تصور وجود بديل له، أو رؤيتهم لهذا النظام كشيء طبيعي غير قابل للتغيير، أو لإيمانهم في كونه يمثل قدراً إلهياً".

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما المحددات الرئيسة لبناء القوة؟ وإلى أي مدى تمثل وضعية هيمنة بناء القوة هذا "قدراً" لا يمكن تغييره، أو حتى التفاوض بشأنه؟

فيما يتعلق بمحددات بناء القوة؛ أعتقد أن من يحتل موقعاً اجتماعياً – أفراداً وجماعات ومواقع طبقية وتنظيمات ومؤسسات..الخ – يتيح له هيمنة على محددات ثلاثة هي رأس المال والسلطة والمعرفة، يكون بإمكانه ممارسة قوة بنائية نسبية على من هم في مواقع اجتماعية أدنى في علاقتهم بنفس تلك المحددات.

وفي الوقت ذاته، أعتقد أن الإمكانات متاحة دائماً، ووفق شروط معينة، لمقاومة القوة/ القوى المهيمنة. ولعل المفارقة هنا تكمن في امكانية نجاح تلك المقاومة من خلال تبني القوة / القوى المناوئة لنفس استراتيجيات القوة / القوى المهيمنة ذاتها، وإن يكن بهدف تحقيق أهداف مغايرة، وقد تكون عكسية.

وعلى جانب آخر، قد لا تتمتع قوة / قوى المقاومة بنفس نوعية القوة التي تحوزها القوة/ القوى المهيمنة، ورغم ذلك فهي تمتلك القدرة على فرض حالة المناوئة والمعارضة بنجاح، ومن ثم فهي قد تصنف – في هذه الحالة – كقوة/ قوى موازية، وهو ما يتدعم بمدى قدرتها على بلورة وعي مضاد للهيمنة، وبديل/ بدائل قابلة للتحقيق. حيث قد ينظر إليها باعتبارها نقيض الموضوع ، والذي قد يفضي مستقبلاً إلى مركب جديد.

3- مفهوم القوة في ضوء محدداتها الثلاث الرئيسة :

و بناء على هذا التصور للقوة الاجتماعية، فإن بالإمكان تحديدها على النحو التالي: تمثل القوة الاجتماعية تلك القدرة النسبية على تحقيق الأهداف المقصودة، بغض النظر عن المعارضة، وذلك اعتماداً على الموقع الاجتماعي من رأس المال، والسلطة، والمعرفة.

في هذا التحديد ركزنا على:

- أولاً: نسبية القدرة؛ فحتى القوة/ القوى المهيمنة تجابه تحديات ومعارضات وتهديدات، قد تقلل من قدرتها على ممارسة هيمنتها وتنفذها.
- ثانياً: قصدية القوة؛ وهو شرط بالغ الأهمية من أجل انجاز الأهداف بنجاح. وهو ما يعتمد على التخطيط وفق رؤية واستراتيجية ملائمة، موضوعاً في الاعتبار أن التخطيط الناجح لا يتوقف عند مجرد تحقيق الأهداف المبتغاة مباشرة، بل يتجاوز ذلك نحو القدرة على التعامل بنجاح مع الأوضاع المترتبة على إدراك تلك الأهداف.
- ثالثاً: الموقع الاجتماعي لهذه القدرة الهادفة من محددات ثلاث رئيسة، يحدد مدى ما تتمتع به من قوة نسبية:

(أ) رأس المال the Capital

ويصنف إلى نمطين رئيسين؛ مادي ورمزي. الأول أكثر تحديداً وعيانية، بيد أنه ليس الأكثر أهمية، مقارنة بالآخر الرمزي، ففي حين ينحصر رأس المال المادي في الأصول والممتلكات "المالية" والعقارية والبضائعية، أو ما يمكن أن نسميه الهاردوير Hardware، تتنوع صور رأس المال الرمزي لتضم – دون حصر كامل– كل مهارة Skill، وخبرة،

فعلية و/ أو كامنة، يتمتع بها شخص أو جماعة أو فئة أو مؤسسة...و تمثل ميزة تنافسية في موقف صراعي، لتصير بمثابة السوفت وير Software. ومن ثم، لا يعني رأس المال هنا مجرد حديث عن ثروة Wealth، ولكن قدرات إنسانية. وهو ما يمايز بين حال بلد نام يتمتع بالثراء، وآخر متقدم رغم المعاناة من شح الموارد الطبيعية !

إضافة لما سبق، يندرج تحت هذا النمط من رأس المال "الرمزي" ما يصنف كرأس مال معرفي، وثقافي، واجتماعي.

وبناء عليه، تتحدد مستويات القوة المتعلقة برأس المال وفقاً لمنظور أكثر تعقيداً، حيث تصير مراكمة الثروة المادية مجرد ممارسة بدائية لحيازة نمط متدن من القوة، في حين نجد أن توليد رأس المال عبر خلق وابداع المعرفة ونشرها والسعي إلى فرض هيمنتها، ومن ثم تكريس الوعي لدى متلقيها بالتفوق والقدرة؛ لهو يمثل المستوى الأكثر رقياً وتركيباً ونفاذاً للقوة، عبر عملية تبادلية لا تنتهي من خلق المعرفة إلى مراكمة رأس المال، والهيمنة عبر تشكيل الإدراكات والوعي والخبرات والمهارات والتمثلات.

(ب) السلطة Authority

تظل القوة وممارستها دون "شرعية" محل تساؤل! لذا تسعى كل قوة إلى شرعنة وضعها وموقفها، وحال نجاحها في تحقيق ذلك، تتحول إلى سلطة. هذه السلطة، في أعلى مراتبها، والمتمثلة في سلطة حكم الدولة، يكون لها الحق في احتكار قيادة المراكز "المناصب" الرسمية، في مواقعها العليا، بمؤسسات الدولة المختلفة، والتي من أهمها مؤسسات الجيش والشرطة والخارجية والمالية، فضلاً عن الخطاب السياسي الرسمي للدولة/ الأيديولوجيا.

هذه المتغيرات التي بالإمكان تصنيفها جميعاً وفقاً لمدى ما تتمتع به من قوة/ قدرة تتباين نسبياً على مستويات الكم والنوع، وهو ما يمكن أن نتبينه من خلال "نوعية" قيادة الدولة، ومدى ما تتمتع مؤسساتها من حداثة وتقدم، مقارنة بغيرها من الدول على مستوى العالم. المثال الواضح على ذلك الموقع الذي يحتله جيش هذه الدولة في ترتيب

الجيوش العالمية، كذلك مدى القوة التي يتمتع بها اقتصادها بما يسمح له بالتمدد خارجها في شكل شركات/ مؤسسات متعدية الجنسية؛ حيث هناك دائماً دولة قوية متقدمة تمثل المقر والمنطلق الرئيس للشركة / المؤسسة متعدية الجنسية، حيث تتيح قوة هذه الدولة لشركاتها/ مؤسساتها البيئة الحاضنة الملائمة في الداخل، وتوفر لها الحماية المطلوبة في الخارج، وذلك بغض النظر عن أحاديث انكماش دور الدولة وانحساره، فما حدث، في الواقع، هو تغاير أدوار الدولة لتتلائم مع تحولات العولمة ومتطلباتها. إضافة إلى ذلك، ما تتمتع به الدولة من نفوذ إقليمي ودولي سواء عبر علاقاتها الثنائية المباشرة، أو عبر المنظمات الإقليمية والدولية.

و تظل السلطة؛ كقوة مشرعنة محلاً مستمراً لعمليات التعاون والمنافسة والصراع، داخلياً وخارجياً، كلٌ حسب حالات تتراوح بين التحالف والعداء على قاعدة المصالح المحققة لكل قوة فاعلة، ومن ثم فإن مهددات فقد شرعية تلك السلطة تظل قائمة.

و كما أن لرأس المال درجات ومستويات، كما سبق أن أوضحنا، فإن بالإمكان تصنيف السلطة أيضاً بالطريقة ذاتها. حيث تتباين المستويات التي قد تمارس بها سلطة ما قوتها "المشرعنة"؛ فهي الهيمنة Hegemony في مستوياتها العليا، والقوة القهرية العنيفة فيزيقياً Force في مستوياتها الأدنى، وبينهما درجات ومستويات تتفاوت وتتباين نسبياً. وها هنا قد تصح الفرضية التي تذهب إلى إنه كلما كانت ممارسات السلطة غير ملموسة وغير مباشرة ومخفاة، كلما كانت القوة/ القوى الحائزة لها أكثر نجاحاً ومشروعية، والعكس صحيح؛ فممارسة السلطة لما هو مشروع لها من قوة عنف فيزيقية، إنما يشي بفشل تلك السلطة في التعاطي المقنع والرادع تجاه الآخر المعارض، وهو ما قد ينحدر بنوعية تلك السلطة إلى مستويات متدنية من تصنيفات السلطة، لتصير شرعيتها مجرد شرعية شكلية تعتمد وتتساند على القوة بوجهها السافر.

(ج) المعرفة Knowledge

تمثل المعرفة – في أحد تحديداتها – اعتقاداً حقيقياً مبرراً. وهي تنقسم إلى نمطين رئيسين؛ علمي ولاعلمي (ميثولوجي– ميتافيزيقي – ثيولوجي..)؛ حيث يتأسس الأول

على قواعد المنهج العلمي في الوصول إلى نتائج واجابات على تساؤلات تصاغ بشكل محدد ومحكم، أما الآخر – اللاعلمي – فيضم أنواعاً شتى من المعارف والتي لا تخلو من منهجية يتم تبنيها في الوصول إلى ما تعده حقائق، بيد أن تلك المنهجية/ المنهجيات تكاد أن تكون منبتة الصلة بالمنهجية العلمية الراسخة، والقائمة على قواعد المنطق والموضوعية والعقلانية والتجريبية. والمعرفة – بهذا المعنى – تتوفر على عمليات خلق الإدراكات والوعي والاتجاهات والصور والاعتقادات والقيم...الخ، وذلك بهدف توصيف وفهم وتفسير وتأويل وتبرير الواقع وما ورائه.

ولعله من المهم الإشارة – في هذا الصدد – إلى أن لكل مجتمع إنساني نمط معرفي مهيمن، وهو النمط الذي يرتبط بشكل واضح بمدى تقدم هذا المجتمع أو تخلفه الحضاري، حيث يسود نمط المعرفة العلمية على غيره من الأنماط المعرفية الأخرى في المجتمع المتقدم المؤسس على قيم ومعايير الحداثة، في حين تغدو الأنماط المعرفية اللاعلمية هي المهيمنة في مجتمع متخلف تسوده الأمية والجهل والتخلف.

هل يعني ذلك أن هيمنة النمط المعرفي العلمي ينسخ بقية الأنماط المعرفية الأخرى بحيث لا يصبح لها وجود في المجتمع المتقدم؟ بالطبع لا، إلا أن وجودها يصبح بمثابة الثانوي والتندري والفلكلوري، في حين يصبح العكس هو الصحيح في مجتمع متخلف، حيث يكاد لا يخلو هذا المجتمع من وجود نمط معرفي علمي، بفعل وجود بعض المؤسسات التعليمية أو العلمية "الحديثة"، إلا أنه وجود يتسم بالشحوب وعدم القدرة على الحسم والتشكيك؛ فالهيمنة الفعلية هنا هي لأنماط معرفية لاعلمية، تفرض رؤاها وتفسيراتها وتأويلاتها على المنتج المعرفي العلمي، بل وتتدخل في مراحل عدة من عملية إنتاج هذا المنتج، فتفرض حظراً على بعض الأفكار والمسلمات العلمية، وتراقب وتبتر وتبتسر البعض الآخر، بمعنى أن هذا المنتج "العلمي" يمر منذ بداياته وحتى محصلته النهائية بعديد من المصافي "الفلاتر" اللاعلمية؛ الذاتية والموضوعية، حتى نجد أنفسنا أمام منتج "شبه علمي"، قد يستوفي بعض متطلبات الشكل دون جوهر حقيقي أصيل.

إن المحصلة المترتبة هنا هي أن هيمنة نمط المعرفة العلمية يمثل المتن في المجتمع

المتقدم، ، إن شابه وجود وتداخل بعض الأنماط المعرفية اللاعلمية في الهامش، والعكس صحيح في المجتمع المتخلف، حيث تحتل المعارف اللاعلمية المتن، في حين تتوارى المعرفة العلمية لتظل هامشية محدودة النطاق والتأثير والفاعلية.

هذا ولعله من المهم القول بأنه وعلى الرغم من سيادة حالة من اللاتأكد Uncertainty بشأن المنهج العلمي ذاته خلال العقود القليلة الماضية بفعل تشكيك فلاسفة ما بعد الحداثة، وكذا بعض فلاسفة العلم، تظل المعرفة العلمية بمثابة النمط المعرفي الأكثر أهمية، اعتماداً على قدرتها على دراسة، وفهم، وتفسير بقية الأنماط المعرفية الأخرى، في حين لا تتمتع الأخيرة – اللاعلمية – بنفس القدرة على إنجاز المهمة ذاتها !

أما النقطة الأكثر خطورة هنا فتتمثل في قدرة المعرفة العلمية على إنتاج أنماط من المعارف اللاعلمية، إعتماداً على منهجيات وأساليب وتقنيات علمية! هذه الأنماط المعرفية اللاعلمية التي يكون بالإمكان توظيفها كسلاح أيديولوجي من أجل الهيمنة على المجتمع عبر تواطؤ بعض القوى المتنفذة ذات المصلحة. ومثالها الأبرز: تلك المصالح السياسية – الاقتصادية الاستراتيجية التي تؤسس على أساطير أو ميتافيزيقا أيديولوجية – دينية، والتي تشكل أكثر السياقات تعقيداً فيما يخص الحالة المعرفية في مجتمع من المجتمعات، حيث تغطي التبريرات الأيديولوجية المصالح السافرة من أجل تمويه وتلغيز الواقع الفعلي من ناحية، وخلع الشرعية على المصالح المراوغة من ناحية أخرى.

بناء عليه، نستطيع أن نحاجج بأن المعرفة العلمية تمثل المكون الأكثر أهمية من بين كافة مكونات القوة في المجتمع. إنها بمثابة المشغل the Microprocessor لكل قوة مهيمنة بنجاح، حيث يغدو رأس المال دون المعرفة العلمية ثروة جاهلة، كما تتحول السلطة دون تلك المعرفة إلى قوة بطش عمياء.

4- مفهوم القوة في سياق العلاقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي :

عملياً، نستطيع أن نمايز بين قسمين رئيسين تنطوي عليها هذه النخبة. يتضمن الأول قادة الاقتصاد الرأسمالي الكوكبي، في حين ينطوي الآخر على صناع القرار الإستراتيجي.

هذان القسمان المتمايزان يتقاطعان على أرضية مشتركة من القيم والمصالح؛ تمثل السياق البنائي لنخبة القوة الرأسمالية الكوكبية.

و طبقياً، نجد إنه بينما يتشكل القسم الأول من هذه النخبة – قادة الاقتصاد الرأسمالي الكوكبي – من الشريحة الأعلى من المنتمين إلى الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية، فإن القسم الآخر من نخبة القوة هذه – صناع القرار الاستراتيجي الكوكبي – ينتمون إلى شرائح طبقية متعددة، يغلب عليها العليا والوسطى. وهو ما قد يطرح علينا تساؤلاً مهماً بشأن العلاقة بين القوة ووالطبقة. بتعبير آخر: إلى أي مدى تتوزع القوة وفقاً للموقع الطبقي في المجتمع الرأسمالي؟

تمثل العلاقات الطبقية الأرضية المشتركة لتفاعلات القوة والطبقة الاجتماعية. حيث تعكس هذه العلاقات الطبقية خصائص بناء القوة الاجتماعية؛ كيف تتمكن طبقة اجتماعية بعينها، أو لنقل موقع طبقي، من تحقيق مصالحها عبر موقف صراعي اجتماعي، اعتماداً على موقعها من محددات القوة الاجتماعية. في الوقت ذاته، الذي قد تمثل العلاقات الطبقية هذه الميكانيزم الرئيس في عملية الردع الاجتماعي الطبقي، من خلال عملية اجتماعية معقدة وممتدة من الهيمنة/ الخضوع.

ومن ثم نستطيع أن نحاجج بأن كل موقع طبقي ينطوي على أنماط من التوزيع الاجتماعي للقوة في المجتمع، وهو ما يعتمد على الموقع من المحددات الرئيسة للقوة؛ رأس المال، والسلطة، والمعرفة، ومن ثم القدرة النسبية على الهيمنة الفاعلة على مستوى البنية الاجتماعية الكلية.

هل يعني ذلك أن باستطاعتنا أن نوافق كلياً على الأطروحة التي تعتبر أن الطبقة الاجتماعية تعد بمثابة المصدر الوحيد لتوزيع القوة الاجتماعية، خصوصاً في المجتمع الرأسمالي؟

الإجابة اليسيرة والسهلة هي نعم! فكما يقرر روبرت [5] (Rupert):

"تولد العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الإمكانية أمام القوة الاجتماعية اللامتكافئة والموزعة تبعاً للطبقة".

كما يقول رايت Wright[6] أيضاً:

"حينما تكون حقوق وقوة الناس المتعلقة بالمصادر الإنتاجية موزعة بطريقة لامتكافئة – عندما يستحوذ بعض الناس على حقوق / قوى أعظم من غيرهم على مستويات محددة بعينها من المصادر الإنتاجية – فإن هذه العلاقات تكون موصفة كعلاقات طبقية".

ومن ناحيتنا، نستطيع أن نقرر – إضافة لما سبق – أن هناك عديداً من الدلائل التي تشير إلى أن الطبقة الاجتماعية العليا – تحديداً – تهيمن على أعلى مستويات القوة الاجتماعية.

رغم كل ذلك، فإننا لا نقبل هذه التقارير باعتبارها حقائق مطلقة. ذلك أن بناء القوة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي يعد أكثر تعقيداً من أي طرح خطي مبسط؛ فالبنية الاجتماعية للقوة أكثر شمولاً من البنية الاجتماعية للطبقة، إلى الحد الذي يجعل للأولى – البنية الاجتماعية للقوة – القدرة والقابلية لأن تجتذب وتستوعب عناصر اجتماعية "من خارج" الطبقة "العليا تحديداً" من أجل أن تسهم هذه العناصر في إعادة إنتاج هيمنتها الاجتماعية. حيث لا تتحدد مؤهلات تلك العناصر الاجتماعية، والتي تتيح لها الحراك الصاعد في بناء القوة، في الموقع الذي تحتله ضمن علاقات الإنتاج الاجتماعي، بمعناه الاقتصادي الضيق، وإنما بالاعتماد على رأس مالهم السياسي والمعرفي / الأيديولوجي.

و قد ناقش بولانتزاس Poulantzas [7] مفهوماً أو تصوراً مشابهاً، بيد أنه ركز بقدر أكبر على حراك رأس المال الوسيط "في معناه الاقتصادي" من أجل المشاركة في الهيمنة السياسية. حيث كتب:

"يعد رأس المال الكبير هو القسم المهيمن، لكن ذلك لا يعني أن رأس المال الوسيط يعد مستبعداً من القوة السياسية؛ فالقسم المهيمن فيه يشارك في القوة السياسية ولكن في إطار الهيمنة الأوسع لرأس المال الكبير".

أما ما نركز عليه نحن فيتمثل في نمط آخر مختلف من رأس المال؛ ذلك الذي يعتمد أساساً، ليس على محددات مادية، اقتصادية تحديداً، ولكن أخرى رمزية. انها المتمثلة في المحددات السياسية والمعرفية / الأيديولوجية. هذا النمط من رأس المال لا يرتبط

بالضرورة بالطبقات الاجتماعية، سواء في شرائحها العليا أو الوسطى، فهو قد يعد متحرراً في انتمائه الطبقي، إذا جاز التعبير!

ومن ثم نجد أن هذه الخصيصة تعد أكثر وأهم ما يميز بنية القوة الاجتماعية، مقارنة ببنية الطبقة الاجتماعية، والتي يعتمد الانتماء إلى تشكيلاتها المتعددة – بقدر كبير – على المحددات الاقتصادية؛ رغم كافة التحليلات التي تهتم لدور مكونات البنية الفوقية في البنية الداخلية لكل طبقة اجتماعية، وحيث يمثل الوعي الطبقي العامل الحاسم فيما إذا كانت الطبقة هي طبقة في ذاتها أم لذاتها !

إن تحليلنا لنخبة القوة ينطوى على نقد مباشر لنظرية الطبقة الحاكمة the Ruling Class Theory، تلك التي تذهب – باختصار شديد – إلى أن الطبقة الاقتصادية تحكم سياسياً. حيث نتفق مع ميلز Mills[8] على أن هذه النظرية الاختزالية ربما تكون صحيحة في بعض الأحيان وربما لا تكون كذلك في غيرها!

إن هذه النظرية تهمل الاستقلال النسبي للمصادر "المحددات" غير الاقتصادية للقوة، في علاقتها بالعامل الاقتصادي، أو الطبقة في مفهومها الاقتصادي الضيق. وقد يبدو الدليل على هذا الاستقلال النسبي مستغرباً ومتناقضاً في آن معاً! وهو ما يمكننا بلورته في التالي:

لا يتعلق السبب الرئيس في استمرار النظام الرأسمالي العالمي، حتى وقتنا الحاضر برؤى وقرارات ملاك الشركات والمؤسسات الرأسمالية الكبرى، أو الطبقة الرأسمالية في تحديدها الاقتصادي، وإنما يرجع ذلك إلى الحكم السياسي، ورؤيته وموقفه المستقل نسبياً وقراراته الاستراتيجية القاسية. حيث نجد أن هذه السلطة السياسية قد تبنت السياسات الاجتماعية في مجتمعاتها الرأسمالية، رغم معارضة وعدم رغبة الطبقة الرأسمالية "الاقتصادية"، وذلك في أوقات الأزمات الاقتصادية الهيكلية للنظام الرأسمالي، وكذا في أوقات المد التقدمي للنموذج "الاشتراكي"، بل وصل الأمر بالحكومات في مراكز النظام الرأسمالي، وخلال واحدة من أخطر الأزمات الهيكلية الدورية للرأسمالية الكوكبية – أزمة عام 2008 – أن ساندت ودعمت مؤسساتها وشركاتها وأسواقها المالية بمئات مليارات الدولارات، منقذة إياها من السقوط والذهاب بلا عودة!

الفصل الثالث

نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية

الفصل الثالث

نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية

مقدمـة

بناء على مفهومنا للقوة، تتحدد نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية كمجموعات اجتماعية محددة ومحدودة من الناس الذين يمارسون هيمنة بنائية، وبمعنى من المعاني احتكارية، على المستويات الأعلى من محددات القوة: رأس المال، والسلطة، والمعرفة العلمية على نطاق كوكبي. هذا النمط من الهيمنة الذي يجعلهم قادرين على فرض وتسويد مصالحهم الاستراتيجية وإعادة إنتاجها، والتي تمثل فعلياً مصالح المنظومة الرأسمالية الكوكبية – متعدية الجنسية.

وفي ذلك يقرر روبرت Rupert:

"لقد أعادت الكتلة الرأسمالية المعولمة إنتاج قواها البنائية على نطاق متعدي للحدود الوطنية. هذه القوى التي تمثلت في أشكال مؤسسية وأيديولوجية محددة بعينها، مروجة لعلاقات قائمة على قواعد السوق بين المستهلكين والمنتجين، وميسرة بهذا المعنى للتدفق متعدي الحدود الوطنية لرأس المال، والبضائع، والخدمات. وهو ما هيأ قوة القهر والإلزام لأن تستمر في مزاحمتها للمشروعات السياسية ذات النزعة القومية (التي في تعارض مع

النزعة الكوكبية)، إضافة إلى استئصالها للسياسات والإجراءات المؤسسية التي تتيح للعمال بعضاً من القدرة على الدفاع عن أنفسهم ضد قوى رأس المال ذات الجاهزية والقدرة"[1].

1- العولمة الرأسمالية ودعم النزعة النخبوية:

خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، كان أعلى (1%) في قمة الهرم بالولايات المتحدة الأمريكية يحصلون على (10%) من الدخل القومي للبلاد. وبعد (35 عاماً)، ارتفع نصيبهم إلى (ثلث) هذا الدخل القومي تقريباً!

وقد أوضح روبرت ريتش Robert Reich – وزير العمل في إدارة بل كلينتون – هذه الحالة الصارخة من اللامساواة في مثال لامع وقوي: "في عام 2005، كان بل جيتس (Bill Gates) يملك 46.5 بليون دولار، ووارن بافيت (Warren Buffet) 44 بليون دولار. في حين مثلت الثروة الإجمالية لـ 120 مليون شخص ممن يشغلون القاع، ويمثلون ما نسبته (40%) من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، حوالي 95 بليون دولار، أي بالكاد إجمالي ثروة الشخصين معاً؛ جيتس وبافيت!".

وقد أظهر تقرير ل OECD صدر في العام 2011، انه عبر العقود الثلاثة الماضية شهدت حالة اللامساواة نمواً ملحوظاً في دول كالسويد، وفنلندا، وألمانيا، وإسرائيل، ونيوزيلاندا، وهي الدول التي سبق لها أن اختارت تبني نسخة من الرأسمالية تتسم بأنها أقل وحشية ودموية "Less red in tooth " مقارنة بالنموذج الأمريكي، حيث تفاقمت – بهذه الدول – حالة اللامساواة بأسرع مما هي عليه في الولايات المتحدة ذاتها. حتى فرنسا، والتي تفخر عادة بكونها بلداً استثنائياً، تبين دراسات حديثة أنها، وخلال العقد الماضي، قد انضمت بدورها إلى نفس المسار !.

حتى الصين "الشيوعية" تضربها أيضاً حالة اللامساواة في الدخل بأعلى الآن مما هي عليه في الولايات المتحدة. وهى الحالة ذاتها في كل من روسيا والهند، كما أن البرازيل تعد الأكثر لامساواة في الدخول بالنسبة إلى معظم الاقتصادات البازغة.

هذا، وبالإشارة إلى حديث أجرته المؤلفة (فريلاندFreeland) مع نجيب ساويرس

Naguib Sawiris البليونير المصري في مجال الاتصالات، والذي تمتد إمبراطوريته من بلده الأصلي – مصر – إلى ايطاليا وكندا، نجده يفصح لهذه المؤلفة عن حيرته بشأن طرق نهب الأوتوقراط، حيث يذكر: "لم أفهم على الإطلاق على مدى حياتي، لماذا كل هؤلاء الدكتاتوريين، وعندما يسرقون، لماذا لا يبقون في حوزتهم مبلغ بليون دولار ويقومون بإنفاق باقي ثروتهم – التي كونوها بالنهب والسرقة – على الناس!؟".

ما كان شيقاً – في رأي فريلاند – هو اختيار ساويرس لمبلغ (1 بليون دولار أمريكي) كمبلغ مقنع وكاف بالنسبة إليه؟!

لنجده – ساويرس– يوضح قائلاً: "نعم، من أجل أن أتمكن من تغطية نفقات الطائرة واليخت. إن ذلك يقتضي بليوناً من الدولارات..أنا أعني أن هذا المبلغ هو الحد الأدنى بالنسبة لي، والذي من الممكن أن أهوي "أسقط" إليه، إذا كنت سأهوي بالفعل!!." (2)

التعليم كآلية التحاق بالنخبة "السوبر" الكوكبية:

إن عولمة نخبة النخبة، أو النخبة الفائقة "السوبر" the super - elite، تبدأ حتى قبل أن يمارس أفرادها عملاً؛ فهي تبدأ من خلال المدرسة!

إن النخبة الثرية المتنفذة لا تحز جوازات سفر خاصة، ولكن لديها ما هو أهم وأخطر؛ مؤسساتها التعليمية Alma Maters، وهى تتمثل تحديداً في (رابطة الجامعات الأمريكية America's IVY League الثماني، تلك الواقعة في الشمال الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، والتعبير المختصر(IVY) مرتبط بالامتياز الأكاديمي، والإلحاق الانتقائي، والنخبوية الاجتماعية. والجامعات الثماني المشار إليها في هذه الرابطة هي:

جامعة براون .Brown Univ، كولومبيا Columbia، كورنيل Cornell، كلية دارتموث Dartmouth College، هارفارد Harvard، بنسلفانيا Pennsylvania، برينستون Princeton، يل Yale. هذا إضافة إلى ستانفورد Stanford، وأوكسبريدج Oxbridge، وكليات القمة في مجال دراسة البيزنس على مستوى العالم، وهى في غالبها أمريكية أيضاً.

ولكن هناك في أوروبا نجد كذلك (INSEAD)، والتي تعرف نفسها باعتبارها: مدرسة البيزنس من أجل العالم The Business School for the World، والتي تقدم برنامج MBA بشكل أساسي للدارسين، ولها مقر رئيس في فرنسا (Fontainebleau)، وفرع في آسيا (Singapore)، وآخر في الشرق الأوسط (Abu Dhabi). إنه العالم الذي تمثل فيه شهادة MBA للشخص أمراً مهماً بأكثر حتى من جنسيته ووطنه، كما يقرر (تورو Turow)!!

وتضيف فريلاند: يمكنك أن تجد قلة قليلة من النخبة المتنفذة هذه قد تلقت تعليمها داخل بلدانها، وهي- في الأغلب - من الجماعة العصامية، لكن من النادر أن تتمكن هذه القلة القليلة من أن تتجاوز أو تتخطى أبناء الشخص الذي ألحق أبنائه بجامعات القمة الكوكبية السابق ذكرها. بل إن هناك العديدين ممن يبدأون هذه العملية مبكراً، وذلك بإرسال أبنائهم إلى المدارس الداخلية Boarding Schools، خاصة الانجليزية، حيث تحط طائرات الهليكوبتر الخاصة بآباء الطلاب من الأوليجاركية الروسية في ملاعبها الرياضية في يوم الزيارة.

هذا وتعود فريلاند لتؤكد على أن النخبة الثرية المتنفذة الصينية (the Chinese Plutocrats)، والتي تخصص أكثر من خُمس أنفاقها السنوي على تعليم أبنائها، تعد من المعولمين المخلصين! وطبقاً لروبرت هوجويرف Rupert Hoogewerf، وهو مؤرخ ثقافة النخبة السوبر الصينية، فإن هناك أربعة من أصل خمسة من رجال الأعمال الصينيين اليوم يرسلون أبنائهم للتعلم في مدارس عالمية. حيث يفضل من يقعون في منطقة وسطى في مملكة البليونيرات إرسال أبنائهم للتعلم بالخارج في المدارس الثانوية، وتعد المدارس البريطانية العامة الوجهة المفضلة في هذا المجال. أما بالنسبة إلى الكليات الجامعية، فنجد أن أبناء مليونيرات الصين والذين يعدون نخبة ثرية متنفذة، يلتحقون أيضاً بجامعات النخبة في رابطة جامعات النخبة الأمريكيةAmerica's IVY League .

وكما أوضح "المالتي مليونيرات" الأوروبيين لزملائهم من بليونيرات أوروبا الشرقية، أثناء تناول غداء شاركتهم فيه مؤلفة هذا الكتاب (كريستيا فريلاند)، ضمن ملتقي

دافوس: "إن مزية المدارس البريطانية العامة التي يلتحق بها أبنائهم (من أوروبا الغربية والشرقية معاً) إنها، وإلى جانب تعليمهم اللغة، تمنحهم فرصة التكوين الصحيح للأصدقاء الدوليين"[3]

2- التشكيلة العامة لنخبة القوة الرأسمالية الكوكبية "متعدية الجنسية":

يجب ألا يغيب عن أذهاننا – في هذا الصدد – أن نخبة القوة هذه تعد الإفراز الناتج عن تفاعلات إعادة تشكيل البنية الطبقية على مستوى كوكبي، وذلك بفعل الأنشطة الرأسمالية الكوكبية "متعدية الجنسية"؛ تلك التي خلقت بنى طبقية متعدية الجنسية في مقابل أخرى كانت سائدة في مرحلة سابقة اتسمت بمحليتها، والتي تتسق مع متطلبات أنماط إنتاج رأسمالية "تقليدية" لم تمتلك مقومات التطور لتغدو ملتحقة بالنظام الرأسمالي الكوكبي، إلى جانب أخرى ما قبل رأسمالية بالأساس.

لقد تولد عن هذه البنية الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية مواقع طبقية رأسمالية ووسطى، فضلاً عن العمالية. ما نركز عليه – في هذا الصدد – هو تلك النخبة التي تعد نخبة قوة رأسمالية متعدية الجنسية، والتي تتشكل بالأساس من الشرائح الأعلى من الطبقة الرأسمالية متعدية الجنسية، جنباً إلى جنب فئات من شرائح طبقية وسطى متعدية الجنسية.

وبقدر أكبر من التفصيل والتحديد، تتشكل نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية من:

أ – قادة الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية الكوكبية؛ سواء المشروعة أو غير المشروعة، رؤساء مجالس إدارات (CEOs) المؤسسات / الشركات متعدية الجنسية الأكبر على مستوى العالم، جنباً إلى جنب زعماء الاقتصاد الموازي "الأسود" متعدي الجنسية. **(محدد رأس المال)**

ب– قادة ورؤساء الدول الرأسمالية المركزية والإقليمية؛ بأطقمهم الاستراتيجية المكونة بالأساس من وزراء الدفاع، والمخابرات، والخارجية، والمالية، فضلاً عن مستشاريهم الرئيسيين. إضافة إلى مديري ورؤساء المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والبنك

الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وجنباً إلى جنب رؤساء وقادة المؤسسات والشركات الأمنية الخاصة، ذات الصبغة والتأهيل العسكري والمخابراتي الخاص، وكذا زعماء الجريمة المنظمة متعدية الجنسية **(محدد السلطة)**

ج- قادة الخبراء، والمستشارين، والمهنيين، والتكنوقراط، والإدارة في المؤسسات والمنظمات متعدية الجنسية في مجالات: الإعلام، ومراكز التفكير الاستراتيجية، ونظم المعلومات، والدعاية والتسويق والاعلان، جنباً إلى جنب منظمات المجتمع المدني المتبنية والمروجة للنموذج "الديمقراطي الغربي"، بما فيه أجندة حقوق الإنسان، وهى المنظمات التي تتبع تحديداً أحزاب سياسية كبرى في المركز الرأسمالي، وكذا أجهزة مخابراتية؛ حيث يقدم الدعم اللوجيستي والمالي والتمويلي على امتداد مناطق النفوذ المخترقة والتي يراد اختراقها حول العالم **(محدد المعرفة / الأيديولوجيا)**

3- أجهزة نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية:

تعتمد هذه النخبة على تنويعة من الأجهزة Apparatuses، حينما تمارس قوتها الكوكبية تحقيقاً لمصالحها المختلفة. وفي هذا الصدد نبلور الفرضية الأساسية التالية:

لا تعد أجهزة نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية قصراً على تلك المؤسسية المشروعة المعلنة، بل إنها تضم أيضاً أخرى مخفاة وموازية وغير مشروعة قانوناً، حيث لا تكتمل قوة النخبة الكوكبية دون هيمنتهم عليها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

تنبثق هذه الأجهزة من محددات القوة الثلاثة الرئيسة؛ رأس المال، والسلطة، والمعرفة:

أ- ***المؤسسات / الشركات الرأسمالية متعدية الجنسية***، حيث قوة التشبيك الاقتصادي، والقدرة على التحكم الاستراتيجي في حركية رأس المال الأضخم على مستوى كوكبي. وهنا من المهم أن نلفت الانتباه إلى ضرورة الوعي بأن كل نشاط اقتصادي لابد وأن يحمل أنماط تفاعلات علاقاته الطبقية، بما تنطوي عليه من أشكال الوعي وأنساق القيم، إلا أن تركيزنا على الجانب الاقتصادي لهذه المؤسسات جاء بغرض التركيز على النشاط المستهدف كأولوية، وهو الربح والتراكم والتوسع والتمدد عبر

التشبيك الاقتصادي الرأسمالي الكوكبي.هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد يكون من اللازم أن نكون على وعي بأن النشاط الاقتصادي الرأسمالي ينطوي على ما هو مشروع وما هو غير مشروع، أو اقتصاد رسمي وآخر مواز، وما إليه من مسميات، إلا أن ما يهمنا – في هذا الصدد – هو التأكيد على أن كلا النوعين من النشاط، ورغم العداء المعلن ضد المصنف "غير مشروع" يقعان معاً ضمن منظومة اقتصادية واحدة، هي المنظومة الرأسمالية، بقيمها الاقتصادية البراجماتية المعلومة، حتى أن بالإمكان الوصول إلى حد تقرير أن تطهر هذه المنظومة من أنشطتها "غير المشروعة" قد يسقطها على المستوى الواقعي، ذلك أن حجم ونوعية التشابك الفعلي بين كلا النشاطين " المشروع وغير المشروع " يجعلهما في علاقة عضوية!!

ب- ***سلطة الدولة القومية في بلدان المركز الرأسمالي***، أو ما يمكن أن نطلق عليه القوة الصلبة المحددة. وبكل ما تنطوي عليه من أجهزة ذات أدوار ومهام متعددة، حيث تحمى وتدعم استمرارية النظام الرأسمالي الكوكبي عبر كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة. بتعبير آخر، نجد أن الدولة وبما تحوزه من سلطة تمكنها من أداء مهامها وأدوارها، ليست قصراً على تلك المحددة في المواثيق الدولية والدساتير والقوانين، وكافة الأوجه المشروعة لممارسة السلطة، بل إن هذه الدولة ذاتها لديها من الإمكانات ما يجعلها تتحرك في ضمن نطاقات وفضاءات غامضة، غير مشروعة، سوداء، موازية...حيث يكون من الوارد أن نجد قوة/ قوى عظمى تلجأ إلى استخدام سلاح الاغتيال السياسي، والتجسس، وتفعيل الصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية في بلدان بعينها...الخ، من أجل تحقيق ما تعتقد بأنه يصب في مصلحتها القومية العامة!!

ومن ثم، فإن للدولة وسلطتها جانبان للقوة، مشروع وغير مشروع " تستخدمهما معاً، دون تفرقة تذكر، من أجل تحقيق مصالحها، والتي هي في جوهرها مصالح نخبة قوتها.

ج- ***الأنساق المعرفية/ الأيديولوجية للرأسمالية الكوكبية***، والتي هي بمثابة الميكروبروسيسور " المشغل " لهذا المنظومة في كليتها. حيث السعي الدائم والمستمر لإسباغ المشروعية والصلاحية الدائمة على هذا النظام؛ تنظيراً وتبريراً، عبر خلق الأنموذج الملائم الذي يدافع عن فكرة النسق the System وتطويره لكي يتمكن من استيعاب الصراعات الكمية إلى الحدود المسموح بها، وغير المهددة للتيار الرئيس بشكل كيفي. وفي هذا الإطار، تلعب الأنساق المعرفية "العلمية" الدور الأبرز على كافة المستويات والصعد، حتى يصل الأمر إلى استخدام هذه الأنساق المعرفية العلمية المعقدة في خلق أخرى "غير علمية" تتغذى عليها أطراف وجهات مناوئة، إلى حد خلق الفيروسات المرضية بالمعامل، ومن ثم نشرها في بعض المناطق والبلدان، إلى جانب فيروسات حاسوبية، وأقمار اصطناعية بالغة التقدم تستخدم لأغراض التجسس على الآخرين..المعرفة هنا، وبكافة أنماطها، علمية وغير علمية، تسخر لصالح الهيمنة على الكوكب.

ونناقش فيما يلي هذه الأجهزة واضعين في اعتبارنا لنمطيها الرئيسيان: المعلن والمخفي.

الفصل الرابع

الوجه الظاهر
لنخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية

الفصل الرابع

الوجه الظاهر
لنخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية

مقدمـة

يركز هذا الفصل على استعراض ومناقشة ما نطلق عليه الوجه الظاهر لنخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية، ونعنى به المؤسسات "الشرعية" المعتمدة على نطاق دولي، والتي تتمثل في المؤسسة الاقتصادية متعدية الجنسية، تلك التي تقوم بمهمة التشبيك الاقتصادي الرأسمالي الكوكبي، والدولة القومية، والتي ما تزال تمثل القوة الصلبة التي تستند إليها تلك النخبة في ممارستها لكافة أشكال القوة بكافة أوجهها وتمثلاتها، جنباً إلى جنب المؤسسات المعرفية/ الأيديولوجية، وهى المعنية برفد صانع القرار وتبصيره بطبيعة الأوضاع الراهنة وبدائلها وكذا المترتبات الممكنة والمحتملة مستقبلاً لتغير هذه الأوضاع على مستويات وصعد متعددة، فضلاً عن محاولتها استهداف الممكنات في ظل سيناريوهات مستقبلية ذات طبيعة استراتيجية.

أولاً: المؤسسة متعدية الجنسية TNCs (قوة التشبيك الاقتصادي)

تهيمن هذه النخبة على النظام الرأسمالي الكوكبي، سواء في بلدان المركز أو المحيط، عبر المؤسسة متعدية الجنسية. ولعلنا نتذكر – في هذا الصدد – أنه منذ ما يزيد عن أربعة عقود "جذب سلفادور الليندي – رئيس شيلي الأسبق – الانتباه إلى هذه المؤسسات / الشركات متعدية الجنسية في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972، حيث طالب بالتحرك من أجل تحديد وتفحص القوة الاقتصادية، والنفوذ السياسي والممارسات المفسدة للمؤسسات متعدية الجنسية" (1).

لقد غدت هذه المؤسسة بمثابة المحرك الأكثر فاعلية في العولمة "الاقتصادية"، وهو ما لا يرجع فقط لما تتمتع به من قوة وقدرة مالية ولوجيستية تتجاوز قدرات وإمكانات عديد من الدول مجتمعة، وإنما يرجع إلى كون هذه النوعية من المؤسسات تتبنى – في الجوهر – فلسفة العولمة الرأسمالية، حيث السعي الدائم إلى التمدد، وتجاوز الحدود، والإلحاق، والتراكم الرأسمالي. ومن ثم فإن هذه المؤسسات لا تملك فقط النصيب الأعظم من رؤوس الأموال في بلدانها – بلدان المركز الرأسمالي – بل إن بمقدورها ممارسة الهيمنة على رؤوس الأموال التي يحوزها الآخرون على اتساع المعمورة، وذلك عبر التحكم في حجم التدفقات المالية الاستثمارية، وسياسات الإغراق، وتصدير أزمات التضخم الاقتصادي..الخ، يساعدها في ذلك عديد من القواعد والمعايير والمعاهدات الاقتصادية الكوكبية، ولعل من أبرزها في الحقبة الماضية – المستمرة ما يطلق عليه اتفاق واشنطون Washington Consensus. وفي إطار سعي هذه المؤسسات الدائم إلى ممارسة أنشطتها المتنوعة متعدية الجنسية، تغدو غزواتها للبلدان وكسبها للأسواق حول العالم بمثابة عملية تشبيك اقتصادي يلحق البلدان المحلية بمنظومة الرأسمالية الكوكبية. "وهناك شكوك ذائعة – في هذا الصدد – تتعلق بالاستراتيجيات التي تمنح أقصى الأرباح الممكنة لهذه المؤسسات متعدية الجنسية، في تضاد مع أهداف التنمية الوطنية "المحلية" للحكومات، ومن ثم التأثير السلبي على قدرات الشركات والمؤسسات المحلية على النمو والازدهار. إن التحدي الأساس هنا يتمثل في مدى إمكانية التوفيق بين المواقف المصلحية المتباينة لكل

من بلدان المنشأ Home Countries من ناحية، وبلدان الاستضافة Host Countries من ناحية أخرى. ففيما يتعلق ببلدان المنشأ، تسعى الحكومات إلى تعظيم حماية مؤسساتها التي تستثمر في الخارج، والعمل على تيسير عملياتها وأنشطتها المختلفة، حيث تبحث هذه الحكومات في شأن القيود التي يفرضها قانون الاستثمار الدولي على اتفاقيات ومعاهدات المستثمرين الأجانب واستثماراتهم، ولدى هذه الحكومات تحفظاتها بشأن القيود المفروضة على أنشطة بعينها للمؤسسات متعدية الجنسية.

أما على الجانب الآخر، فتسعى حكومات بلدان الاستضافة إلى المحافظة على هامش أكبر من مساحة السياسات الوطنية، كي تكون قادرة على تلبية متطلبات أهداف سياساتها العامة."[2]

وكما سبق أن أوضحنا، في أكثر من موضع، لا تقتصر قوة المؤسسة متعدية الجنسية على جانبها الاقتصادي، بل إن ولوجها الناجح إلى البلدان المحلية يحمل معه قوى وأساليب وعلاقات إنتاج اجتماعي، ومن ثم أنماط وعي ومعايير وقيم...الخ. ومع انتشار واستمرارية وتجذر هذه "المؤسسة" في المجتمع المحلي تتحلل الكثير من البني الاجتماعية، ويعاد هيكلة وبناء البعض الآخر منها، تلبية لمتطلبات واحتياجات الالتحاق الناجح بمنظومة الرأسمالية الكوكبية، وهو الالحاق الذي قامت فيه المؤسسة متعدية الجنسية بدور البطولة. وهو ما يؤكد عليه (كارل ساوفنت Karl Sauvant) بقوله: "إن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يعد أكثر خطورة واقتحامية من عمليات التبادل التجاري المعتادة، ذلك أن المؤسسات متعدية الجنسية، وبفضل تأسيسها لفروعها الخارجية الأجنبية"، تصير مشتبكة بشكل مباشر، ليس في عملية الإنتاج "الاقتصادي" فقط، بل في النسيج الاجتماعي للبلدان المضيفة أيضاً، لتزيد بهذا، ليس من الإمكانات المتعلقة بالمساهمة في تنمية بلدان الاستضافة فقط، بل أيضاً من الإمكانات الكامنة للصراع الاجتماعي في هذه البلدان.[3]

إن غزو مؤسسة متعدية الجنسية لأحد الأسواق المحلية، لا يعني مجرد طرح سلعة / خدمة هذه المؤسسة في هذا السوق، بل انتقالاً وتغلغلاً متكاملاً لمنظومة الرأسمالية الكوكبية

في هذا البلد، يظاهرها أسم البلد الأم للمؤسسة، والذي هو – في غالب الأحيان – من بلدان المركز الرأسمالي الكلاسيكي (الولايات المتحدة، غرب أوروبا، اليابان) أو الاقتصادات البازغة ذات المنهج الرأسمالي (الصين، كوريا الجنوبية..الخ)، فضلاً عن مؤسسات التسويق والدعاية والإعلان، تلك التي تقوم بمهام الغرس والتكريس للنزعة الاستهلاكية، لتخلق الحاجة للإقبال على استهلاك السلعة / الخدمة.

تصنيف الشركات متعدية الجنسية الأكبر طبقا لقيمة إيراداتها السنوية:

منذ عام 1994 تقدم مجلة فورشن The Fortune تصنيفاً سنوياً للشركات الأكبر في العالم، طبقاً لقيمة إيراداتها، حيث تدرج في هذا التصنيف 500 مؤسسة تمثل القوى التجارية الكوكبية الأكبر.

في عام 2013، حققت هذه الشركات الـ 500 الأعظم إيرادات إجمالية بلغت (31.1) تريليون دولاراً أمريكياً. وقد ارتفعت أرباحها بما يقدر ب (27%)، لتصل إلى حوالي (2) تريليون دولاراً أمريكياً.

كان هناك ضمن هذه القائمة (128) شركة أمريكية، و(95) شركة صينية، بما يعني أن الولايات المتحدة وإن كانت ما تزال تحتل موقع القيادة على هذا الصعيد، فإن الصين تلاحقها بشكل مستمر.

هذا وتضم قائمة الشركات العشرة العملاقة التي تحتل الصدارة في هذه القائمة، شركتان من الولايات المتحدة، وأربعة شركات من أوروبا الغربية، وثلاثة شركات من الصين، وشركة واحدة من اليابان.

جدول رقم (1)
يوضح ترتيب العشر شركات متعدية الجنسية طبقا لقيمة ايراداتها السنوية(بالمليون دولار أمريكي)

Corporation	Home Economy	Revenues	Profits
Wal-Mart Stores	USA	476.294	16.022
Royal Dutch Shell	UK/ Netherlands	459.599	16.371
Sinopec Group	China	457.201	8.932
China National Petroleum	China	432.008	18.505
Exxon Mobil	USA	407.666	32.580
BP	UK	396.217	23.451
State Grid	China	333.387	7.982
Volkswagen	Germany	261.539	12.072
Toyota Motor	Japan	256.454	18.198
Glencore	Switzerland	232.694	-7.402

Source: Fortune Global 500 (2014) http//:fortune.com/global500(accessed:27.10.2014) (4)

وفيما يتعلق بالعام الحالي (2017) فنجد أن قائمة الشركات العشر العملاقة تضم أربع شركات من الولايات المتحدة، وثلاث شركات من الصين ، وشركتان من أوروبا الغربية، وشركة واحدة فقط من اليابان. ولعله من الملاحظ أن نفس الشركات – تقريباً – التي كانت تشغل قائمة العشرة الأولى في القائمة في العام 2014، تتكرر في العام 2017؛ وإن تم ذلك بتبادل المواقع والتراتب العشري الداخلي بالقائمة!

جدول رقم (2)
يوضح ترتيب العشر شركات متعدية الجنسية طبقا لقيمة ايراداتها السنوية(بالمليون دولار أمريكي)

Corporation	Home Economy	Revenues	Profits
Wal-Mart Stores	USA	485.873	13.643
State Grid	China	315.199	9.571.3
Sinopec Group	China	267.518	1.257.9
China National Petroleum	China	262.573	1.867.5
Toyota Motor	Japan	254.694	16.894.3
Volkswagen	Germany	240.264	5.937.3
Royal Dutch Shell	Netherlands	240.033	4.575
Berkshire Hathaway	U.S	223.604	24.074
Apple	U.S	205.639	45.687
Exxon Mobil	U.S	205.004	7.840

Source: Fortune Global 500 (2017) http//:fortune.com/global500 (accessed: 17.10.2017) (5)

تصنيف الشركات متعدية الجنسية الأكبر وفقا لقيمة أصولها الأجنبية "الخارجية":

يعد هذا التصنيف الأكثر أهمية وتحديداً لأنشطة وأعمال المؤسسات متعدية الجنسية، والذي يكشف عن قيمة رأس مالها المستثمر خارج بلدانها الأم.

وقد أعدت قائمة الشركات المائة الأكبر على مستوى العالم، وفقاً لقيمة أصولها الخارجية الأوسع نطاقاً بواسطة الاونكتاد UNCTAD؛ فبنهاية عام 2013 كانت معظم المؤسسات متعدية الجنسية من الولايات المتحدة الأمريكية (24 مؤسسة)، وإجمالاً كانت هناك (72 مؤسسة) من بلدان التريادTRIAD الخمسة (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة).

وقد بلغت القيمة الاجمالية للأصول الأجنبية ل 100 شركة متعدية الجنسية الأكبر "المشتغلة في أنشطة غير مالية" (8.103.862) مليون دولار أمريكي. وتحتل مؤسسة جنرال اليكتريك الأمريكية قمة التصنيف بقيمة (331.160) مليون دولار أمريكي.(6)

جدول رقم (3)
يبين ترتيب العشر شركات متعدية الجنسية " غير المالية" حسب قيمة أصولها الأجنبية "الخارجية"، 2013 (بالدولار الأمريكي)

Corporation	Home economy	Foreign Assets	Total Assets	TNIa (percent) %
General Electric	USA	331.160	656.560	48.8
Royal Dutch Shell	UK/ Netherlands	301.898	357.512	72.8
Toyota Motor	Japan	274.380	403.088	58.6
Exxon Mobil	USA	231.033	346.808	62.6
Total SA	France	226.717	238.870	79.5
BP	UK	202.899	305.690	69.7
Vodafone Group	UK	182.837	202.763	88.9
Volkswagen	Germany	176.656	446.555	58.6
Chevron Corp	USA	175.736	253.753	56.3
Eni SPA	Italy	141.021	190.125	71.2

UNCTAD(2014a), World Investment Report 2014, investing in the SDGs: An Action Plan. http://unctad.org(accessed:27.10.2014) (7)

ويبلغ متوسط معدل عملية تعدي الجنسية الوطنية Transnationalization للمائة شركة المتضمنة في تصنيف الأونكتاد لعام 2013 (64.5%)، ومثلت شركة نستله Nestle السويسرية المعدل الأعلى في هذا المجال بنسبة بلغت 97.1%. هذه العملية – أي تعدي الجنسية – التي يتم حسابها اعتماداً على متوسط المعدلات الثلاثة التالية: قيمة الأصول الأجنبية "الخارجية" مقارنة بالأصول الإجمالية للمؤسسة، وقيمة المبيعات بالفروع الأجنبية مقارنة بالمبيعات الإجمالية، والتوظيف الأجنبي مقارنة بالتوظيف الإجمالي.

وقد تزايدت أعداد المؤسسات متعدية الجنسية TNCs بين عامي 1995 و2010، أكثر من مرتين ونصف (2.5)، وتزايدت أعداد فروعها الأجنبية بما يتجاوز ثلاث مرات ونصف (3.5).

وفي عام 2013، وظفت الفروع الأجنبية (الخارجية) للمؤسسات متعدية الجنسية (70.726.000) موظف، وتبلغ قيمة أصولها حوالي (96.625) بليون دولار أمريكي. كما تبلغ قيمة مبيعات الأفرع الخارجية "الأجنبية" للمؤسسات متعدية الجنسية عن ذات الفترة، (34.508) بليون دولار أمريكي، وهو ما يقارب (1.5) مرة ونصف المرة أعلى من إجمالي صادرات العالم. كما تبلغ قيمة صادراتها (7.721) بليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل 30% من إجمالي صادرات العالم.[8]

أما بشأن أبرز التطورات التي طرأت على هذه النوعية من الشركات خلال السنوات التالية، وصولاً إلى العام الماضي 2016 وحتى بدايات العام الحالي 2017؛ فنجدها متمثلة في الحضور القوى للشركات التي تعمل في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، والتي زاحمت شركات البترول وصناعة السيارات ضمن ترتيب الشركات العشر الأعظم على مستوى العالم. كذلك لم نر أثراً للشركات الأمريكية أو البريطانية ضمن هذه الشركات التي تحتل قمة العشرة الأول، بقدر ما كان الحضور ملحوظاً بالنسبة إلى الشركات الفرنسية. على جانب آخر بالغ الأهمية، كان من اللافت للانتباه التركيز على النسبة المئوية التي تمتلكها الدولة "الأم" في الشركة متعدية الجنسية، تلك التي تفاوتت في حدها الأدنى لتمثل (11.1%) لدي Airbus Group الفرنسية، لتصل في حدها الأقصى إلى الملكية الكاملة (100.0%) لشركة China National Offshore Oil Corp الصينية، وهو الاتجاه الذي بدا واضحاً بعد الأزمة المالية والاقتصادية للرأسمالية الكوكبية والتي وقعت في العام بعد الأزمة المالية والاقتصادية للرأسمالية الكوكبية والتي وقعت في العام 2008 ولا تزال آثارها فاعلة حتى الآن، وهى الأزمة التي حدت بالدول التدخل اقتصادياً من أجل إقالة لاقتصاداتها "الرأسمالية" من أزمتها الهيكلية، وذلك بعد أن كان تدخل "الدولة" في هذه النوعية من الاقتصادات، أعنى الرأسمالية أمراً غير مستحب إلى حد بعيد!

جدول رقم (4)

يبين ترتيب العشر شركات متعدية الجنسية " غير المالية" حسب قيمة أصولها الأجنبية "الخارجية"، 2016 (بالدولار الأمريكي)

Corporation	Home economy	Industry	State ownership %	Foreign Assets	Total Assets	NTI %
Volkswagen Group	Germany	Motor Vehicles	20.0	197254	431888	60.3
Enel SPA	Italy	Electricity, Gas and Water	23.6	111240	164010	55.3
Eni SPA	Italy	Petroleum refining	25.8	106408	131280	58.8
Deutsche Telekom AG	Germany	Telecommunications	17.4	102176	156514	60.2
EDF SA	France	Electricity, Gas and Water	84.6	84508	296869	22.5
Engle	France	Electricity, Gas and Water	32.0	77809	167070	53.9
China National Offshore Oil Corp	China	Petroleum	100.0	66673	179228	23.8
Airbus Group	France	Aircraft	11.1	66490	117142	62.9
Orange SA	France	Telecommunications	13.5	62623	99787	51.3
Nippon Telegraph & Telephone Corp	Japan	Telecommunications	32.4	59580	187251	26.0

UNCTAD (2017a), World Investment Report 2017
(http://unctad.org(accessed:20.10.2017) (9)

نخلص من ذلك إلى أنه قد تختلف مسميات المؤسسات متعدية الجنسية وأنشطتها وبلدانها الأم التي تنتسب إليها بالأساس، فنجد أن للولايات المتحدة نصيب الأسد فيها، لتأتي بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا أو الصين – في مرحلة لاحقة – لتزاحمها في قائمة المائة مؤسسة متعدية الجنسية الأضخم على مستوى العالم، إلا أنه لا المسميات أو الأنشطة أو البلدان الأم تعد الأهم في هذا الصدد، بل الدور والوظيفة التي تقوم بها المؤسسة متعدية الجنسية، فهذا الدور وهذه الوظيفة محملة برسالة وفلسفة النظام الرأسمالي الكوكبي؛ أي التوسع، والإلحاق، والاستغلال، والتراكم، والتبادل اللامتكافئ.

هذا الدور / الوظيفة للمؤسسة متعدية الجنسية الذي يتمفصل بنائياً مع عمل ونشاط منظمات اقتصادية كوكبية رئيسة؛ أهمها منظمة التجارة العالمية WTO، وصندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي WB، إضافة إلى أندية النخبة الاقتصادية – السياسية الكوكبية؛ دافوس Davos، وبيلدربيرج Belderberg...

ثانياً: سلطة الدولة القومية في المركز الرأسمالي (القوة الصلبة المحددة)

في اتصال عضوي مع المؤسسة متعدية الجنسية، والتي تقوم بمهمة التشبيك الاقتصادي الرأسمالي الكوكبي، نجد الدولة بسلطتها، أو قوتها المشرعنة، تلك التي تعد بمثابة القوة الصلبة المحددة لدى نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية.

وعلى الرغم من أن عديداً من المنظرين، خاصة منظري العولمة قد قرروا بأن الممارسات متعدية الجنسية للعولمة الرأسمالية قد تسببت في تحجيم الدولة القومية the Nation- State، مفضية إلى نزوعها نحو أن تكون مستوعبة ضمن بنى كوكبية أكثر اتساعاً (Sklair 2002, Robinson 2005)، إلا أننا نحاجج بأن ما حدث – في هذا الصدد – هو تغاير أدوار الدولة القومية فقط، كي تتوافق مع متطلبات العولمة الرأسمالية. ومن ثم، فإن أدوارها قد اتسعت وتمددت وتعمقت، دون اتجاه نحو التضاؤل والانكماش والانسحاب!

وفي هذا الصدد، نجد كاسلز Castells مثلاً، يرفض فكرة "نهاية الدولة القومية"، وهى الفكرة التي صادفت شعبية لدى الكثيرين خلال عقد التسعينات من القرن

العشرين؛ باعتبارها فكرة زائفة في نظره! فبوضوح: "الدولة القومية لم تغادرنا" [10].

و من ثم فقد يصح أن نقول بأن ما أصاب مفهوم الدولة القومية من تغير هو نفس ما أصاب غيره من مفاهيم ذات صلة، ولعل أهمها على هذا الصعيد، مفهوم الأمن القومي .The National Security والذي تغير كي يحتوي، ليس فقط الأبعاد العسكرية – الاستراتيجية، بل أيضاً السياسية والأيديولوجية، وكذا الاجتماعية والثقافية.

هذا وعلى الرغم من كوكبية نخبة القوة الرأسمالية، أو لنقل تعديها للجنسية، فإن ذلك لا يعني أن علاقتها "بالدولة" التي تنتمي إليها بالأساس – السلطة the Authority – قد أصبحت ضعيفة، فهي على العكس من ذلك، نمت وتطورت وتعمقت عضوياً لتصبح أكثر قوة عما كانت عليه في حقب سابقة.

وفي هذا المجال قد يكون مفيداً للغاية الوقوف عند طرح كوكس (Cox) لمعنى: تدويل الدولة Internationalization of the Stateفي عصر العولمة الرأسمالية، حيث يذكر:

"أولا، هناك عملية خلق حالة الإجماع داخل الدولة Interstate باتجاه الحاجات والمتطلبات المتعلقة بالاقتصاد العالمي، تلك العملية التي تتم ضمن إطار أيديولوجي عام (معايير عامة لتأويل الأحداث الاقتصادية والأهداف العامة المتعلقة بفكرة السوق العالمي المفتوح). ثانيا، تتصف عملية المشاركة في خلق حالة الإجماع هذه بأنها ذات بنية هيراركية. ثالثاً، تصير البني الداخلية للدولة في حالة تكيف، كاستجابة لهذه العملية، لذا فإن كل بناء مفرد بذاته منها يصبح بإمكانه تحويل حالة الإجماع الكوكبية إلى سياسات وممارسات وطنية "محلية"، موضوعاً في الاعتبار صنوفاً محددة من المعوقات التي من المحتمل أن تظهر في البلدان التي تحتل مواقع متباينة ضمن هيراركية الاقتصاد العالمي"[11].

معنى ذلك أن الفكرة وحيدة الاتجاه التي مؤداها أن تمدد العولمة الرأسمالية يقتضي انكماش الدولة لم تعد صالحة على إطلاقها، فهي تصدق فقط على الدولة، أو أي كيان آخر، يصيبه التكلس والجمود، في حين نجد أن تطور أدوار الدولة، وتوسيعها من نطاقات

سلطاتها ونفوذها الدولي، إنما هو أحد مقومات نجاح التغلغل لأنشطة وممارسات نخبتها الرأسمالية.

و في هذا تذكر ليندا وايز (Linda Weiss):

"إن العولمة وقوة الدولة ليسا في علاقة صفرية سلبية منغلقة، بحيث أن تقدم الأولى – العولمة – لابد وأن يحدث فقط على حساب الأخرى؛ قوة الدولة" (12).

والدولة عند كاسلز مازالت مهمة للغاية من أجل الاقتصاد، والعكس صحيح. حيث ينظر إلى الاقتصاد بوصفه يتيح الأساس لقدرة الدولة على دعم الرفاه الاجتماعي. ولعل التغير الذي حدث – في هذا الصدد – هو أن هذه الدولة، بوصفها مجموعة متكاملة من المؤسسات المنتظمة في طبقات ثلاثة (محلية، وإقليمية، ووطنية) اكتسبت طبقة رابعة، توصف بأنها سوبر وطنية Supranational. (13)

و يجدر أن نذكر أن سلطة الدولة القومية، وتحديداً في مستوياتها الأعلى، خصوصاً في بلدان المركز الرأسمالي، تحتوي الشريحة الأعلى من صناع القرار الاستراتيجي، وهى الشريحة التي تهيمن على عديد من المصادر النوعية للقوة. هذا النمط من هيمنة القوة يمكّن هذا القسم من النخبة الكوكبية، ليس فقط من أن يتبنى الشروط "الظروف" الكوكبية البازغة، بل أن يسهم بفاعلية في خلق معظم هذه الظروف "الشروط"، وكذا إعادة تركيب وصياغة البعض الآخر منها، وفقاً لمصالحه المحققة.

وبهذا المعنى، فإن الرأسمالية الكوكبية لم تسقط الدولة من حساباتها، حسب ما يضيف ليو بانيتيتش(Leo Panitch) ، حيث يقرر: أننا نرى دولاً نشطة وأجهزة عالية التسييس، تتبع الطبقات الرأسمالية، تعمل على تأمين النزعة المؤسسية الجديدة the New Constitutionalism لليبرالية الجديدة، وذلك عبر مزيد من توسيع الاعتمادية على الدولة.

وجنباً إلى جنب النزعة المؤسسية الجديدة، وكما يعتقد كلاً من مايكل هارد Michael Hardt وأنطونيو نيجر Antonio Negre: إن بزوغ نظام كوكبي، يعني منطق وبنية جديدين للحكم – باختصار؛ شكل جديد للسيادة، حيث الدولة الكوكبية التي تحكم العالم.

إن الدولة – في عصر العولمة الرأسمالية – يجب أن تتدخل عبر صياغة القوانين التي تتيح مجالاً واسعاً للظروف المادية والسياسية التي تمكن الرأسمالية من أن تظل وتستمر على نطاق كوكبي.

وفي هذا يرى بانيتيتش الدولة الأمة كمحدد وضامن للحقوق الوطنية "المحلية" والكوكبية لرأس المال، عبر المعاهدات الدولية.

ومن ثم، فمع بزوغ العولمة الرأسمالية، أصبحت الأولوية لدى الدولة هي القيام بتكييف الاقتصادات المحلية لتتواءم مع متطلبات الاقتصاد الكوكبي"[14].

لذا، وبناء على ما سبق فإننا نعتقد بأن القوة النسبية لكل ممارسة متعدية الجنسية ستظل معتمدة على سلطة الدولة القومية "الوطنية"، التي تنتمي إليها بالأصل. هذه الدولة التي ما تزال تصنف وفقاً لمعايير معقدة تتعلق بقوتها النسبية على مستوى دولي، حيث نجد دولاً تقع ضمن المستوى الأول، والثاني، والثالث، وكذا دولاً في الشمال وأخرى في الجنوب، وأيضاً دولاً مهيمنة وأخرى خاضعة "مهيمن عليها"، أضف إلى ذلك، نجد أن بداخل كل فئة من هذه التصنيفات تصنيفاً فرعياً آخر.

يقوم تصنيف قوة الدولة هذا على عدة محددات ومؤشرات، ترصدها تقارير دولية تغطي كافة جوانب النشاط في كل دولة تقريباً؛ بمؤسساتها وما تتمتع به من حوكمة وشفافية، ومنظماتها، ومستويات معيشة شعوبها، وأساليب نظم حكمها، وإجمالي دخلها القومي، وقوة جيوشها، وقوة أنشطتها الاقتصادية، ومدى حيوية مجتمعها المدني، ومدى مساهمتها في الابتكار والاختراع، وما تقدمه من تقنيات متقدمة، وترتيب مؤسساتها العلمية / الأكاديمية والتعليمية، فضلاً عن مساهماتها الفنية والثقافية والإبداعية...الخ.

هذا التصنيف (الترتيب) الكوكبي للدول يؤثر "بلا شك" وبشكل مباشر على قوة ومصداقية أي كيان ينتمي إلى كل دولة محددة؛ ابتداء من الأشخاص بشكل مفرد، حيث تتجلى قوة "جواز السفر– the Passport "، ووصولاً إلى المؤسسات متعدية الجنسية؛ فأعظم تلك المؤسسات تنتمي " أصلياً " إلى الدول الأكثر قوة على مستوى كوكبي!

ولقد برهنت الأزمة المالية التي أصابت الرأسمالية الكوكبية 2007/ 2008 على دور الدولة في مساندة والحفاظ على النظام الرأسمالي ككل. حتى أن البعض قد أعلن عن نهاية الرأسمالية – كما عرفها العالم من قبل – نتيجة للتدخل المباشر والسافر "للدولة" لإنقاذ الرأسمالية، والتي هي نظام اقتصادي يقوم في جوهره – على خلاف الاشتراكية – على عدم تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد، وترك آليات السوق الحر لتصوب من أخطاء الممارسة والنشاط الاقتصادي...إلا أنه، ورغم الرطانات الرأسمالية المثالية التقليدية، فإن الواقع قد أثبت، ويثبت أن دور الدولة في التدخل الحاسم لإنقاذ النظام الرأسمالي من أزمته الهيكلية هو الحادث بالفعل. يدلل على ذلك بوضوح، ما تقدم به وزير الخزانة الأمريكية (هنري بولسون) من خطة، أطلق عليها "خطة الإنقاذ المالي "، وذلك من أجل إخراج الولايات المتحدة من أزمتها المالية، والتي تدحرجت ككرة الثلج لتصيب اقتصادات عديدة على مستوى العالم، ولا تزال تداعياتها قائمة حتى الآن.

فماذا بشأن ما تضمنته هذه الخطة من بنود؟

بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية

1- **السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.**

2- يتم تطبيق الخطة على مراحل بتمكين الخزينة الأمريكية من شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.

3- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، بما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

4- يكلّف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة.

5- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.

6- 6 – منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

7- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.

8- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.

9- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

10- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

11- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.

12- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.

13- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.

14- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات [15].

إن ما سبق استعراضه بشأن الأزمة المالية العالمية يجعلنا نتفهم بقدر أكبر من الوضوح أن قسماً من نخبة القوة الرأسمالية، وهو تحديداً الذي يشغل مراكز صنع القرار السياسي – الاستراتيجي (رؤساء الدول والحكومات وأجهزة النواة الصلبة للدولة) يتخذ من القرارات الاستراتيجية الصعبة ما يحافظ ويبقي على النظام الرأسمالي قائماً، في مقابل قسم آخر من نخبة القوة الرأسمالية، الممثلة في رجال مال وأعمال، والذين قد يتسببون، نتيجة جشعهم ونهمهم إلى مراكمة رأس المال، بمقادير غير مسبوقة، في انهيار هذا النظام !

قد تكون قرارات القسم السياسي- الاستراتيجي من نخبة القوة مؤلمة بالنسبة لقسمها المالي- الاقتصادي، إلا أنها تعد ضرورية في لجم والتحكم في الاندفاعات غير

المحسوبة لرأس المال في أحيان عديدة. وهو الأمر الذي لا يعد مستجداً في هذا الصدد، فقد سبقه قرار استراتيجي قاس على "الرأسماليين" بتبني الكينزية – نسبة إلى الاقتصادي الشهير جون مينيارد كينز – والذي قامت نظريته في الأساس على التدخل الواضح للدولة في الاقتصاد، خاصة في مجالات البنية الأساسية والتشغيل واسع النطاق لمواجهة بطالة الأيدي العاملة، خاصة بعد الأزمة الرأسمالية العالمية (1929– 1933).

ومن ثم فإننا نخلص إلى أن سلطة الدولة، والتي أطلقنا عليها القوة المحددة الصلبة، كانت ولا تزال تمثل أحد أهم أجهزة نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية، رغم كل حديث عن تلاشي وضمور دورها راهناً ومستقبلاً..

ثالثاً: المعرفة وصناعة القرار الاستراتيجي في مراكز التفكير

يعتمد صنع القرار الاستراتيجي لنخبة القوة الرأسمالية الكوكبية، بشكل أساسي، على المعرفة العلمية المؤسسية The Scientific Institutional Knowledge، تلك التي نطلق عليها: قوة الميكروبروسيسورThe Microprocessor Power. وعلى الرغم من إنه يظل من الوارد تماماً وبشكل شبه دائم، أن يكون لدى متخذ القرار الاستراتيجي – سلطة الحكم بالدولة – تفضيلاته الشخصية، ونزعاته ورغباته الخاصة، إضافة إلى وجود جماعات الضغط والمصالح، جنباً إلى جنب الانحيازات الأيديولوجية والعقائدية...ألخ، إلا أننا نتحدث هنا عن عملية صنع واتخاذ القرار بشكل عام، والإستراتيجي تحديداً في مركز/ مراكز الرأسمالية الكوكبية، حيث كافة العوامل المؤثرة تتم – في الغالب – ضمن سياق علمي متقدم، أو بتعبير آخر، بنى اجتماعية– ثقافية علمية، هذه البني المؤسسة على البرادايم the Paradigm الغربي الذي وضع معايير المعرفة العلمية المعاصرة؛ بأنماطها وتصنيفاتها، ومناهجها العلمية، وما نتج عن كل ذلك من نظريات علمية، وكل ما يُستند إليه – في هذا المجال – في التطبيقات التقنية.

يمثل هذا السياق المعرفي العلمي المكون المميز الحاسم في هيمنة نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية. حيث أن الفجوة بين القوة المتقدمة المهيمنة من ناحية، والأخرى المهيمن عليها

"الخاضعة" من ناحية أخرى لا تعود إلى مجرد الثروة Wealth أو القسر Force، ولكنها ترجع إلى المعرفة العلمية والتطبيقات التقنية المتقدمة.

ورغم أن هناك العديد من المصادر "المؤسسية" للمعرفة، والتي من الممكن لنخبة القوة الرأسمالية الكوكبية الاعتماد عليها في عملية صنع القرار، والتي منها أطقم المستشارين الرسميين، ووكالات المخابرات والأمن القومي، وأكاديميو الجامعات والمعاهد العلمية، وأقسام البحث والتطوير، ومراكز التفكير الاستراتيجي....إلخ، فإننا سنركز – في هذا الصدد – على ما نعده الأهم من بين تلك المصادر في الوقت الحالي؛ أعني مراكز التفكير الاستراتيجي The Think Tanks، تلك المراكز التي تنامت، كماً ونوعاً، خلال العقود القليلة الماضية، في ارتباط بقوة الدول والمجتمعات، ووعي نخب القوة بهذه الدول والمجتمعات بأهمية المعرفة العلمية كقوة فاعلة على كافة المستويات والصعد.

وفي هذا يطرح (ماكجانMcGann) عدة أسباب وعوامل أدت إلى تنامي مراكز التفكير خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، وهى على النحو التالي:

1- الثورة المعلوماتية والتقنية.
2- انتهاء احتكار الحكومات الوطنية للمعلومات.
3- تزايد التعقد والطبيعة التقنية للمشكلات المتعلقة بالسياسات.
4- تزايد حجم الحكومات.
5- أزمة الثقة في الحكومات والمسؤولين المنتخبين.
6- العولمة وتزايد الفاعلين الرسميين (الدولة) وغير الرسميين. (16)

وإذا ما عدنا إلى البدايات، فإننا سنجد أن مصطلح مركز / مخزن التفكير Think Tank قدُصك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وكان المقصود منه الإشارة إلى حجرة أو بيئة مؤمّنة يجتمع فيها المخططون العسكريون والسياسيون لمناقشة استراتيجيات الحرب الدائرة. (17)

وقد تطورت مراكز التفكير الاستراتيجي تاريخياً من حيث مجال/ مجالات الاهتمام؛ فبعد أن كان اهتمامها الرئيس منصباً على شؤون الدفاع والأمن القومي، نجدها وقد

تمددت وتشعبت وتعمقت لتشمل كافة مجالات البحث الحيوية؛ سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، فضلاً بالطبع عن مجال الأمن القومي. هذا التمدد في مجالات الاهتمام الذي أقتضى – بطبيعة الحال – الاستعانة بأفضل العقول والخبرات؛ كُل في مجاله.

كانت بداية هذه النوعية من مراكز التفكير الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فكان تأسيسها من أجل دعم صانعي القرار ومتخذيه على قاعدة من العلم والمعارف الموضوعية. ومن ثم كانت البداية المبكرة للغاية متمثلة في تأسيس أول مركز من نوعه عام 1910 متمثلاً في معهد وقف كارنيجي الدولي للسلام The Carnegie Endowment for International Peace Institute، ومنذ ذاك التاريخ تأسست "فكرة" أو "فلسفة" مركز التفكير الاستراتيجي، سواء في الولايات المتحدة أو في خارجها، وإن لم يكن قد عرف بعد – في ذلك التاريخ– مسمى مركز التفكير.

إن خطورة مركز التفكير الاستراتيجي تنبع من نوعية النخبة التي تعمل في إطاره بالأساس، فهي ليست مكونة من مجرد باحثين وخبراء أكاديميين متميزين بشدة في مجالات تخصصاتهم المختلفة، بل قادة أعمال ورؤساء مجالس إدارات (CEOs) مؤسسات اقتصادية عملاقة تنشط في مجالات متنوعة، داخلياً "محلياً" وخارجياً "كوكبياً"، جنباً إلى جنب سياسيين بارزين محترفين، سواء منهم من لا يزال يشغل منصباً رسمياً، أو من اعتزل المناصب الرسمية، وفضلاً عن هؤلاء وأولئك، وقد يكون في مقدمتهم أحياناً؛ العسكريون "الجنرالات"، وذلك باعتبار أنهم كانوا الفئة التي قامت على أكتافها مهمة تأسيس هذا النوع من المؤسسات البحثية الاستراتيجية، وبالتركيز تحديداً على مجالات الدفاع والأمن القومي.

1- مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS)

وقد يكون في استعراضنا لحالة أحد أبرز هذه المراكز؛ وهو مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية Center for Strategic and International Studies(CSIS)، ما يوضح مدى التمفصل بين مكونات نخبة القوة الرأسمالية، وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد تفاعلات رأس المال مع السلطة والمعرفة في موقع محدد بعينه؛ هو

مركز التفكير الاستراتيجي.

بداية، أُنشئ المركز عام 1962 على يد كلاً من دافيد أبشير David M. Abshire، والأدميرال أرليج بورك *Admiral Arleigh Burke*، ويعرفه القائمون على أمره كأحد المؤسسات الدولية البارزة في مجال السياسات الدولية، وبالتركيز تحديداً على شؤون الدفاع والأمن، والدراسات الإقليمية، والتحديات متعدية الجنسية، والتي تتنوع بين الطاقة والتجارة والتنمية والتكامل الاقتصادي الكوكبي.

وإذا ما بدأنا بالتساؤل عن من يشغل رئاسة هذا المركز، سنعلم بأنه: *توماس* بريتزكر Thomas J. Pritzker وفي نبذة مختصرة على صفحة المركز (CSIS)، سنعلم أن بريتزكر قد ولد ونشأ في ولاية شيكاغو. وهو رئيس مجلس إدارة (منظمة بريتزكر)، وهي المنظمة التي تعد بمثابة البنك التاريخي لرجال التجارة العائلية. وهو أيضاً الرئيس التنفيذي لمؤسسة فنادق هيات Hyatt Hotels، كما أنه عضو مجلس إدارة رويال كاريبيان كروز Royal Caribian Cruise.

هذا وعبر خطه المهنى ساهم في تطوير وبناء شركات مهمة في مجال تأجير الحاويات (تريتون Triton)، ومجال التقنية الحيوية (باي سيتي كابيتال Bay City Capital)، وكذا مجال الرعاية الصحية.

وخارج مجال البيزينس، فإن بريتزكر هو رئيس مجلس مؤسسة هيات the Hyatt Foundation، والتي ترعى جائزة بريتزكر في مجال الانشاءات. وهو عضو مجلس أمناء جامعة شيكاغو، ومركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS). إضافة إلى كونه عضواً بمجموعة أسبن الاستراتيجي Aspen Strategy Group. والملفت أن بريتزكر هو بروفيسور شرفي في مجال التاريخ في جامعة سيشوان في الصين. وخلال 30 عاماً مضت وهو يقود رحلات أركيولوجية في غرب الهيمالايا، وقد أختير مؤخراً كزميل في الأكاديمية الأمريكية للعلوم والآداب.[18]

إن الرجل؛ بريتزكر، يمثل بذاته كياناً مركباً بالغ التعقيد، فهو رجل أعمال ينتمي إلى

طبقة رأسمالية أمريكية، وله ولعائلته امتداد تاريخي معلوم ومؤسسي. وهو عقلية إدارية رفيعة المستوى أهلته لكي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة (CEO) في مؤسسات متعددة ذات أنشطة متنوعة، وفضلاً عن ذلك فهو شخص يحوز قدرات علمية وأكاديمية رفيعة المستوى في مجال التاريخ والدراسات والاستكشافات الأركيولوجية وزمالة واحدة من أرفع الأكاديميات العلمية على مستوى العالم.

إن بنيته الأساسية؛ العائلية /الطبقية/ العملية/ العلمية، جعلت منه أحد الشخصيات المثالية لرئاسة مركز تفكير كمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، حيث امتلاك الرؤية العلمية والخبرات العملية والوعي بالمصالح الطبقية لنخبة القوة الرأسمالية الأمريكية- الكوكبية. ومن هنا تكون البداية الصحيحة؛ حيث الشخص المناسب في المكان المناسب.

فماذا إذا عن هوية طاقم المستشارين بهذا المركز؟

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من المستشارين، والذين يقومون - حسب تعريف CSIS "بمهمة الإرشاد الفكري للمركز؛ فهم أشخاص كرسوا حياتهم للمساعدة في حل المشكلات الكوكبية المعقدة متعددة الأوجه، ويفيد المركز من استبصاراتهم وخبراتهم."

وعبر اطلالة سريعة على أسماء هؤلاء المستشارين والتعريفات المقترنة بكل واحد منهم، سنعلم مدى ثقلهم وأهميتهم البالغة؛ فهم مركب من وزراء سابقين للدفاع والخارجية والعمل، ومستشارين سابقين للأمن القومي، إلى جانب أن بعضاً آخر منهم كانوا أعضاء سابقين بالكونجرس الأمريكي (سيناتورز)، فضلاً عن أحد القيادات الدينية الكنسية!

و لنستعرضهم تفصيلاً فيما يلي:

1- وليم بروك William E. Brock: سيناتور أمريكي سابق، ممثل تجاري للولايات المتحدة، ووزير العمل سابقاً.
2- هارولد براون Harold Brown: وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً.

3- زبجنيو برزيزنسكي Zbigniew Brzezinski : مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقاً.
4- فرانك كارلوتشي Frank C. Carlucci : وزير دفاع الولايات المتحدة الأمريكية، ومستشار الأمن القومي الأمريكي سابقاً.
5- وليام فريست William H. Frist : سيناتور، وزعيم الأغلبية بالكونجرس الأمريكي سابقاً.
6- كارلا هيلز Carla A. Hills: الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية سابقاً.
7- هنري كيسينجر Henry A. Kissinger : وزير الخارجية الأمريكية، ومستشار الأمن القومي سابقاً.
8- هارولد ليتش Harold Leach : السفير الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية بفرنسا.
9- ريتشارد لوجار Richard Lugar : الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية الأمريكية.
10- الكاردينال: تيودور ماك كاريك Cardinal Theodore Mc Carrick
11- سام نان Sam Nunn: سيناتور سابق.
12- برنت سكوكروفت Brent Scowcroft : مستشار الأمن القومي سابقاً.
13- جون وارنر John Warner: سيناتور سابق.

- وضوح المُركب الاقتصادي - السياسي - العسكري/ الاستراتيجي، فضلاً عن الدبلوماسي والديني، في مراكز التفكير "الأمريكية تحديداً"، وكما هو واضح في حالة مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS)، لا يحدث عفو الخاطر، أو كيفما أتفق؛ بل تعبير عن رؤية استراتيجية مستقرة تعكس مصالح نخبة القوة بالمجتمع الأمريكي، والتي غدت بحكم العولمة الرأسمالية نخبة قوة رأسمالية متعدية الجنسية. وفي هذا يذكر تريفرتون:

"إنه فضلاً عن مساهمة مراكز التفكير هذه في مجال الأمن القومي، ومراحل صناعة القرار الاستراتيجي، فإنها تشارك أيضاً وبفاعلية في عملية تسويق استراتيجيات وسياسات الرأسمالية الكوكبية؛ كجزء من رساتها الأيديولوجية الكوكبية[19]".

ومما يلفت الانتباه فيما يتعلق بتشكيلة المركز الحالية من المستشارين - السابق استعراضها-

أن كل شخص ضمن هذه التشكيلة يشارك بصفته الأساسية، دون تغيير لخطه المهني؛ فالسياسي البارز قد يكون عضواً بالكونجرس الأمريكي "سيناتور"، أو مستشاراً للأمن القومي، أو وزيراً..الخ، نجده ظل كما هو، إلا أن ظاهرة الباب الدوار the Revolving Door، كانت أكثر وضوحاً في تشكيلة المركز السابقة مباشرة، والتي تلت مرحلة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ حيث الانتقال المباشر من مجال العمل العسكري إلى الاقتصادي "البيزنس"، وهو ما يتضح على النحو التالي:

1- جنرال (متقاعد) ويسلي كلارك Gen. Wesley K. Clark (USA ret)
مجموعة ستيفنز Stephens Group. Inc.

2- جنرال (متقاعد) جوزيف رالستون Gen. Joseph W. Ralston (USA ret)
مجموعة كوهن The Cohen Group

3- جنرال (متقاعد) أنتوني زيني Gen. Anthony Zinni (USMC ret)
القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية Former Commander, U.S. Central Command

4- بنيامين هاينمان Benjamin W. Heineman, Jr.
جنرال اليكتريك General Electric

5- ستابلتون روي Stapleton Roy
روابط "جمعيات" كيسينجر Kissinger Associates, Inc.

6- توماس بيكرينج Thomas R. Pickering
شركة بوينج the Boeing Company

7- ايهود باراك Ehud Barak
رئيس الوزراء – وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق
The distinguished Stateman, Former Isreali Prime Minister& Minister of Defence (20)

– إن قادة النظام الرأسمالي في مستوياتهم العليا، الذين حافظوا على ديمومة الخدمات العسكرية الاستراتيجية، وساهموا في دعم هذا النظام، يبدو كما لو كانوا يكافئون على أدائهم لهذا العمل ومهامه الشاقة !! يكفي النظر فيما تضمه قائمة المستشارين ممن كانوا يشغلون مناصب قيادية في القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في المناطق الملتهبة في العراق وأفغانستان وغيرهما، وكيف أنهم قد تحولوا – عبر الباب الدوار – إلى العمل بوظائف قيادية في مجال البيزنس في شركات كبري ذات طابع كوكبي.

ولن نعلق – هنا– على وجود رئيس وزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي ضمن مستشاري مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، فهو أمر قد لا يحتاج إلى مزيد من التحليل الموضح، كما انه لا يمثل جوهر ما نستهدفه في هذا الصدد.

2- مؤسسة راند (RAND Corporation)

على جانب آخر، وفضلاً عن ما تتمتع به تشكيلة مستشاري مراكز التفكير من أهمية، تضرب مؤسسة راند المثل كمركز تفكير رائد في تطوير الأساليب المنهجية ذات الطابع الإبداعي، حيث الاهتمام الواضح من جانب خبراء أفذاذ بالدراسات المستقبلية في ارتباطها بالدراسات الاستراتيجية. وإن نظرة سريعة على ظروف تأسيس هذه المؤسسة "مركز التفكير"، والتي تعد واحدة من أبرز وأهم مراكز التفكير الاستراتيجي الأمريكية، من شأنها أن تعلمنا بشأن مدى أهمية هذه النوعية من المؤسسات وخطورة الدور الذي تقوم به؛ فلقد تأسست (راند) في سانتا مونيكا، ولاية كاليفورنيا عام 1948. ورغم الصعوبات والمعوقات التي هددت هذه المؤسسة منذ البداية، فإن سلاح الجو الأمريكي قد رحب بإيجاد مؤسسة مستقلة، غير هادفة للربح، تلتزم بالحماية الآمنة للدفاع وتأمين المصالح الأمريكية.

وبتوجيه من فرانك كولبوم Frank Collbohm، فإن مجموعة من العلماء الموهوبين، من بينهم بيرنارد برودي Bernard Brodie، وهيرمان كاهن Herman Kahn، واللذان سيقومان لاحقاً بتأسيس معهد هدسون The Hudson Institute، جمعت ما يطلق عليه: جبهة المحيط، لتبادل الأفكار بشأن: كيف تتم حماية وتعزيز مصالح الأمن القومي الأمريكي خلال العصر النووي. وعبر استخدام مناهج تحليل النظم System Analysis،

ونظرية المباراة Game Theory، والعديد من تمارين المحاكاة Simulation Exercises، فإن علماء راند بدأوا في "التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه ! The thinking about the unthinkable!".

وقد استمرت (راند) في تلقي مبلغ 200 مليون دولار أمريكي، إلى جانب ميزانية أخرى من سلاح الجو الأمريكي، والجيش الأمريكي، ومكتب سكرتارية وزارة الدفاع الأمريكية. لكن الاهتمامات البحثية لراند لم تعد قاصرة على شؤون الدفاع والأمن القومي، فمثل الغالبية العظمى من مراكز التفكير الأمريكية الحالية، فإن راند، ومن خلال باحثيها الألف وستمائة (1600)، تنجز بحوثاً في أثنا عشر مجالاً رئيساً، متضمناً الرعاية الصحية، العدالة الجنائية والمدنية، العلم والتكنولوجيا، البيئة والبنية الأساسية. وبالإضافة إلى برنامج البحوث المكثف الذي أنتج الآلاف من الكتب، وملخصات السياسات، والتقارير، والمجلات الأكاديمية، فإن راند قد أسست مدرستها الخاصة في عام 1970 من أجل المساعدة في تخريج محللي سياسات المستقبل.[21]

- إن كلاً من مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS) ومؤسسة راند (RAND Corporation) مجرد مثالين من بين أمثلة عديدة تلقي الضوء على الطبيعة النوعية لتشكيلة نخبة هذه المراكز، والأدوار التي غدت بموجبها- هذه المراكز- بمثابة معمل صناعة القرار الاستراتيجي في بلد بحجم وثقل وأهمية الولايات المتحدة الأمريكية. ولعله من الملفت - في هذا الصدد - أن تصبح لهذه المراكز اليد العليا على مؤسسات استراتيجية أخرى؛ فبالنظر إلى الفشل الذي أصاب المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصاً بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، ازدادت الأهمية النسبية لبعض مراكز التفكير، حتى إنها قد احتلت مركز الصدارة لدى صانعي القرار ومتخذيه.

و في هذا المجال، يذكر تريفرتون:

"طلبت الحكومة الأمريكية من (مؤسسة راند) أن تجري مقابلات مع محللين في إدارات مجتمع المخابرات الأمريكية، وأن تسألهم بشأن الحالة الراهنة لعملية التحليل؛ ما

الذي تعتقده هذه الإدارات التي تتولى مهمة التحليل بشأن مهمتهم؟ وتحديداً، ما المبادرات التي يتخذونها من أجل بناء القدرات، وما التحديات التي تواجه هذه المبادرات؟

لقد طُلب من راند مراجعة، وتقييم، وإصدار توصيات بشأن أولويات مجتمع المخابرات Intelligence Community في البحث، والتطوير والتدريب والتعليم، وهى العملية (المراجعة والتقييم والتوصيات) التي قد تفضي إلى تطوير قدرات تحليلية أفضل مستقبلاً لدى المخابرات المركزية الأمريكية"[22].

الاحتذاء بالتجربة الأمريكية عالميا:

ومن بعد الولايات المتحدة تنبهت بلدان العالم على مدى العقود الماضية إلى ما تمثله هذه المؤسسات البحثية من أهمية بالغة، فشرعت في تأسيس هذه المؤسسات، سواء أكانت حكومية أو غير حكومية، عامة وخاصة، حتى بات وجود هذه المؤسسات، بأعدادها ونوعية ما تنتجه من مواد بحثية مختلفة؛ بحوث ودراسات نظرية وتطبيقية، أوراق عمل، تقدير موقف، قياسات رأي عام، فضلاً عن المؤتمرات والندوات والمناظرات والموائد المستديرة والملتقيات...بات كل ذلك مؤشراً على مدى ما تتمتع به الدولة من تقدم، سواء كان محققاً بالفعل وتسعى إلى استدامته، أو أنها في الطريق إلى تحقيقه عبر الاعتماد على ما تتوفر عليه هذه المؤسسات وما تتيحه من قاعدة معرفية علمية متقدمة، تُمكن صانع القرار ومتخذه من اختيار القرار الأنسب من بين بدائل متعددة، مع حساب النتائج والمترتبات، والفرص والمخاطر المحتملة، خلال آفاق زمنية مختلفة.

وكما يقرر ستون:

"إن تأسيس معاهد (شبهQuasi) مستقلة لبحوث السياسات، يشير إلى أن مثقفين محليين إلى جانب نخب صناعة القرار يستنسخون كيانات غربية (خصوصاً كتلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث نجد مثالاً بارزاً على ذلك هو مؤسسة أطلس للبحوث الاقتصادية (Atlas Foundation) وجمعية مونت بيليرنز (The Mont Pelerins Society) واللتان تنطويان على تنظيم تمويلي مهم، وتجمع من المثقفين يدعمان؛ مادياً وأيديولوجيا، التوجه الليبرالي ومؤسسات السوق الحر حول العالم" [23].

جدول رقم (5)
يبين توزيع البلدان حسب أعداد مراكز التفكير

الترتيب	الدولة	عدد مراكز التفكير
1	الولايات المتحدة الأمريكية	1835
2	الصين	435
3	المملكة المتحدة	288
4	الهند	280
5	المانيا	195
6	فرنسا	180
7	الأرجنتين	138
8	روسيا	122
9	اليابان	109
10	كندا	99
11	ايطاليا	97
12	البرازيل	89
13	جنوب افريقيا	86
14	السويد	77
15	سويسرا	73
16	استراليا	63
17	المكسيك	61
18	ايران	59
19	بوليفيا	59
20	إسرائيل	58

See: James G. Mcgann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report, p: 31[24]

وفي هذا يذكر (دونالد أبلسون Donald Abelson)، أحد أبرز المتخصصين في دراسة مراكز التفكير:

"إن السمة المميزة لمراكز التفكير، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، لا تتمثل في ضخامة حجمها، أو في التمويل المعتبر لبعض مؤسساتها..إن ما يجعل مراكز التفكير في الولايات المتحدة فريدة في نوعها، هو تمددها وتغلغلها بفاعلية في مراحل متعددة من عملية صنع السياسات"[25].

حقاً، إن ازدياد تعقد الواقع من ناحية، ومتطلبات الهيمنة الاستراتيجية للنخبة الكوكبية من ناحية أخرى، قد جعلت من الحاجة إلى هذه النوعية من الرؤى الاستراتيجية لمراكز التفكير خياراً بالغ الأهمية والخطورة.

و في هذا يقرر (ستون Stone):

"تساعد مراكز التفكير جوهرياً في خلق عملية سياسية أكثر "عقلانية" من خلال تنمية القدرات البحثية، متوخين أهمية الأبعاد الزمنية والقيود المؤسسية، ومبّصرين النخب بشأن النتائج والمترتبات المتعلقة بالتغير على مستوى كوكبي"[26].

ويضيف (جيمس ماكجان James Mcgann) ، ضمن التقرير السنوي الخاص بمراكز التفكير:

"لقد أصبحت مراكز التفكير، وبمعدل مضطرد، بمثابة الظاهرة، وذلك بحكم أنها باتت تلعب دوراً مهماً، كجسور بين المعرفة (الأكاديمية) من ناحية، والقوة (السياسيين وصناع السياسات) من ناحية أخرى"[27] .

إن ما نحاول التركيز عليه هنا من دور/ أدوار بالغة الأهمية لمراكز التفكير الاستراتيجي لا يتعلق بمجرد أنشطة بحثية رفيعة المستوى في مجالات حيوية فقط، بل إن الأهم – في هذا الصدد – هو العلاقة الوثيقة بين هذه المؤسسات البحثية الاستراتيجية والقادة السياسيين في دول المركز الرأسمالي تحديداً، تلك الدول التي تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة، حيث الوعي البالغ بمقومات القوة التي ينبغي أن تكون في حوزة النخبة الرأسمالية الحاكمة والمهيمنة على مستوى كوكبي. تلك المقومات التي يقع في جوهرها المعرفة العلمية؛ فنخبة

المعرفة العلمية هي القاسم المشترك الأعظم لنخبة رأس المال، وكذا النخبة السياسية – العسكرية الاستراتيجية.

يدلل على ذلك أن ترتيباً عالمياً لأفضل عشرين مركزاً للتفكير، نجد الولايات المتحدة وقد احتلت فيه ترتيباً متصدراً، فضلاً عن أن مراكزها قد شغلت عشرة مواقع من بين العشرين موقعاً حسب جدول الترتيب، لتأتي المملكة المتحدة من بعدها بعدد ثلاثة مراكز للتفكير، ثم ألمانيا بمركزين، لتتبقى خمسة مراكز تتوزع على خمسة دول هي: بلجيكا والبرازيل واليابان وفرنسا وكندا.

وإذ ما عدنا عقوداً إلى الوراء بهدف التدليل على ما نذكر لوجدنا (أبلسون Abelson) وهو يرصد كيف أن أعداد الأفراد المنتمين إلى مراكز التفكير التي قررت أن تشارك (رونالد ريجان Ronald Regan) هي أكبر من أن تحصى! فبين عامي 1981 و1988 كان هناك ما يقرب من مائتي عضو في مراكز التفكير "المحافظة" التي تقود الولايات المتحدة تشارك بالفعل في إدارة (ريجان) كمستشارين لكل الوقت (Full-Time). وكان هناك خمسة مراكز تفكير ممثلة وحاضرة بشكل خاص خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي؛ ريجان: خمسة وخمسون دارساً أتوا من مؤسسة هوفر Hoover Institute، وستة وثلاثون من مؤسسة هيريتدج Heritedge Institute، أربعة وثلاثون من معهد الأمريكان انتربريز the American Enterprise، واثنان وثلاثون من لجنة الخطر الراهن the Present Danger، وثمانية عشر عضواً من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS.

وعندما جاء جورج بوش (.Bush (G. W إلى الحكم، كان حريصاً بدوره على الاستعانة بفريق يضم أكثر من مائة خبير في مجال السياسات، إضافة إلى العديد من خبراء مؤسسة هوفر، حيث تتمثل مهمتهم في تقديم الاستشارات والنصح بشأن السياسات الاقتصادية، والخارجية، والدفاعية .

كذلك فإن الأعضاء الثلاثة عشر في لجنة مستشاري السياسات التعليمية، كانوا يضمون أيضاً عدداً كبيراً من خبراء مراكز التفكير القيادية ذات الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية.[29]

جدول رقم (6)

يبين ترتيب أفضل عشرون مركزا للتفكير على مستوى العالم

الترتيب	مركز التفكير	الدولة
1	مؤسسة بروكنجز Brookings Institution	الولايات المتحدة
2	شاتهام هاوس Chatham House	المملكة المتحدة
3	وقف كارنيجي Carnegie Endowment for International Peace	الولايات المتحدة
4	مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية Center for Strategic & International Studies	الولايات المتحدة
5	بروجل Bruegel	بلجيكا
6	مجلس العلاقات الأجنبية Council on Foreign Relations	الولايات المتحدة
7	المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية International Institute for Strategic Studies	المملكة المتحدة
8	مؤسسة راند Rand Corporation	الولايات المتحدة
9	مركز ويدرو ولسون الدولي Woodrow Wilson International center for Schoolars	الولايات المتحدة
10	امنيستى الدولية Amnesty International	المملكة المتحدة
11	معهد كاتو Cato Institute	الولايات المتحدة
12	مؤسسة هيريتيدج Heritage Foundation	الولايات المتحدة
13	فونداكو جيتوليو فارجاس Fundacao Getulio Vargas	البرازيل
14	الشفافية الدولية Transparency International	المانيا

الترتيب	مركز التفكير	الدولة
15	معهد اليابان للشؤون الدولية Japan Institute of International Affairs	اليابان
16	المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية French Institute of International Relations	فرنسا
17	معهد فراسر Fraser Institute	كندا
18	المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية German Institute for International and Security Affairs	ألمانيا
19	مركز التقدم الأمريكي Center for Americal Progress	الولايات المتحدة
20	معهد بيترسون للاقتصادات الدولية Peterson Institute for International Economics	الولايات المتحدة

See: James G. Mcgann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report, p: 49(28)

ولكن، وعلى الرغم من قوة مراكز التفكير هذه وما تتمتع به من نفاذ واسع النطاق على الأقسام والهيئات الفيدرالية، إلا أن ذلك لا يعد ضمانة على أنها ستكون قادرة على التأثير في السياسات الحكومية. حقاً، هناك أمثلة عديدة على التوصيات المتعلقة بالسياسات التي قدمتها راند وغيرها من مراكز التفكير لأعضاء في الكونجرس وكذا أصحاب مناصب تنفيذية، ولكن ذلك لا يرتب لمراكز التفكير هذه تحكماً بقدر معلوم فيما يتعلق بكيف سيتم تلقي توصياتها فعلياً! ورغم ذلك، فإن الخبراء في هذه المؤسسات يعترفون عامة بأن همهم الأكبر هو المتعلق بتقديم وإتاحة النصح المعلوماتي والمعرفي لعملائهم، وليس التأثير على كيف سيستخدم هؤلاء العملاء المعلومات والمعارف التي يقدمونها إليهم.(30)

إن قدراً من المرونة يسم هذا المجال المعرفي، وطالما أن تفاعلات النسق العام للمنظومة الرأسمالية الكوكبية تحت السيطرة النسبية، والتي تضمن بقائه وإعادته لإنتاج نفسه، يظل التسامح والقبول بالتغيرات وكذا الصراعات مقبولاً.

"إن الفاعلين the Actors لا يتصرفون أو يقررون كذرات منفصلة خارج السياق الاجتماعي، ولا هم خاضعون بشكل عبودي لتنفيذ اسكريبت مكتوب لهم من قبل فئات أو جماعات اجتماعية بعينها، إن محاولاتهم للقيام بفعل ما مستهدف تتجسد في أنساق للفعل الاجتماعي المستمر والمحدد. بتعبير آخر، وعلى سبيل التوضيح؛ فإن شبكة ترابطات مجالس الإدارة على مستوى كوكبي تعد بمثابة بنية تمنح الفرصة لإعادة إنتاج المعتقدات والأفكار المتواجدة، فضلاً عن إمكانية إنتاج أخرى جديدة غيرها. وهكذا، فإن قوة النخبة المؤسسية ليسمن الضروري أن تكون فاعلة عبر التدخل المباشر في عملية صنع قرار مجالس إدارات المؤسسات، ولكن وفضلاً عن ذلك، عبر قدرة هذه النخبة على وضع معايير لبيئة المؤسسة، تحدد كيف يتوجب على هذه المؤسسات أن تعمل".[31]

نخلص من كل ما سبق إلى أن أجهزة نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية "متعدية الجنسية"، في شقها الظاهر والمعلن والمشروع، متمثلة في المؤسسة متعدية الجنسية "رأس المال"، والدولة "السلطة"، ومركز التفكير "المعرفة"، هي أجهزة تعمل في تناغم واضح، وفي حالة من الارتباط العضوي، تحكمها قيم ومعايير النظام الرأسمالي الكوكبي. وهي الأجهزة التي مرت طوال عقود عديدة بتجارب وخبرات جعلتها أكثر مرونة وتعقيداً، ومن ثم قابلية للتكيف مع التغيرات والتحولات، بل والأزمات، تلك التي قد تكون – في بعض الأحيان– خالقتها، أو المتسبب الرئيس في خلقها. وفي كافة الأحوال تظل قدرة هذه الأجهزة، والتي قد يصح توصيفها بالمؤسسات، قدرتها على تجديد نفسها باستمرار، وكذا في جعل نموذجها جذاباً، بأكثر من كونه مفروضاً بشكل قهري على مستوى كوكبي، هو الفيصل في كون هذا النظام بأكمله مهيمناً بشكل فاعل، أو ذابلاً وذاهباً إلى حالة من الأفول.

فماذا إذا عن الشق الآخر لقوة تلك النخبة؛ الموازي، الأسود، غير المشروع، والذي لا تكتمل مقومات قوتها إلا بوجوده واستمراريته؟

الفصل الخامس

الوجه الآخر
لقوة النخبة الرأسمالية متعدية الجنسية

الفصل الخامس

الوجه الآخر
لقوة النخبة الرأسمالية متعدية الجنسية

مقدمـة

ما الذي نعنيه بالوجه الآخر لقوة هذه النخبة؟

إنه، وبشكل مباشر، جانب الظل، أو بالأدق المنطقة الرمادية للمحددات الثلاثة الرئيسة لقوة النخبة الرأسمالية متعدية الجنسية؛ رأس المال، والسلطة، والمعرفة.

وبمزيد من التوضيح نقول بأن رأس المال المدار والمولد من خلال نظام رأسمالي عالمي قد تكون أصوله وعوائده ناتجة عن نشاط اقتصادي "مشروع"؛ كتصنيع السيارات مثلاً، وهو ما يعرف كاقتصاد "أبيض"! أو أن تكون عوائده هذه من نتاج أنشطة اقتصادية "غير مشروعة"؛ كالإتجار في المخدرات..، أو ما يعرف بالاقتصاد "الأسود"!

وفيما يتعلق بالسلطة؛ فإنه وكما أن هناك دولاً معترفاً بها رسمياً كأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وهي تباشر سيادتها عبر حكومات وأحزاب سياسية معلومة، وجيوش ومؤسسات أمنية، ومنظمات للمجتمع المدني..الخ، فإن الوجه الآخر لهذه السلطة قد ينطوي على أنشطة ذات طابع مغاير؛ كالإغتيال السياسي، والتجسس، وتفعيل الصراعات

السياسية والعسكرية/ المسلحة في بلدان بعينها، ودعم بعض الأنظمة السياسية الفاسدة العميلة في بعض البلدان التي قد تمثل لها أهمية ما...الخ؛ إنه الوجه الآخر للسلطة، أو السياسة السوداء!

و على غرار ما تنتجه الجامعات والمعاهد ومراكز التفكير...الخ من معرفة علمية، فإن وجهاً آخر لهذا الإنتاج المعرفي العلمي قد يكون مكرساً لأغراض أيديولوجية! حيث القيام بمهام التبرير، والتلغيز، والإيهام، وتلميع سياسات، وممارسات، وصور نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية من ناحية، والقيام بمهام الردع الأيديولوجي، والتشهير، والاغتيال المعنوي، وإشاعة الإدراكات السلبية والمحبطة من ناحية أخرى. هذا الجانب الذي باتت وسائل الإعلام الحديثة، جنباً إلى جنب وسائط التواصل الاجتماعي تشكل أهم أدواته ووسائله المهمة، بالغة الخطورة.

نخلص إلى أن الأجهزة المعلنة لنخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية، والتي سبق استعراضها ومناقشتها، قد تستخدم هي ذاتها، أو أجهزة أخرى تصاغ على غرارها، كقوة موازية، مخفاة وغير معترف بها، لتنجز مهاماً من نوعية مغايرة، وإن يكن في ذات السياق؛ النظام الرأسمالي الكوكبي، محافظة على استمراريته وديمومته.

أولاً: الاقتصاد الأسود لرأس المال الكوكبي

في النظام الرأسمالي، ليست هناك حدوداً حقيقية تفصل بين رأس مال نظيف وآخر قذر، أو اقتصاد أبيض وآخر أسود! هناك فقط رأس مال براجماتي، قيمه الحاكمة هي الربح والتراكم والاستغلال وفائض القيمة. هذه القيم التي تجد تحققها، وبأعلى المستويات والمعدلات، ليس في الأنشطة الاقتصادية "المشروعة"، ولكن في تلك "غير المشروعة"؛ كالاتجار في المخدرات والسلاح والبشر. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه النوعية من الأنشطة الاقتصادية مرتبطة بنزعة استهلاكية متطرفة، بل ومدمرة إلى حد بعيد.

وبنظرة سريعة على تقارير وإحصاءات ترصد حجم رأس المال المتداول في الأنشطة الاقتصادية "غير المشروعة" أو السوداء السابق ذكرها، إضافة إلى غيرها بالطبع، نجد أن

البلدان التي تتصدر القوائم – على هذا الصعيد – هي تلك التي تعد الأقوى اقتصادياً على مستوى العالم، إلى جانب تلك التي قد لا تكون الأقوى اقتصادياً، لكنها مرتبطة بممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، إضافة إلى هذه وتلك نجد فئة من البلدان الصاعدة عالمياً على المستوى الاقتصادي وتحقق معدلات تنموية مرتفعة وملحوظة. ومن ثم، فليس من قبيل المصادفة أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة هذه القائمة (625 بليون دولار)؛ فهي ما تزال الأقوى على صعيد الاقتصاد الرأسمالي الكوكبي، بل قائدة المنظومة الرأسمالية الكوكبية، تليها في نفس القائمة الصين(261 بليون دولار)، وهى الدولة التي تأتي تالية في حجم الاقتصاد على المستوى العالمي. تليهما المكسيك (126 بليون دولار)، فاسبانيا (124 بليون دولار)، وايطاليا (111 بليون دولار)، ثم اليابان (108 بليون دولار)، وكندا (77 بليون دولار)، والهند (68 بليون دولار)، والمملكة المتحدة (62 بليون دولار)، ثم روسيا (49 بليون دولار)، وألمانيا (40 بليون دولار)، فكوريا الجنوبية (26 بليون دولار)، واندونيسيا (23 بيلون دولار)، ثم الفيليبين وتركيا والبرازيل بنفس القيمة (17 بليون دولار).

ووفقاً لموقع Havocscope[1]، فإن إجمالي حجم رأس المال في الاقتصاد الأسود يقارب 2 تريليون دولار أمريكي!

وبغض النظر عن دقة هذه الأرقام، والصعوبات التي تواجه محاولات تحديدها علمياً وتتبعها واقعياً، نظراً لغموض وخطورة مجالات النشاط المرتبطة بها، فإن رؤوس الأموال الضخمة "القذرة" هذه لا يمكن أن تكون مستبعدة من حركة رأس المال الكوكبي! إنها تمثل مكوناً معتبراً ومقدراً من المصالح الاقتصادية لقادة النظام الرأسمالي؛ النخبة. هذه الحقيقة التي بالإمكان التأكيد عليها إذا علمنا أن الشركات العشر الأكبر متعدية الجنسية تمتلك أصولاً خارجية (خارج مقراتها الرئيسة) تتجاوز 2 تريليون دولاراً أمريكياً (حوالي 2.245 تريليون دولار)، وهو ما يمثل نسبة 25٪ من إجمالي الأصول الخارجية للمائة شركة الأكبر متعدية الجنسية على مستوى العالم.[2]

- نذكر ذلك كي نقول بأن القيمة الإجمالية للأصول الخارجية للعشر شركات الأكبر متعدية الجنسية تتوازى تقريباً مع التقديرات المتعلقة بإجمالي رأس المال المتداول في الاقتصاد الأسود. يعني ذلك أن مجرد التفكير في سحب رأس المال "القذر" هذا من السوق الرأسمالي الكوكبي، سيتسبب بالتأكيد في انهيار كارثي مباشر للنظام الرأسمالي الكوكبي ككل.

وفي هذا الصدد يقرر المحلل الاقتصادي ديجك Dijk:

"على الرغم من أن جماعات الجريمة المنظمة قد يكونون جزءاً من مشكلة رأسمالية المحاسيب the Crony Capitalism، فإن التأثير الكلي والشامل لأنشطتهم الإجرامية على الاقتصاد ربما لا يكون في العادة وبالضرورة سلبياً. إن إنتاج والاتجار في السلع غير المشروعة قد ينتج عنه أرباحاً معتبرة، تلك الأرباح التي يعاد استثمارها في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي للبلاد" (3).

يوضح ذلك كيف أن وضع الحدود بين نمطي "نوعي" رأس المال - النظيف والقذر أو الأبيض والأسود - يعد أمراً غير منطقي، حتى بالمعنى الرأسمالي ذاته! وإن قادة الأعمال في كلا هذين النوعين يشكلان معاً نخبة الرأسمالية الكوكبية.

وفضلاً عن ذلك، وبالإضافة إليه، فإن هناك العديد من الشكوك التي تحيط ببعض رموز نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية على أعلى المستويات. هذه الشكوك التي تقيم علاقة بين نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية هذه والأنشطة غير المشروعة، خاصة في مجال الاتجار في المخدرات والسلاح.

إن هناك تقارير متاحة تركز على تلك العلاقة المعقدة الغامضة. فعلى سبيل المثال، يقرر روبرت Rupert:

"نظرة عن قرب على بحث متاح، متضمن في تقرير نشر بتاريخ 2 أغسطس عام 2000، صادر عن مركز التكامل العام The Center for Public Integrity (CPI) يفترض أن أموال المخدرات قد لعبت دوراً في النجاح الذي حققته شركة هاليبورتون Halliburton

تحت إدارة ديك تشيني D. Cheney كرئيس لمجلس ادارتها (CEO) خلال الفترة من 1995- إلى 2000[4]".

- وفي هذا الصدد، يلجأ روبرت Rupert إلى طرح العديد من الدلائل التي تدعم حججه، ويجذب الانتباه إلى العلاقة المفترضة بين (تشيني Cheney) والعديد من الحروب والصراعات المسلحة حول العالم، خاصة في العالم الثالث. حيث يقرر:

"من الواضح إنه في كل مكان يكون هناك البترول، تكون هناك أيضاً شركة براون وروت Brown & Root متواجدة. وبشكل متنامي، وفي كل مكان تكون هناك حروب أو تمردات، تكون هناك أيضاً شركة براون وروت! من البوسنة وكوسوفو إلى الشيشان، رواندا، وبورما، وباكستان، لاوس، وفيتنام، اندونيسيا، وإيران، وليبيا، والمكسيك، وكولومبيا... نجد أن الأعمال التقليدية لبراون وروت، وقد تمددت من المقاولات الكبرى لكي تضم إتاحة الدعم اللوجيستي للجيش الأمريكي" [5].

هذا وقد يكون من المفيد أن نوضح أن شركة هاليبورتون هي الشركة الأم لشركة براون وروت. وتاريخياً، وخلال الفترة من 1962 إلى 1972 دفع البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) لهذه الشركة عشرات ملايين الدولارات من أجل العمل في فيتنام الجنوبية (جنوب فيتنام)، حيث قامت هذه الشركة بإنشاء الطرق، وممرات الهبوط، والموانئ، والتأسيس العسكري.

وفي بدايات عقد التسعينات من القرن العشرين كُلفت الشركة بإجراء دراسة وتنفيذ عملية الخصخصة للمهام العسكرية الروتينية، تحت قيادة وزير الدفاع آنذاك: ديك تشيني.

وعندما ترك تشيني وظيفة وزير الدفاع الأمريكي، هبط على منصب رئيس مجلس إدارة شركة هاليبورتون، جالباً معه الشخص الذي هو محل ثقته كنائب له، وهو ديفيد جريبين David Gribbin. أما التنامي الجوهري لهاليبورتون فقد حدث مع العمل مع الحكومة الأمريكية حتى العام 2000، عندما أصبح تشيني نائباً للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (20 يناير 2001- 20 يناير 2009). حيث تضمن هذا العمل عقوداً بقيمة 2.2

بليون دولار أمريكي، وذلك نظير الدعم اللوجيستي للجنود الأمريكيين في عمليات عسكرية عديدة، من أبرزها اندافور في البلقان[6].

ورغم أن هذه المزاعم قد تضم عديداً من الرموز والشخصيات المهمة الأخرى من النخبة الكوكبية، والمتورطة في هذه النوعية من الأنشطة التي تقع في منطقة ملتبسة من الاقتصاد والسياسة الأسودين، فإنني مع الرؤية التي تقول بأنه من الأوقع الاعتماد على درس وبحث البني الاجتماعية في تحليلات من هذه النوعية، بالمعنى الموسع والعميق لمفهوم البني الاجتماعية.

ما الذي نعنيه بذلك؟

نعني بذلك إنه وفي حال كانت هناك اتجاهات أو مؤشرات تخبرنا وتدلنا بشأن معدلات متنامية لظاهرة محددة بعينها، يصبح من اللازم أن نفحص، ليس فقط هذه الظاهرة مباشرة وفي ذاتها، بل الأكثر أهمية، مسؤولية الظروف المحيطة والشروط اللازمة لوجودها، أو بتعبير آخر، السياق الاجتماعي الذي يفضي إلى حدوثها، ويتسبب في أن يجعل من هذا الحدوث والوجود، بل وإعادة إنتاجها، مسألة أكثر إمكانية واحتمالاً.

لذلك، وبناء عليه، فإذا لاحظنا، عبر عديد من التقارير والدراسات المتخصصة، أن معدلات الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الأسود قد تزايدت وتنامت بشكل ملحوظ، وأنها قد أصبحت متعدية للجنسية بشكل مكثف منذ بدايات عقد التسعينات من القرن العشرين، حينئذ يكون بإمكاننا أن "نتهم" وبشكل مباشر النظام الرأسمالي الكوكبي، بوصفه النظام الاقتصادي المهيمن الوحيد على العالم، بداية من هذه الفترة ذاتها وحتى تاريخه!

وتؤكد (نابوليوني) على هذا الأمر حين تقرر:

"إن السوق العولمية هي أخطر مرتع للاقتصادات المشبوهة لأن منتجاتها تتسلل إلى الاقتصادات التقليدية وتفسدها، فعندما نشترى خاتم زواج مصنوعاً من ذهب، نقّب عنه أولاد الكونغو لحساب سادة لا يعرفون الرحمة، ومن ثم تم تهريبه إلى أوغندا وباعته الشركات التجارية المحتالة بوثائق مزورة عن بلد المنشأ، فإننا نرسخ الرابط التجاري مع

الفساد والشر، هذا الرابط الذي يميز اقتصاد إفريقيا الإجرامي وغير المشروع" [7].

في هذا الصدد تمثل تجارة الجنس متعدية الجنسية أحد الأدلة الواضحة ضمن تحليلنا هذا. كيف للبشر، خاصة المرأة، أن يتحولوا إلى التعاطي مع الجنس كسلعة؟

يقرر هيوجز Hughes:

"يعد الاتجار في النساء والفتيات بغرض الاستغلال الجنسي أحد أنشطة السوق الموازي Shadow Market، ويقدر بقيمة 7 بلايين دولار سنوياً. حيث يتم الاتجار في النساء إلى، ومن، وعبر كل إقليم في العالم. ومن يصنعون ثرواتهم من خلال هذا النشاط هم شبكات متعدية الجنسية من المتجرين Traffickers، والقوادين، الذين يقومون بإصطياد النساء الباحثات عن التشغيل أو فرص العمل" [8].

أضف إلى ذلك، وكما أن الاستعمار قد اعتاد أن يهاجم ويحتل البلدان من أجل نهب مواردها الطبيعية، فإن المتجرين في الجنس لديهم نفس الميل نحو أسواق النساء المفتوحة حديثاً في الاتحاد السوفياتي السابق، حيث يوضح هيوجز Hughes:

"لعقود من الزمن، كانت البلدان الموردة تقليدياً متركزة في قارة آسيا، ولكن سقوط الاتحاد السوفياتي فتح المجال لملايين النساء اللواتي يمكن للمتجرين في البشر أن يلتقطوهن ويستخدمهن في هذا النشاط. الجمهوريات السوفياتية السابقة مثل بيلاروسيا، ولاتفيا، ومولدوفا، وروسيا، وأوكرانيا أصبحت المورد الأعظم للنساء اللواتي يدخلن في صناعة الجنس حول العالم.

وقد قدر وزير الداخلية الأوكراني في العام (2000) أن 100000 امرأة أوكرانية قد تم الاتجار بها في مجال الجنس خلال العقود القليلة الماضية" [9].

فضلاً عن ذلك، فإن الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاتجار في الجنس، ترتبط عامة بالتقبل الثقافي الأمريكي، والغربي عموماً، لنمط من أنماط "الفنون"، تلك التي تعرف باعتبارها دعارة افتراضية Virtual Prostitution. وضمن هذه الفئة، وُجد أن هناك سوقاً هائلة للبورنوجرافي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا علاقات بين هذه الصناعة من

ناحية، وعديد من المؤسسات الأمريكية متعدية الجنسية، تنتمي إلى تنويعة من القطاعات الاقتصادية.

وقد أوضح المقال المعنون: الدعارة في الولايات المتحدة Porn in the USA:

"إن واحدة من أكبر التغيرات الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية تتعلق بالقبول واسع النطاق للمواد الجنسية الصريحة؛ البورنوجرافي. ويقدر أن الولايات المتحدة تنفق حوالي 10 بليون دولار أمريكي في العام على مواد التسلية والترفيه الجنسي. إن الطلب الاستهلاكي يعد قوياً لدرجة إنه قد اجتذب بعض أكبر الأسماء التجارية، والشركات مثل جنرال موتورز General Motors، وماريوت Marriot، وتايم وارنر Time Warner، تلك التي تحقق الآن ملايين الدولارات من وراء بيع السلع الايروتيكية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها [10] ".

التعبير؛ الدعارة، من كل صنف ونوع، يمثل واحداً من أكثر الأدلة الملحوظة على الاستغلال البشري، والعلاقات الاجتماعية المتشيئة ضمن نطاق النزعة الرأسمالية الكوكبية الراهنة، رغم كل حديث مجاني عن الحريات وحقوق الإنسان!

هذا ونظراً للازدهار الملحوظ لأنشطة الاقتصاد الأسود في عصر الرأسمالية الكوكبية متعدية الجنسية، تتولد الحاجة إلى القناة / القنوات التي تمرر خلالها كافة رؤوس الأموال "القذرة" المحصلة هذه، لتغسل، ومن ثم تضخ من جديد في الاقتصاد "الأبيض". إنها الآلية التي يلجأ إليها الرأسماليون من أجل شرعنة أنشطتهم الاقتصادية الإجرامية؛ فالتقديرات الحالية لعمليات غسل الأموال، قد تؤشر إلى علاقة قوية بين الاقتصاد بكلا لونيه؛ الأبيض والأسود على حد سواء.

وفي هذا يقرر أندرسون Anderson:

"في عام 2004 وحدها، قُدر أن أنشطة غسل الأموال حول العالم تتراوح بين 800 بليون دولار و2 تريليون دولار أمريكي. وأن حجم الأموال المحولة اليكترونياً عبر العالم وتغيير العملات، قد جعل من مسألة الضبط والرقابة المحلية، والإقليمية، والكوكبية على تدفقاتها أكثر صعوبة بشكل دراماتيكي [11]".

إضافة إلى ذلك، يقرر تسنجو Tsingu:

"إنه من الصعوبة بمكان تقدير كم الأموال التي تغسل فعلياً: التقدير الأكثر إمكانية للأخذ به يأتي من بحث لصندوق النقد الدولي (IMF)، والذي قدر الإجمالي بأنه يتراوح بين 2٪ إلى 5٪ من إجمالي الناتج العالمي. وهى النسبة التي يمكن ترجمتها مالياً إلى 2 تريليون دولار أمريكي [12]".

إن ما سبق استعراضه هو مجرد أمثلة تشير إلى الدور المعتبر للاقتصاد الأسود ضمن نطاق الرأسمالية الكوكبية الحالية، وأنا مع الرأي الذي مفاده إن أية مجابهة جادة ضد هذا الاقتصاد الأسود؛ بأنشطته المتعددة والمختلفة، قد يتسبب في تهديد حيوي للنظام الرأسمالي الكوكبي، بكل ما ينطوي عليه من مصالح مخفاة لنخبة قوته متعدية الجنسية.

ثانياً: السياسة السوداء Black Politics

إن ممارسات سلطة النخبة الرأسمالية الكوكبية، كما سبق أن حددناها، ليست قصراً على خطاباتها وقراراتها المعلنة عبر وسائل الإعلام؛ فالاعتقاد لدي أن الأكثر أهمية وعمقاً وتأثيراً يتمثل في تلك القرارات والممارسات المخفية والسرية وغير المعترف بها من قبل تلك السلطة. هذه القرارات والممارسات والأنشطة السياسية السوداء التي تتمثل في: الاغتيال السياسي، والتعذيب، والتجسس، ودعم ومساندة النظم السياسية العميلة، وتفعيل الصراعات والتوترات والعداءات المسلحة ذات المناشئ القبلية، والعرقية، والمذهبية / الدينية...الخ.

هذه الممارسات التي قد يقع بعضها في مناطق التقاء ملتبس بين ما هو سياسي من ناحية، واقتصادي من ناحية أخرى، حيث لا يمكننا – على سبيل المثال – أن نفصل تماماً بين الأغراض السياسية للاتجار غير المشروع في السلاح، والذي تُغلب مصالح مستقبله على معارضيه من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق المنافع الاقتصادية لمصالح مصنعي هذا السلاح. وهو ما ينطبق على عمليات دعم النظم السياسية العميلة، وكذا استزراع والاتجار في المخدرات، ومن ثم تضافر السياسة السوداء مع مثيلتها ذات الطابع الاقتصادي لتحقيق مصالح نظام أعم وأشمل هو النظام الرأسمالي الكوكبي ونخبة القوة المهيمنة عليه.

1- تفعيل الصراعات المسلحة:

بالتأسيس على العلاقة القوية بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي، قام بعض الباحثين بدراسة الاقتصاد السياسي للصراعات المسلحة، وقد أكتشفوا في هذا الصدد نتائج جد خطيرة. هذه النتائج التي تجعل من المشهد الاقتصادي السياسي مشهداً يتمتع بوضوح أكبر فيما يتعلق بتحليل القوة "المخفاة" للنخبة الرأسمالية الكوكبية.

المثال الواضح في هذا الصدد ينصب على أحد أبرز الصراعات المسلحة في القارة الأفريقية، والتي نشبت في ثلاثة بلدان هي أنجولا Angola، وسيراليون Sierra Leone، وجمهورية الكونغو الديمقراطية D R C.

في هذا الصدد يقرر كاتر Cater:

"بينت الحروب في هذه البلدان درجة عالية من التكامل مع الاقتصاد الرأسمالي الكوكبي. وعلى الرغم من التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية، فإن هذه العلاقات ربما تزيد من حدة العنف وكذا إطالة أمده بهذه البلدان [13]".

هذه الحالة التي تتضح تماماً حينما نعلم بشأن مصالح الاقتصاد السياسي الكوكبي، والممولين الحقيقيين الذين يقفون وراء هذه الصراعات، والذين يتمثلون في بعض الشركات الرأسمالية متعدية الجنسية TNCs، إلى جانب بعض أجهزة السلطة في البلدان الرأسمالية المهيمنة كوكبياً. حيث يقرر كاتر Cater:

"من أجل الحفاظ على مستويات الأسعار العالمية، فإن لكارتل دي بيرز De Beers Cartel تاريخ ممتد وخلافي حول شراء الماس من مناطق في التخوم الحدودية التي تشهد التمردات والصراعات في بلدان مثل أنجولا وسيراليون، حيث عملية شراء الماس الضخمة تتم عبر مستهلكين غربيين.

وبنفس الطريقة، فإن الكولتان Coltan – المعدن بالغ الأهمية والمستخدم في إنتاج الهواتف المحمولة وأجهزة الحواسب المحمولة (اللابتوب)- أصبح السلعة الرئيسة في الحرب الاقتصادية الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما الأكثر شهرة فكان متمثلاً في تصدير البترول من أنجولا من أجل التمويل العسكري المكثف للدولة، بينما تذهب عوائده إلى الحسابات البنكية للنخبة السياسية الفاسدة هناك [14] ".

لذا، كيف يتسنى لحكومات في البلدان الرأسمالية الكوكبية "الديمقراطية" أن تشارك، أو بالأحرى تتورط في مثل هذا العمل القذر؟

يفيدنا كاتر Cater:

"يبدو أن كلاً من واشنطن وباريس قد اعتبرتا أن عملية تصدير البترول من أنجولا مسألة تتعلق بالمصلحة القومية لهما؛ حيث نجد لأن الحكومة الأمريكية قد سهلت القروض المدعومة لدولة أنجولا، كما يسرت تأمين المخاطر السياسية، إلى جانب دعمها لعقود التمويل المؤسسي لشركات البترول الأمريكية متعدية الجنسية العاملة في أنجولا. بينما نجد – على الجانب الآخر – تورط الحكومة الفرنسية – على أعلى المستويات – في عمليات التسليح من أجل النفط، أو ما يعرف بفضيحة أنجولا .Angola - gate Scandal"[15]

ومن ثم، فإن الاستراتيجية باتت معلومة؛ خلق وتفعيل مسببات من أجل اشعال الصراعات المسلحة الراهنة والتاريخية بين بعض القبائل داخل البلدان المستهدفة من أجل نهب مواردها الطبيعية – الاستراتيجية؛ كالبترول، والماس، والكولتان...ألخ. وحيث أن هذه الصراعات بحاجة ماسة إلى خوضها بالسلاح، يكون الاستيراد من البلدان المنتجة لهذا السلاح أمراً حتمياً، وهي البلدان التي تكون حاضرة للامداد بإستمرار، سواء تم عبر القنوات والإتفاقيات الرسمية العلنية، أم بتهريب السلاح المطلوب من خلال وسطاء متخصصين في هذه النوعية من النشاط.

"إن السلاح المستخدم في هذه الحروب لم يصنع في إفريقيا بطبيعة الحال، ولكن في البلدان الصناعية، والتي تضم البلدان الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (P-5) [16]"

إن تورط كلاً الحكومات والشركات متعدية الجنسية في مركز النظام الرأسمالي الكوكبي في هذا النوع من الاقتصاد السياسي الأسود، يوضح مدى العلاقة القوية بينهما،

رغم مزاعم انكماش أدوار الدولة القومية؛ السلطة. كما أنه يبرهن أيضاً على زيف مزاعم بعض المنظمات الدولية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى أن ذلك يكشف لا إنسانية القوى الرأسمالية الكوكبية. حقاً إن المجتمع الغربي يقتات على أجساد البشر في بلدان العالم النامي والمخلف.

2- التجسس:

رغم أن التجسس على الآخرين يمثل نشاطاً غير قانوني، فإن كافة الدول تقريباً، إضافة إلى العديد من المؤسسات، بأنشطتها المتعددة، تقوم بممارسته حول العالم؛ كلُ حسب إمكاناته وقدراته على الاختراق. المشكلة هنا تتمثل في حالة اللاتكافؤ في الإمكانات المتاحة للقيام بعمليات التجسس هذه، وذلك وفقاً لمستويات التقدم العلمية- التقنية، والاقتصادي، والسياسي - الاستراتيجي. إن التطورات في هذا المجال تبدو ثورية إلى حد إنها قد تضع مقدرات دول ومجتمعات؛ بشعوبها ومواردها الطبيعية وقدراتها الدفاعية تحت رحمة وسيطرة دول وقوى أخرى، أكثر تقدماً ونفاذاً.

وبشكل مباشر، يعد التجسس بمثابة سلاح ماضٍ غير مشروع في أيدي النخبة الكوكبية المهيمنة، حيث يدعم سيطرتهم وهيمنتهم تحقيقاً لكافة الأغراض الممكنة؛ عسكرية كانت أم اقتصادية، كما ويستخدم كرادع أيديولوجي - نفسي. ونظراً لكافة هذه الأغراض بالغة الأهمية، فإن الميزانية الضخمة التي تكرس من أجل أنشطتها تعد مبررة للغاية.

وهناك تقرير قديم نسبياً، كتبه جوزيف فيتشت Joseph Fitchett قبيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ونشره في الهيرالد تريبيون الدولية The International Herald Tribune، شارحاً فيه الإمكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية في التجسس عبر الفضاء. حيث تاقش؛ بإعجاب ملحوظ، الاستثمار العسكري الأمريكي في عمليات التجسس على الآخرين، اعتماداً على الإمكانات التقنية المتقدمة لدى الولايات المتحدة، حيث يذكر فيتشت Fitchett:

"أي شخص يتساءل بشأن ارتفاع كلفة الاستثمار العسكري الأمريكي لن يحتاج إلا لأن ينظر فقط إلى الجيل الحديث المقبل لفضائيات التجسس التي بُنيت الآن والتي سيبدأ إطلاقها إلى المدار في العام 2005. إنها تقدر بـ 25 بليون دولار أمريكي، مما يجعل من هذا البرنامج الأعلى تكلفة كمبلغ يخصص للخدمات المخابراتية الأمريكية [17]".

و بالنظر إلى حجم الأموال التي تنفقها، فإن واشنطن تتوقع أن تتوصل إلى منظومة جديدة من الكاميرات الالكترونية التي سيكون بإمكانها العمل في مناطق الاضطرابات المحتملة في أي مكان على سطح الكرة الأرضية.

و على الرغم من أن التجسس العسكري يمثل المهمة التقليدية لوكالات المخابرات، فإن عقد التسعينات من القرن العشرين، والذي تزامن مع تحلل "تفكك" الاتحاد السوفياتي، كان يمثل نقطة تحول لمهام التجسس المخابراتي، حيث احتل التجسس الاقتصادي الأولوية لدى صناع القرار في النظام الرأسمالي الكوكبي. وفي هذا الصدد نشر كوبر Kober عبارة ذكرها ستانسفيلد تيرنر Stansfield Turner، المدير الأسبق للمخابرات المركزية الأمريكية:

"يمثل الاقتصاد المجال ذي الأولوية لدى المخابرات في عقد التسعينات من القرن العشرين. وأضاف برطانة: لو أننا نتجسس لأهداف الأمن العسكري، فلماذا لا نتجسس تحقيقاً للأمن الاقتصادي؟ [18]".

ومن ثم أصبحت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية متورطة رسمياً في شبكة المصالح الاقتصادية الرأسمالية. وعلى الرغم من أن ذلك يبرهن على المرونة والقدرة على التكيف الذي تتمتع به هذه المؤسسة، وفقاً للتغيرات الراهنة، فإن ذلك يبين أيضاً أن التفكير في المهددات قد ذهب مباشرة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إلى ما هو اقتصادي في المقام الأول.

3- الاغتيال السياسي the Assassination:

في مقاله عن الاغتيال، يذكر بيركوفيتز Berkowitz، الباحث في مؤسسة هوفر The Hoover Institution:

"إنه القتل العمد لشخص معين لإنجاز هدف سياسي أو عسكري، باللجوء إلى عنصر المفاجأة من أجل كسب ميزة أو انتهازاً لفرصة. هذا الاغتيال ليس قتلاً من أجل مكسب شخصي أو الانتقام؛ فالاغتيالات تتم من أجل دعم أهداف لحكومات، أو منظمات، أو جماعات[19]".

حقاً إنه من المدهش أن نعلم بأنه لا يوجد قانون دولي يمنع أو يجرم الاغتيال السياسي ! إضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقية الدولية الثالثة المتعلقة بالإغتيال في ميثاق الأمم المتحدة، تسمح للبلدان أن تستخدم قوتها العسكرية بأسم الدفاع عن النفس.

و في هذا يفترض بيركوفيتز Berkowtiz أيضاً:

"لو أن بلداً ما برر حرباً قام بشنها ضد بلد آخر بأنها من أجل الدفاع عن النفس، فإن بإمكانه أن يقتل أي شخص في سلسلة القيادات العسكرية للأعداء، وذلك بإطلاق الرصاص، أو التفجير بالقنابل، أو الحرق، أو أي وسيلة أخرى لإنهاء حياته[20]".

يعني ذلك ببساطة، لو أن هذه الجريمة قد أرتكبت، فإنها تحتاج غفطك إلى صياغة المبرر ! ولو أن القوة قد خلقت هذا المبرر، فإن بإمكانها مهاجمة أي بلد آخر وتهديد أي شخص حول العالم، بمساندة الأمم المتحدة. إن ذلك يمثل شرعنة لإرهاب الدولة، ولكنه لسي خياراً متاحاً للجميع بالطبع، فقط للبلدان المهيمنة كوكبياً، التي صاغت القواعد الدولية، وتسيطر على المنظمات الدولية؛ كالأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ويذكر بيركوفيتز:

"هناك انفصال بين سياساتنا من ناحية، وممارساتنا من ناحية أخرى. لقد حاولت الولايات المتحدة قتل قادة "سياسيين" أجانب في عدة مناسبات منذ العام 1976، وذلك كجزء من عملية عسكرية أوسع نطاقاً [21]".

وعندما تساءل بيركوفيتز: هل يجب علينا القيام بذلك "أي الاغتيال السياسي"؟ فإنه قد أجاب على تساؤله هذا مدعماً رؤيته لأهمية الاغتيال السياسي بغدة مبررات:

"معظم الديانات والفلسفات اللاأدرية Agnostic تقر بأن للأفراد الحق في القتل دفاعاً عن النفس عندما يواجهون خطراً قاتلاً حالاً. هذا المبدأ الذي تم تقنينه في القانون الأمريكي. وكما رأينا، فالقانون الدولي يبدو وأنه يبيح القتل – حتى ولو كان قتل أشخاص محددين بعينهم – عندما يكون ذلك مبرراً كدفاع عن النفس بالسلاح [22]".

المفاجأة – في هذا المقال – تحدث عندما يتكلم الكاتب عن العلاقة بين وكالة المخابرات الأمريكية CIA والمافيا Mafia. هذه العلاقة التي توضح جانباً من هيمنة القوة الكوكبية ووجهها الاجرامي المخفي. حيث يقرر بيركوفيتز :

"يحتاج القادة الأمريكيون إلى مقاومة غواية استخدام المنظمات المخابراتية من أجل انجاز هذه المهمة؛ الاغتيال. حقاً، هناك سبب للتساؤل عما إذا كانت المنظمات المخابراتية مؤهلة فنياً للقيام بعمليات الاغتيال؟! ففي الحالة المعروفة جماهيرياً التي اهتمت وكالة المخابرات الأمريكية للقيام بها من أجل اغتيال قائد أجنبي، فإن الوكالة قد أوكلت المهمة إلى جهة خارجية. وفي معظم الحالات، فإنها استعانت بخدمات مخابرات أجنبية أو ضباطاً عسكريون لديهم القدرة على النفاذ. وفي بعض محاولات قتل كاسترو Castro، فإن وكالة المخابرات الأمريكية قد استعانت بالمافيا. حتى في الحالات الأكثر حداثة لأعمال القتل المغطى مخابراتياً، نجد أن الأجانب هم من يقومون بالقتل فعلياً [23]".

وعندما نستعرض القائمة التالية، والتي توضح بعض عمليات الاغتيال التي قامت بها وكالة المخابرات الأمريكية، سواء تلك التي تمت بنجاح أو التي فشلت، سيكون من السهل تبين أن المستهدفين فيها هم قادة دول ينتمون جميعاً إلى العالم الثالث:

– محمد مصدق	M. Mossadegh	(1953)	رئيس وزراء إيران
– جواهر لال نهرو	J. Nehru	(1955)	رئيس وزراء الهند
– جمال عبد الناصر	G. Abul Nasser	(1957)	رئيس مصر
– سوكارنو	Sokarno	(1957)	رئيس اندونيسيا
– فيدل كاسترو	F. Castro	(1960)	رئيس كوبا
– بياتريس لومومبا	P. Lumumba	(1961)	رئيس وزراء الكونغو

- تشي جيفارا C. Guevara (1967) زعيم ثوري شيوعي
- سلفادور الليندي S. Allende (1970) رئيس تشيلي [24]

هؤلاء القادة جميعاً، إلى جانب غيرهم بالطبع، كانوا مذنبين - في تقدير الولايات المتحدة - نظراً لتبنيهم رؤي وتوجهات وقيم وسياسات تخالف الرؤية والتوجهات الأمريكية ! فجميعهم تقريباً تبنى رؤية بديلة للتنمية الوطنية المستقلة، وموقفاً رافضاً وفي تضاد مع الاستراتيجيات الامبريالية وممارساتها.

إن قرار قتل وإرهاب ذاك الجيل من القادة لهو قرار بتصفية وإنهاء نموذج تنموي بديل واعد، والذي في حال نجاحه سيؤسس لتهديد فعلي للقوة الرأسمالية الكوكبية واستراتيجيتها للهيمنة على العالم أجمع. كما وإنه كان يمثل أحد السياسات الأمريكية المتبناة في هزم وتفكيك الاتحاد السوفياتي عبر الأطراف.

4- دعم الأنظمة السياسية العميلة:

العلاقة بين نخبة القوة الكوكبية من ناحية، وأنظمة الحكم الموالية لها، أو بالأحرى العميلة من ناحية أخرى، لا تقوم على نفس الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الحلفاء، والتي تقوم على قدر من المساواة والتكافؤ النسبي. إن علاقتهما - نخبة القوة الكوكبية والأنظمة الحاكمة العميلة الموالية لها - تعكس موقف التفوق في مقابل التدني؛ فهي علاقة بين قوة مهيمنة وأخرى خاضعة.

ورغم ذلك، فإن هذه العلاقة ليست بسيطة ولا خطية، كما قد يبدو للوهلة الأولى. إنها شديدة التعقيد، خاصة في حال تعمقنا في دراسة المصالح المحققة لكل فريق على كلا الجانبين. وتبرهن نظرية التبادل اللامتكافئ، بشكل واضح، على أن الأكثر قوة في هذه العلاقة سيفوز بالجزء الأكبر من الكعكة. ولكن ذلك يعني، من ناحية أخرى، أن القوة المنتصرة أو الفائزة هذه ستكون أكثر اعتمادية على هذا النصيب من الكعكة، وإن أي تغير محتمل في هذا الموقف، سيهدد قوتها النسبية بشكل مباشر و/ أو غير مباشر. ومن ثم، فلو أن قادة الأنظمة السياسية العميلة يعتقدون في أن أنظمة حكمهم باقية وصامدة بفضل

حماية ودعم القوى المهيمنة كوكبياً، فإن بالإمكان تقرير أن هذه القوى الكوكبية نفسها تعتمد على الأدوار التي تقوم بها تلك الأنظمة العميلة لتؤمن لهذه القوى نصيبها المعلوم من الكعكة، وهو النصيب الذي يمثل مصدر تجديد وإعادة إنتاج قوتها.

و يصف بيتراسPetras هذه العلاقة وأدوار النظم السياسية العميلة في النظام الرأسمالي الكوكبي:

"تشكل الأنظمة العميلة شرياناً حيوياً لإستدامة القوى الامبريالية. إنها تكمل عمل قوى الاحتلال الامبريالي، ميسرة انتزاع المواد الخام. وبدون المرتزقة، بكافة ألوانهم، فإن على القوى الامبريالية أن تتوسع وتتمدد عسكرياً، متعرضة لمستويات عالية من المعارضة الداخلية، والمقاومة المتنامية عبر المحيطات لخوض حروب إعادة الاستعمار re- colonization" [25].

ثالثاً: الوجه الآخر للمعرفة The Knowledge Shadow

يتمثل الوجه الآخر للمعرفة في جملة الأساليب والوسائط التي تعتمد عليها نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية لخلق وممارسة هيمنتها الأيديولوجية. كيف للمعرفة العلمية أن تُمزج بأنماط أخرى لا علمية من أجل إنتاج منظومة أفكار، وقيم، وصور ذهنية..الخ، للمساهمة في التمكين لهيمنة القوى الرأسمالية الكوكبية؟

في هذا الصدد، ركز ليزلي سكلير L. Sklair على دور وسائل الإعلام وكيف تكرس جهودها من أجل ما أطلق عليه: أيديولوجيا الثقافة الاستهلاكية. حيث يقرر سكلير:

"تنجز وسائل الإعلام الجماهيري عدة وظائف للرأسمالية الكوكبية. إنها تسرع من وتيرة دوران السلع المادية عبر الاعلان، وهو ما يقلل من الزمن بين الإنتاج والاستهلاك. لقد بدأوا في غرس الأيديولوجيا المهيمنة في عقول المشاهدين، والمستمعين، والقراء منذ زمن بعيد، وبتعبير استينو مدريد Esteinou Madrid، خلق الطلب الثقافي/ السياسي من أجل أن تظل الرأسمالية على قيد الحياة [26] ".

إن ما خلقته هذه الأيديولوجيا هو إعادة صياغة للنزعة الاستهلاكية التي حولت

كافة وسائل الإعلام ومضامينها إلى فرص لبيع الأفكار، والقيم، والمنتجات؛ باختصار، رؤية استهلاكية للعالم.

و على الرغم من الدور المهم لوسائل الإعلام؛ كأداة رئيسة لأيديولوجيا النزعة الاستهلاكية، فإن علينا أن نؤكد أيضاً على النوعيات الأخرى للمؤسسات التي تتشارك في أداء هذه المهمة الأيديولوجية، فضلاً عن الوظائف الأخرى لتلك المؤسسات. حيث تتنوع تلك المؤسسات لتضم المدارس، والمؤسسات الدينية، والأسرة، والنظم القانونية، والخطاب السياسي..الخ. إنها المؤسسات المعنية بتوليد الأيديولوجيات التي نستدمجها كأفراد وجماعات، ومن ثم نتصرف وفقاً لها. وهي المؤسسات التي أطلق عليها لوي التوسير L. Althusser الأجهزة الأيديولوجية للدولة [27].

هذا مع الوضع في الاعتبار أن عديداً من هذه الأجهزة قد تحول ليصبح متعدياً للجنسية، عبر عملية شاملة لإعادة الهيكلة الكوكبية، طبقاً لشروط النظام الرأسمالي.

على جانب آخر، لا تركز الرأسمالية الكوكبية فقط على خلق أيديولوجيا الثقافة الاستهلاكية، حسب ما يقرر سكلير، بل أيضاً خلق الايديولوجيا السياسية – الاستراتيجية، هذا النمط من الايديولوجيا المحمل بالهيمنة والقهر من ناحية، والخضوع والإمتثال من ناحية أخرى.

لذا، فلو كان للايديولوجيا الاستهلاكية هدفاً اقتصادياً رأسمالياً، فإن للايديولوجيا السياسية – الاستراتيجية هدفاً أكثر اتساعاً يتمثل في الحفاظ على، ودعم وتمكين نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية. أضف إلى ذلك، السعي إلى البرهنة على جدارة هذه النخبة لقيادة العالم، وهو ما يتطلب السعي إلى خلق وتكريس منظومة من الأفكار والقيم والصور الذهنية التي بإمكانها البرهنة على تميز وسمو نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية، وفي الوقت ذاته، غرس الاعتقاد بتدني مستويات الآخرين وعدم جدارتهم وانكشافهم الدائم.

تتبدى الأيديولوجيا السياسية – الاستراتيجية هذه في عدة صور وتجليات، من أهمها:

1- الخطاب السياسي المتعالي لنخبة القوة الرأسمالية الكوكبية، والذي يتم بثه وتبنيه وغرسه عبر وسائل إعلام عالمية تحتكر الفضاء الإعلامي، إلى حد بعيد، وهو الخطاب المؤسس على دراسات علمية معقدة، يتداخل خلالها كافة المجالات ذات الصلة؛ كعلوم النفس والاجتماع والانثروبولوجي، فضلاً عن الإعلام والسياسة والاستخبارات والبحوث المستقبلية.

2- إظهار السيطرة عبر الفضاء الخارجي عبر أقمار التجسس والاستشعار عن بُعد، يعكس ويكرس القدرة على وضع الناس ومواردهم الطبيعية تحت السيطرة الكاملة؛ كل الوقت وفي أي مكان.

3- استعراض القوة العسكرية الفائقة، والتقدم البالغ للأسلحة التقليدية وغير التقليدية للبرهنة على القدرة على تدمير أية قوة معادية حول العالم.

4- المنتديات، والتجمعات، والمؤتمرات..الخ؛ كالثمانية الكبار، ودافوس، وبيلدربيرج.. تشيع وعياً بالإحتكار الرأسمالي النخبوي من ناحية، واستبعاد الآخرين من ناحية أخرى.

5- الضغوطات التي تمارسها مؤسسات التمويل الدولية؛ صندوق النقد والبنك الدوليين تحديداً، لتبني نفس التوجهات الرأسمالية المهيمنة على مستوى كوكبي، وإلا الاستبعاد من الإطار الحيوي للمنظومة العالمية، ومن ثم التهميش الاقتصادي والسياسي.

6- محاولات فرض نموذج سياسي وحيد.

خاتمة

إنهما وجهان لعملة واحدة؛ يعكس كل منهما أسلوباً في التعاطي مع العالم؛ مشروعاً وغير مشروع، مبرراً أم غير مبرر. حتى أن فقدان هذه العملة لأحد وجهيها يجعلها بلا قيمة تذكر!

لقد استعانت النخبة الرأسمالية بكلا النوعين من القوة في كافة ممارساتها، وذلك منذ تخلقت النزعة الرأسمالية، ومن ثم تبلورت في شكل نظام؛ يتمدد ويتجاوز كافة الحدود،

فارضاً لشروطه المحققة لمصالحه في البقاء والاستمرار والهيمنة عبر عولمة رأسمالية كان الظن الغالب أنها ناجحة، إلا أن المفاجأة قد حدثت! فالدول والمجتمعات التي تم فرض شروط العولمة الرأسمالية عليها، ولم تجد بداً من القبول، استوعبت سريعاً آليات اللعبة، لتشكل تهديداً حقيقياً للسادة التقليديين من نخبة الرأسمالية، في أبرز وأهم مراكزها؛ فالسلاح الذي ابتكروه ارتد إلى أعناقهم، في هيئة سلع منخفضة التكلفة، وعمالة رخيصة، ورؤوس أموال ساخنة تتحرك للاستثمار حول العالم، كاسبة لأسواق جديدة، وفق شروط أكثر جاذبية وتنافسية!

لقد أفضت المغامرة الرأسمالية إلى أن يأتي التمرد على ما فرضته من عولمة، تم الترويج لها بوصفها نهاية التاريخ، من قِبل مراكز الرأسمالية الأهم على الإطلاق، وصعود متزايد للتوجهات والسياسات الشعبوية، الحمائية، المعتمدة على دور أكثر قوة للدولة القومية.

وعلى صعيد آخر، نجد أن الرأسمالية الكوكبية، بنخبتيها التقليدية والبازغة، قد شهدت منذ العام 2008 أخطر أزماتها على الإطلاق مهددة لكيان المنظومة ككل، حتى أننا نعتقد في أن تضافر كلاً من تأثيرات وفواعل تلك الأزمة الهيكلية من جانب، وبزوغ قوى رأسمالية كوكبية في غير مراكزها الكلاسيكية في الغرب من جانب آخر، قد أدخل العالم في مرحلة من مراحل الصراع المحتدم على السيطرة، والذي اضطرت معه القوى المتنفذة كوكبياً إلى استخدام قواها الفاعلة "غير المشروعة" بكثافة، لتفرض من خلال الفوضى أوضاعاً مستقبلية تتيح لها الاستمرارية، بغض النظر تماماً عن أخلاقية الممارسات المتبعة ولا إنسانيتها.

أما بشأن نخبة القوة الرأسمالية وتكوينتها وتشكيلتها، فإنها قد تتسع، وأيضاً قد تتغير بعض مظاهرها، إلا أن جوهرها الرأسمالي لن يطرأ عليه تغيير يذكر، إلا في حال تشكل قوى اجتماعية / سياسية تتمتع بوعي بديل، ناقد لما يطلق عليه الديمقراطية الغربية الرأسمالية، طارحاً لبديل ديمقراطي إنساني حقيقي، جوهره مشاركة الجميع في مقومات القوة والحق في النفاذ العادل والمتكافئ إليها.

الفصل السادس

البديل الديمقراطي أو الديمقراطية كمشاركة في القوة!

الفصل السادس

البديل الديمقراطي أو الديمقراطية كمشاركة في القوة!

مقدمـة

ينطلق هذا الفصل من مقاربة للديمقراطية ومفهومها تتسم بقدر من الاتساع والعمق في آن واحد؛ فهي لا تسلم بأن الديمقراطية – قيماً وممارسة – تعد قصراً على النموذج الرأسمالي الغربي الراهن، والذي يستثنى فيه الصعيد الاقتصادي – واقعياً – من الفاعلية الممكنة لهذه الممارسة الديمقراطية، في حين أنه من المفترض حتماً ألا يستبعد مفهوم الديمقراطية نطاقاً، أو صعيداً، أو مستوى ما في تماس وتقاطع مع حياة البشر في المجتمع الواحد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تنظر هذه المقاربة في عمق عملية المشاركة الديمقراطية، أو لنقل فيما وراءها، من حيث هي مشاركة في توزيع أنصبة القوة في المجتمع، تلك التي تنطوي على محددات ثلاثة أساسية تتمثل في: رأس المال، والسلطة، والمعرفة/ الأيديولوجيا.

و بما أن المشاركة الديمقراطية هي حق لكل إنسان في مجتمعه دون تمييز، فإنه وبقدر تحقق الحرية والعدالة بين المواطنين في النفاذ إلى محددات القوة الاجتماعية يكون شرط تحقق المشاركة الديمقراطية فاعلاً، والعكس صحيح.

وبناء على حالة توزيع القوة في بنءاتها الاجتماعية المتعددة والمختلفة، كماً ونوعاً، تترتب المسؤولية الاجتماعية، ويتم ترسيم حدودها، وكيفيات التشارك في تحمل أعبائها في المجتمع.

وانطلاقاً من هذا الفهم للديمقراطية، يثير هذا الفصل تساؤلات بشأن حال المسؤولية الاجتماعية في ظل تباينات أبنية القوة في المجتمع، واللاتكافؤ في توزيع أنصبة هذه القوة، إلى أي مدى يمكننا الحديث عن المواطنة وحقوقها ومسؤولياتها في مجتمع تسوده حالة من الاستبعاد الاجتماعي الهيكلي؟ وكيف أن كل تحول نحو الديمقراطية هو ممارسة تهدف في جوهرها إلى إعادة توزيع القوة الاجتماعية في مستوياتها وصعدها المتعددة والمختلفة، بأكثر من كونها مجرد ممارسة شكلية للاختيار من بين بدائل محدودة النطاق والفاعلية، تكرس واقع هيمنة نخبة القوة، بدلاً من أن تسعى إلى تغييره وفقاً لمصالح الأغلبية في الوطن الواحد؟

وأخيراً، كيف تسهم المشاركة الديمقراطية في إحداث تنمية إنسانية لمواطن مسؤول اجتماعياً؟

أولاً: الديمقراطية كمفهوم شامل

لا يكاد يبدأ حديث بشأن الديمقراطية إلا ويستدعي حديثاً آخر عن حقوق الإنسان، وفي القلب منها حقوق المواطنة؛ فالديمقراطية والمواطنة صنوان لا يفترقان. فإذا كانت الديمقراطية تعني في جوهرها الحق في مشاركة جميع المواطنين في صنع القرار على كافة المستويات – من الفرد إلى الدولة – والصعد – سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية – فإن ذلك يفترض حتماً أن يكون جميع هؤلاء المواطنين متمتعين بحقوقهم في المواطنة، والتي تنطوي على قيم وممارسات ترتبط بالحرية والمساواة بين الجميع في الوطن الواحد دون تمييز.

إذن، فلا ديمقراطية حقيقية دون مواطنة كاملة، والعكس صحيح.

ويؤكد اريك أولن رايت Erik Olin Wright على هذا الفهم للديمقراطية بقوله:

"الديمقراطية، وإذا ما أخذت مأخذ الجد، تعنى أن الناس لابد وأن يكونوا قادرين على المشاركة – القائمة على الفهم التام – في عملية صنع القرار المتعلق بالأمور التي تؤثر على حياتهم [1]".

وإذا كان تاريخ تطور نظم الحكم في المجتمع الإنساني قد شهد – وما يزال – صراعات مريرة بين نظم تنتصر لمبادئ الديمقراطية من ناحية، وأخرى لا ديمقراطية من قبيل الأوليجاركية والثيوقراطية والديكتاتورية من ناحية أخرى، فإن صراعات لا تقل حدة قد صاحبت – أيضاً – مسيرة تطور الديمقراطية ذاتها، بداية من ديمقراطية الأثينيين في اليونان القديمة وحتى وقتنا الراهن. ذلك أن الديمقراطية في أثينا قد استبعدت النساء والعبيد وكل من لم يبلغ العشرين من عمره، ومن ثم كانت قاصرة على نسبة تراوح العشرين في المائة من السكان، والذين يتمتعون بكونهم ذكوراً يونانيين أحراراً بلغوا العشرين من عمرهم [2].

إنه لضرب من الميثولوجيا الاغريقية حقاً أن يقال بأن أثينا القديمة هي مهد الديمقراطية، في حين أن نظام حكمها قد استبعد حوالي 80٪ من السكان من المشاركة في الحكم "الديمقراطي".

وفي العصر الحديث، نجد أن أوضح أشكال الصراع النظري والأيديولوجي هو ما نشب بين رؤيتين للديمقراطية، تركز أولاهما على المستوى السياسي من المشاركة الديمقراطية، في حين تعتقد الأخرى في أولوية الديمقراطية الاجتماعية. حيث تتمثل الديمقراطية "السياسية" في حرية الانتخاب وتداول السلطة وحرية الإعلام وتعدد الأحزاب السياسية، في الوقت الذي قد يشهد فيه هذا المجتمع ذاته تفاوتات اجتماعية – اقتصادية، أو بالأحرى طبقية تكرس مصالح البعض – وهم تحديداً نخبة القوة في المجتمع – على حساب الأغلبية، ومن ثم يبرز التساؤل المعضل بشأن نوعية الديمقراطية التي لا يتمتع فيها جميع المواطنين بحقوقهم المتساغوية والعادلة في النمو المتكافئ، أو بتعبير آخر، هل تصح الديمقراطية السياسية دون ديمقراطية اقتصادية؟

وعلى الجانب الآخر، تنحاز الديمقراطية الاجتماعية إلى مبادئ تمنح الأولوية لما يطلق

عليه إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، في تعطيل شبه تام للحريات الإنسانية المتعارف عليها في ظل نظم حكم "الديمقراطية السياسية" !!

ولعل المدقق في كلا النموذجين من الديمقراطية، السياسية والاجتماعية، يجد أن كليهما قد وقع في خطأ جوهري تمثل في التعامل الفصامي مع الإنسان "المواطن" ومتطلباته في الحياة، والتي هي حقوقه في الأساس، فتحقق الإنسان كل متكامل، وأي اجتزاء من حقوقه السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية أم الثقافية يعد انتقاصاً من إنسانيته.

هذا، وعلى الرغم من أن محصلة الصراع بين هذين النموذجين كانت لصالح نموذج الديمقراطية السياسية، كما هو مطبق في الغرب الرأسمالي، وفشل نموذج الديمقراطية الاجتماعية بما أفضى إليه من ديكتاتورية الحزب وسيادة ما أطلق عليه روبرت ميتشلز: القانون الحديدي للاوليجاركية، فإن ذلك لا يعني نهاية التاريخ لصالح النموذج الأول؛ فهو يعاني مشكلات جوهرية عديدة، بدأ تشخيصها وتحليلها منذ أواسط القرن الماضي، وانتهت في الراهن بالأزمة الاقتصادية الرأسمالية الراهنة. وإذا كانت التحليلات النقدية قد شككت كثيراً في حقيقة تلك الديمقراطية السياسية والتي أفرزت لنا مجتمعات الحشد الوحيد في تعبير ديفيد ريسمان David Riesman، والإنسان ذا البعد الواحد في توصيف هيربرت ماركيوز Herbert Marcuse، فإن الأزمة الاقتصادية الراهنة هذه قد أثارت هي الأخرى شكوكاً عميقة بشأن كفاءة هذا النموذج في كليته، والذي جعل الجميع في أنحاء العالم يعايشون ما أطلق عليه أولرش بك Ulrich Beck: مجتمع المخاطرة.

نعني من ذلك أن الديمقراطية مفهوم أوسع وأعمق من مجرد ذلك الذي يتم تداوله عبر عديد من الأدبيات السياسية والاجتماعية، والذي يقصر مداه على المشاركة السياسية عبر صناديق للانتخابات يجري الاحتكام إليها كل عدة سنوات، في حين تظل الديمقراطية الاقتصادية في الرأسماليات الاحتكارية الكبرى بعيدة تماماً عن أن تطبق واقعياً.

إن التجارب التي خبرتها تلك الرأسماليات العظمى من قبيل الأزمات الهيكلية "الدورية"؛ كأزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي، وصولاً إلى الأزمة الكوكبية الراهنة في أوائل القرن الحادي والعشرين، قد كشفت دون لبس أن احتكار النخب

الرأسمالية للاقتصاد الكوكبي هي أهم خصائص الديكتاتورية الاقتصادية، حيث الانفراد بصنع القرار في مجتمعات تدعي الديمقراطية، من أجل تحقيق هدف وحيد هو الربح دون أدنى قيود. هذه الأزمة التي نتجت كمحصلة لتبني أيديولوجيا الليبرالية الجديدة منذ بدايات عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث الرأسمالية الطليقة التي خلقت نخباً اقتصادية – سياسية ذات بنية كوكبية متجاوزة للحدود القومية؛ فهي متعدية للجنسية، في حين استبعدت كل حديث عن ضوابط للعملية الاقتصادية قد تقلل من المكاسب والأرباح المحققة لدى تلك النخب [3]، ومن ثم كان الحديث عالمياً – سواء في الدول المتقدمة أم النامية – عن تدهور وانحدار الشرائح الطبقية الوسطى وأزمتها، فضلاً عن حالات التفكك والإضعاف التي أصابت الشرائح العمالية، مؤشراً على حال الأزمة التي يعاني منها هذا النموذج من الديمقراطية الرأسمالية منذ ما يزيد على عقد من الزمن، وتجلت نوعياً في وقتنا الراهن كأزمة هيكلية ذات طبيعة كوكبية.

وعليه، يكون التساؤل مشروعاً بشأن نوعية الديمقراطية التي تستبعد وتهمش قطاعات واسعة من الناس "المواطنين"، بكافة فئاتهم وشرائحهم، لصالح النخب في هذه المجتمعات.

هذا، ويظل العلاج الأمثل – لدى هذه النظم – لتلك الأزمات الهيكلية الدورية الرأسمالية عبارة عن محاولات تدخلية تقوم بها حكومات الدول من أجل فك قبضة النخب الرأسمالية "نسبياً" عن مجال احتكاراتها، والقيام بتقديم برامج اجتماعية للشرائح والطبقات الاجتماعية الأوسع نطاقاً من أجل تنشيط الطلب على السلع والخدمات في ظل حالات الركود والكساد. وهو العلاج التسكيني الذي طرحه ج. م. كينز في السابق، ويظل مستخدماً وصالحاً في الراهن، وإن تكن فاعليته مؤقتة. وعليه، فهل يصح الحديث إذن عن مشاركة ديمقراطية تغطى مجالاً سياسياً دون الاقتصادي أم أن المشاركة ذات الطابع الديمقراطي هي بالقطع ولابد أن تكون شاملة، كما وأنها لا تعرف احتكاراً من قبل فئة أو شريحة أو نخبة على أي مستوى من المستويات، مستبعدة لباقي الفئات والشرائح الاجتماعية الغالبة؟

الاستبعاد الاجتماعي هو بالتأكيد مضاد لكل ممارسة ديمقراطية، لأن جوهر الديمقراطية هو المشاركة، مشاركة المواطنين دون تمييز في عمليات صنع القرار على كافة المستويات. ومن ثم فكل استبعاد اقتصادي، أو اجتماعي، أو سياسي، أو ثقافي هو في محصلته النهائية ممارسة لا ديمقراطية، تكرس للاحتكار على هذه المستويات بدرجات تتباين كماً ونوعاً.

إن الرأسمالية، وكما يقرر كلاً من روبن هاهنل Robin Hahnel واريك اولن رايت Erik Olin Right، تمارس تأثيرات مدمرة على القيم المتعلقة بمفهوم الديمقراطية بوصفها مشاركة المواطنين على كافة مستويات صنع القرار. حيث يذكر رايت Right:

"نفترض، أنا وروبن، أن الرأسمالية تعيق نظامياً تحقيق كافة هذه القيم، وبينما يكون من الممكن أحياناً التجاوز عن بعض أوجه القصور المتعلقة بنوعيات متعددة من السياسات العامة داخل الرأسمالية، فإن تجاوز الرأسمالية ذاتها يعد بمثابة الشرط الضروري من أجل توافر الامكانية الكاملة تماماً لتحقيق قيم المساواة الديمقراطية[4]"

ثانياً: تشارك عبء المسؤولية في ظل تباينات القوة الاجتماعية

هذا، وإذا كان جوهر كافة النظم اللاديمقراطية هو تركز القوة، تلك التي تحتوي السلطة – القوة المشرعنة the legalized power – ورأس المال والمعرفة/ الأيديولوجيا، واحتكار تلك النطاقات من قبل البعض في مقابل الأغلبية، فإن النظم الديمقراطية، وبالضرورة، لابد وأن تقوم في أساسها على مبدأ لامركزية القوة. ومن ثم تغدو كل ممارسة تهدف إلى دمقرطة مجتمع من المجتمعات – في تحليلها الأخير – بمثابة ممارسة هادفة إلى إعادة توزيع أنصبة القوة، في أبنيتها المتعددة والمختلفة، على نطاق مجتمعي.

ونقصد بالقوة الاجتماعية في مقاربتها البنائية "تلك القوة المرتبطة بالبنى الاجتماعية، أو بتعبير أكثر إحكاماً، بالعلاقات الداخلية والمؤسسية للمواقع البنائية، والتي تحدد نوعية الكائنات الاجتماعية التي تصير فاعلة في سياقها الاجتماعي. إنها التي تنتج القدرات الاجتماعية للمواقع البنائية في علاقة مباشرة و/ أو غير مباشرة بين موقع وآخر، وكذا

المصالح المشتركة التي تكمن وراء الفعل المقصود [5]".

وتلعب القوة الاجتماعية – وفقاً لهذه المقاربة – دوراً فاعلاً على مستويين، يرتبط الأول بترتيبات الوجود الاجتماعي، في حين يتعلق الآخر بأنماط الوعي المتجادلة معه.

ولهذه القوة محددات أو مقومات ذات طابع عياني، يترجم ما ورد من تحديد مجرد. فإذا كان هدف كل حيازة للقوة هو إنفاذ الإرادة رغم المعارضة والمقاومة، سواء المادية أو البشرية، فإن محددات إنفاذ تلك الإرادة – القوة – في رأينا – تتمثل في رأس المال، والسلطة، والمعرفة/ الأيديولوجيا. الإشكالية البنائية–التاريخية هنا أن التوزيع الاجتماعي للقوة، بمكوناتها المتعددة تلك، يشهد تبايناً ملحوظاً على مستويات وصعد تتفاوت كماً ونوعاً، حيث يصبح الصراع الدائم في المجتمعات الإنسانية بمثابة صراع اجتماعي على الأنصبة الممكنة من ناحية، والمرغوب فيها من ناحية أخرى من تلك القوة. هذه الحالة من التباين، أو لنقل اللاتكافؤ في التوزيع الاجتماعي للقوة تعد بمثابة حالة بنائية في المجتمع الرأسمالي الحديث، رغم كل رطانة تتعلق بالديمقراطية، والتي سبق أن أوضحنا بأنها المعنية جوهرياً – أو هكذا يُفترض – بأطر وآليات المشاركة في القوة الاجتماعية على أسس من الحرية والمساواة والعدالة.

و في هذا الصدد، نجد التحليل الذي قدمه كل من بارنت Barnett ودوفال Duvall مفيداً للغاية. حيث قررا:

"تشكل القوة البنائية أوضاع وحالات الوجود للفاعلين عبر طريقين، يتأسس الأول على حقيقة أن المواقع البنائية لا تتولد عنها أوضاع اجتماعية متساوية أو متكافئة، ولكنها، وبديلاً عن ذلك، تخلق بناءات اجتماعية للقدرات المتباينة، وهو ما يترتب عليه خلق مصالح وامتيازات اجتماعية متباينة أيضاً لكي تخدم تلك الأوضاع الاجتماعية. أما الطريق الآخر، فلا يتعلق بمسألة تشكيل البناء الاجتماعي للفاعلين وقدراتهم فقط، بل بخلق أنماط فهمهم لذواتهم ومصالحهم الشخصية. ومن ثم، ووفقاً لتباينات التوزيع البنائي للقوة الاجتماعية، نجد أن بإمكان القوة البنائية المهيمنة العمل على كبح بعض الفاعلين الاجتماعيين وإعاقتهم حتى عن إدراك نطاقاتهم الاجتماعية الخاصة، وذلك إلى الحد الذي

يخدم فيه الفهم الذاتي – لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين – أفعالاً اجتماعية تسهم في إعادة إنتاج، بأكثر من مقاومة، الوضع السائد للبناءات الاجتماعية القائمة على القدرات اللامتكافئة [6]".

ويترتب على ما سبق تقرير مفاده: إن المسؤولية الاجتماعية لابد وأن تكون موزعة وفقاً لنسبية القوة الاجتماعية. ومن ثم وبناء عليه، يقع العبء الأكبر من المسؤولية على عاتق من يحوزون، وفي بعض الأحيان يحتكرون القوة الاجتماعية في مستوياتها الاستراتيجية. فلو افترضنا "جدلاً" أن أنصبة القوة الاجتماعية – السياسية والاقتصادية والمعرفية – موزعة بعدالة في مجتمع من المجتمعات، أو لنقل أنها – أي محددات القوة الاجتماعية – موزعة ديمقراطياً، فإن المسؤولية الاجتماعية ستكون – في هذه الحالة فقط – بمثابة العبء المشترك بين جميع المواطنين، حيث الجميع يشارك بوعي وفاعلية في صناعة القرار، حسب تنوع مجالاته، ومراقبة تنفيذه على كافة المستويات، على قاعدة من الحوكمة وما تستتبعه من شفافية ومحاسبية. أما الحالة المعاكسة، والتي قد تعبر عن قدر من التطرف والحدية، ونقصد بها احتكار القوة في مجالاتها ونطاقاتها المتعددة والمختلفة، خاصة في مستوياتها الاستراتيجية، فإن المسؤولية الاجتماعية عن كافة المترتبات والنتائج – في هذه الحالة – ستكون ملازمة لفئة أو شريحة أو جماعة المحتكرين، في حين تصبح مسؤولية المستبعدين عن نطاقات القوة هذه مجرد مسؤولية عن سلبية الفعل تجاه هذه الحالة ذاتها من الاحتكار وعدم السعي الجاد نحو التخلص منها.

هذا، وبالإضافة إلى التباينات الواقعية لتوزيع القوة في كل مجتمع من المجتمعات، فإن ممارسة هذه القوة من قبل حائزيها يختلف من نظام حكم إلى آخر. حيث تتسم ممارسة القوة في الأنظمة الديكتاتورية، أو لنقل اللاديمقراطية بشكل عام بقدر واضح من المباشرة والنزوع المادي، في حين تكون موسومة باللامباشرة والرمزية في نماذج الديمقراطية "السياسية"، حيث الاعتماد على الهيمنة – بالمفهوم الجرامشي – والرهان على تمثل المحكومين لبناءات القوة الاجتماعية، ومن ثم عدم سعيهم إلى تغييرها جذرياً، مع إبداء تلك النظم الحاكمة لقدر كبير من المرونة إزاء التعديلات الجزئية التي قد تحافظ – في نهاية

المطاف – على وجود أنساق القوة المهيمنة على حالها، بل قد تساهم في تجديدها وبث الحيوية فيها، كلما لزم الأمر.

نخلص من ذلك إذن إلى أنه سواء في نموذج القوة الباطشة القسرية، حيث اللجوء إلى استخدام القوة في صورها الفجة، أو في نموذج القوة البنائية – المؤسسية المعتمد على الهيمنة وآلياتها المتعددة، فإن القوة في كلتا الحالتين (النمطين) في يد نخب سياسية، واقتصادية، ومعرفية/ أيديولوجية، في حين أن من يخضعون فعلياً لممارسات القوة بأبنيتها المتعددة هم الأغلبية. هذا، مع تسليمنا – بطبيعة الحال – بأن النظم التي تعتمد الديمقراطية السياسية هي النظم التي تشهد مجتمعاتها قدراً أوسع من حرية صنع القرار بأكثر من غيرها من النظم اللاديمقراطية، إلا أن مساحات الحرية هذه تظل محددة، سواء في مجالها، خاصة المعرفي والسياسي دون الاقتصادي، أو في مستواها، والذي لا يمكن لها أن تتعداه إلى حد إحداث تغيير جذري لنظام قائم يحتوي شبكة علاقات ومصالح معقدة إلى حد بعيد.

وفي ذلك يذكر الفريدو سعد فيهو Alfredo Saad Filho:

"أوضح عديد من النقاد حديثاً حالة الإضعاف المتنامية للديمقراطية، وتآكل المواطنة، وانحدار القدرة على محاسبة الدولة حتى في المجتمعات الديمقراطية "المتقدمة". وهو ما يرجع إلى وقوع الدولة في قبضة الشركات الضخمة وجماعات المصالح المتعددة. فرغم حرية الحق في التصويت والجدل السياسي، فإن ذلك لا يتيح عموماً "التغلغل" الديمقراطي "الحر" داخل ملكية وإدارة الوحدات الإنتاجية، ذلك أن مجال التغلغل الديمقراطي في المجال الاقتصادي عادة ما يكون محدوداً. نرى حدود الديمقراطية الرأسمالية – مثلاً– عندما تقيد المحاولات المبذولة من أجل بسط السيطرة السياسية على الشؤون الاجتماعية بسبب الافتقار إلى الديمقراطية الاقتصادية، وهو ما يظهر جلياً عندما تحاول الحكومات والحركات الجماهيرية تعديل حقوق الملكية بوسائل مؤسساتية [7] ".

وبناء على ذلك، تظل حالة التباين – أو اللاتكافؤ – في توزيع القوة الاجتماعية حائلاً دون إنفاذ الحكم الديمقراطي، وهو الوضع الذي يترتب عليه – بالضرورة – تباين أنصبة

المسؤولية الاجتماعية والتي لابد وأن تكون متسقة مع حالة بناء القوة في المجتمع؛ فمن يحوز قوة اتخاذ قرار استراتيجي، سواء أكان اقتصادياً أم سياسياً (مثلاً)، ليس كمن يفتقر إلى القدرة على التحكم حتى في شروط وجوده الاجتماعي المباشر على المستوى الشخصي، سواء في التوظف، أو التعلم، أو السكن، أو الصحة..الخ.

ثالثاً: الاستبعاد الاجتماعي والمواطنة

تصل حالة التباين – أو اللاتكافؤ – في توزيع القوة في عديد من المجتمعات حد احتكار البعض للقدر الأعظم من محدداتها الرئيسة، في حين تقع غالبية الناس – المواطنين – ضحية لحالات من الاستبعاد الاجتماعي. قد يعتقد البعض أن هذه الحالة تعد وقفاً على مجتمعات العالم الثالث، نظراً لشيوع هيمنة نظم الحكم الشمولية والتسلطية بهذه المجتمعات، إلا أنه من الملفت أن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion ذاته، قد صُك في مجتمعات الغرب الرأسمالي المتقدم؛ كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك منذ ما يزيد عن العقدين من الزمن، وهى الفترة التي انفردت فيها الولايات المتحدة ومعسكر حلفائها بحكم العالم والهيمنة عليه، ومحاولاتها فرض أيديولوجيا الليبرالية الجديدة على العالم أجمع، وكان نتاج هذه الأيديولوجيا بسيلساتها المتطرفة استبعاد قطاعات واسعة من مواطني تلك المجتمعات على مستويات وصعد عديدة من دوائر صنع القرار، لصالح محاولات لتكريس النزعة النخبوية the Elitism، سواء في دول المركز الرأسمالي أو الأطراف التابعة له. أفضى ذلك كله إلى طرح تساؤلات إشكالية عديدة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي تقع حقوق المواطنة في القلب منها، حيث أصبحت قيماً عديدة – في هذا الصدد – على المحك؛ كقيم الحرية، والمساواة، والمشاركة، والعدالة الاجتماعية.

ويعبر رونالدو مونك Ronaldo Munck عن هذه الحالة بقوله:

"التهميش، والاستبعاد الاجتماعي، والعولمة تجتمع كلها في تعبير البرزلة Brazilianization، والذي صُك وغدا شعبياً من خلال عالم الاجتماع الألماني أولرش بك

Ulrich Beck. يعني (بك) بالبرزلة استدعاء صورة للعلاقات الاجتماعية وأنماط الإنتاج المنتشرة نمطياً في الجنوب إلى المراكز الإمبريالية في الشمال، حيث يكتب (بك): "تغدو البنية الاجتماعية في مراكز الغرب لتشبه غطاء تم نسجه في الجنوب، موسوماً بالتشتت، وعدم الوضوح، وعدم الأمان في حياة الناس وأعمالهم".

لقد خلقت عولمة النيوليبرالية حالة من الفوضى الهائلة في أنماط التوظيف المؤقت، وغير الرسمي في الشمال وصولاً إلى خلق حالة من التهميش الاجتماعي في المدن العظمى [8]".

ليس المقصود بالاستبعاد الاجتماعي – هنا – مجرد حديث عن حالة الاستبعاد من العمل المأجور (مدفوع الأجر)، كما هو حال التعريف في نموذج خطاب التكاملية الاجتماعية؛ بنزوعه الدوركايمي، والمشبع بالأخلاق الكاثوليكية[9]، ولا هو الاستبعاد المترتب على حالة الفقر فقط، وإنما هو مفهوم أكثر شمولاً وديناميةً، "حيث نقيم التمييز هنا واضعين في اعتبارنا الفقر كنقص في الموارد المادية، خاصة الدخل، في حين نرى الاستبعاد الاجتماعي كتكوينة أكثر شمولاً، تشير إلى العملية الدينامية لحالة الإقصاء Shut out، سواء أكان كلياً أم جزئياً، عن أي من الأنساق الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الثقافية، والتي تحدد مدى التكامل الاجتماعي للشخص في المجتمع، هذا الاستبعاد الاجتماعي الذي قد ينظر إليه بوصفه إنكاراً للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية للمواطنة[10] ".

وفي هذا أيضاً يشرح مادانيبور Madanipour وزملاؤه "الاستبعاد الاجتماعي كعملية متعددة الأبعاد، تشمل الاستبعاد من: المشاركة في صنع القرار والعمليات السياسية، والنفاذ إلى التوظف والمصادر المادية، والاندماج في العمليات الثقافية العامة [11]".

لا يتعلق الاستبعاد الاجتماعي إذن بمشكلات فردية أو جماعية محدودة النطاق، بقدر ما يعكس حالة بنائية (هيكلية) في المجتمع. هذا المجتمع الذي يحدد شروط الاندماج والانتخاب والتصعيد من ناحية، والاستبعاد والتهميش من ناحية أخرى، يتم ذلك بناء على استراتيجيات وخطط وآليات متبناة، وكذا أجواء محفزة على الفعل وعدم الفعل.

يعني ذلك عملياً أن بالإمكان معاينة حالات الاستبعاد الاجتماعي في مجتمعاتنا عبر دلائل ومؤشرات عديدة، أهمها: نسب من يقعون تحت خط الفقر، ونسب المتعطلين عن العمل، ونسب الأمية، ونسب التسرب من التعليم، ونسب من لا يشاركون في التصويت في الانتخابات العامة، ونسب من يسكنون في مناطق عشوائية لا تتوافر فيها الشروط الاجتماعية والصحية والبيئية الملائمة..الخ.

و على الجانب الآخر، لابد أن ننظر ملياً في الوجه الآخر من العملة، أعني النخب الاجتماعية، وبالأخص نخبة القوة في المجتمع، والتي تصوغ شروط إعادة إنتاج النظام في مستوياته الأكثر تأثيراً، وتهيمن – من ثم – على آليات الإدماج من ناحية، والاستبعاد من ناحية أخرى.

هذا، ولا يعني تركيزنا على النخب من ناحية والعامة من ناحية أخرى، إغفال مساحات يشغلها من يقعون ضمن نطاق الوسط الاجتماعي القلق، الذي يحوز شاغلوه مواقع اجتماعية تتيح لهم بعضاً من كل محددات القوة الاجتماعية على مستويات متباينة نسبياً، والذين يظلون دائماً رهن الحالة الاجتماعية التي يمكن أن نطلق عليها قيد التصعيد أو الانحدار[12].

والمشكلة – هنا– أن المواقع الاجتماعية الوسيطة هذه – وليست طبقية بالضرورة، بل هي أشمل مجتمعياً – تتضاءل لصالح حالات الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، حيث يصير تقسيم المجتمع إلى نخب تتمتع بكافة المقومات والصلاحيات إلى درجة وصولها حد فائض الاختيار بين فرص الحياة المتاحة أمامها من ناحية، وأغلبية تفتقر إلى شروط الحياة والمشاركة من ناحية أخرى.

وفي هذا يقرر بريان باري: "إن الحكومة التي تتظاهر بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي ولكنها لا تبالي بعدم المساواة هي – بتعبير مهذب– حكومة تعاني من الخلط واضطراب الرؤية. فالحقيقة أن في مقدور السياسة العامة أن تؤثر بوضوح في ما تحدثه أي درجة من عدم المساواة في مقدار الاستبعاد الاجتماعي وحدته. ومع ذلك لابد أن توجد صلة وثيقة بين عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي في أي مجتمع يتم فيه توزيع القدر الأعظم من

السلع والخدمات التي توفرها الدولة من خلال القطاع الخاص أيضاً [13] ".

وبناء على ما سبق، يتضح لنا مدى وثوق الصلة بين المواطنة من ناحية، وحالات الاستبعاد الاجتماعي من ناحية أخرى، فكل استبعاد اجتماعي يمثل خرقاً لحقوق المواطنة، والتي تقوم في جوهرها على قيم ومبادئ المساواة والعدالة والمشاركة المادية والمعنوية بين أبناء الوطن الواحد.

رابعاً: التحول الديمقراطي وإعادة توزيع القوة في المجتمع

شاع في السنوات القليلة الماضية مفهوم الديمقرطة Democratization، أو عملية التحول نحو الديمقراطية، في العديد من الأدبيات ذات الصلة. وهو المفهوم الذي ارتبط ذيوعه ببدايات عقد التسعينات من القرن العشرين، والذي شهد سقوط الاتحاد السوفياتي وتحول البلدان التي خضعت لهيمنته إلى تبني "النموذج الديمقراطي" كما هو مطبق في بلدان الغرب الرأسمالي. وهو التحول الذي حدا بصامويل هانتنجتون S. Huntington إلى التأريخ له بوصفه يمثل الموجة الثالثة من الديمقرطة، حيث جاءت الموجة الأولى في ارتباط بالثورتين الفرنسية والأمريكية في نهايات القرن الثامن عشر، كما ارتبطت الثانية بنصر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) [14].

لم تقتصر تأثيرات هذه الموجة الثالثة من التحول نحو الديمقراطية على بلدان شرق أوروبا، بل شملت بلداناً أخرى عديدة غيرها على امتداد المعمورة، ومن بين تلك البلدان بالطبع البلدان العربية، والتي شهد بعضها ثمة تغييرات تنصب على حرية وسائل الإعلام - غير الحكومية - من صحف مستقلة، ومحطات تليفزيونية فضائية خاصة، تمتعت بقدر واضح من الاستقلالية في الطرح وتناول موضوعات وقضايا كان من المحظور الخوض فيها من قبل، خاصة تلك المتعلقة بطبيعة نظم الحكم وسياساتها وممارساتها المختلفة.

كما سبق ذلك، أو تزامن معه في بعض البلدان، السماح بقدر من التعدد الحزبي، والانتخابات البرلمانية الدورية، حتى أن تيارات سياسية عديدة معارضة وناقدة قد أصبح لها وجود فعلي على "مشرعن" على الساحة السياسية بعد أن كانت مستبعدة تماماً في حقب

سابقة. هذا بالإضافة إلى بزوغ العديد من الحركات السياسية المعارضة، فضلاً عن انتزاع حقوق سياسية ومدنية؛ كالتظاهر، والإضراب، والاعتصام..الخ.

وقد تمثلت المحصلة على هذين المستويين (الإعلامي والسياسي) في:

1- إن احتكار البيانات والمعلومات قد تم تجاوزه نسبياً، في ظل تعددية إعلامية مهنية محترفة، تمكنت من كسب هذا السوق الإعلامي، لتزيح وسائل الإعلام الحكومية ذات الطابع الرسمي وحيد الاتجاه والخطاب في معظم الأحيان.

2- كما شهدت – وما تزال – ركيزة السلطة أيضاً قدراً من المراكمة في اتجاه المطالبة بتداولها ديمقراطياً عبر تيارات وحركات سياسية ومدنية عديدة، توقاً إلى مزيد من الديمقراطية بما تنطوي عليه من شفافية، ومحاسبية، وحكم صالح.

صحيح أن تلك المطالبات المتعلقة بهذا الجانب – السلطة – ما تزال مقيدة من قبل النظم الحاكمة، والتي تحد كثيراً من تحركاتها، كما وأن أكثر المتحمسين لها من فئات المثقفين بأكثر من كونها منظمة جماهيرياً، إلا أن كسر تابو السلطة يعد نجاحاً في حد ذاته، على هذا المستوى وفي هذه المرحلة.

أي أن بالإمكان تقرير أن بناء القوة والقائم على ركائز ثلاث أساسية – رأس المال، والسلطة، والمعرفة/ الأيديولوجيا – قد شهد تخلخلاً ما في أنصبة التوزيع الاجتماعي، نتاجه – حتى الآن – نجاح ملحوظ فيما يتعلق بركيزته الثالثة – المعرفة / الأيديولوجيا – لصالح نسب مقدرة من الجماهير، بفائتها وقطاعاتها المختلفة، بعد أن كانت تلك الركيزة محتكرة بوضوح لصالح هيمنة فئة أو نخبة حاكمة دون منازع، في حين كان النجاح محدوداً في اتجاه دمقرطة السلطة، وهى السلطة التي تمر في عديد من بلداننا العربية بمرحلة انتقالية تتسم بقدر من الغموض وعدم الوضوح.

فما الموقف إذن فيما يخص ركيزو رأس المال في ظل الموجة الثالثة من التحول نحو الديمقراطية؟

لعل المعضلة الأساسية والجوهرية هي تلك المرتبطة بهذه الركيزة تحديداً داخل أي

بناء للقوة في المجتمعات التي شهدت هذه الموجة من التحول نحو الديمقراطية، ذلك أن أحداً لن يعترض تحولاً نحو السلطة باتجاه التعددية، والتداول، والحكم الصالح..الخ، كما هو الحال نحو تحرير المعارف والمعلومات، بيد أن مشكلات معضلة حقيقية هي التي تواجه محدد (أو ركيزة) رأس المال في هذا النموذج، ذلك أن عملية التحول هذه قد ارتبطت – إجمالاً– بمحاولة تبني النموذج الغربي القائم في جوهره على الرأسمالية، ومن ثم ترسخ لدى البعض أن كل تحول ديمقراطي مأمول لابد وبالضرورة أن يكون مرتبطاً عضوياً بنمط الإنتاج الرأسمالي.

والمشكلة هنا أن الرأسمالية – كنظام اقتصادي – لا تعرف الديمقراطية في المجال الاقتصادي – كما سبق أن أوضحنا – فهي قائمة على وجود نخب من رجال المال والأعمال تهيمن على رؤوس الأموال، وتتحكم في العملية الإنتاجية في كافة مراحلها إلى حد بعيد. وذلك مع التسليم بوجود تباينات عديدة داخل هذا النظام الرأسمالي فيما يخص درجة التحكم هذه، ومن ثم القدرة على المفاوضة بشأن انتزاع حقوق العمل بين مجتمع رأسمالي وآخر.

ويفاقم من النزوع اللاديمقراطي للرأسمالية – على المستوى الاقتصادي خاصة – أن الموجة الثالثة من التحول نحو الديمقراطية في العالم الثالث قد تزامنت مع هيمنة قطب أوحد على العالم، هو الولايات المتحدة الأمريكية، وهى الهيمنة التي دعمت وسوقت نمطاً متطرفاً من الرأسمالية القائمة على أيديولوجيا الليبرالية الجديدة، حيث المزيد من تركز الثروات من ناحية، وانتهاك حقوق العمل من ناحية أخرى. ذلك أن حرية آليات السوق الرأسمالي أصبحت السمة الرئيسة خلال تلك الفترة والتي امتدت منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين وحتى وقعت الأزمة الراهنة للرأسمالية العالمية، والتي تمثلت أبرز نتائجها – حتى الآن – في حالات الكساد والركود الهيكلي، والبطالة واسعة النطاق والتي تطال الآلاف من العاملين في كافة القطاعات على مستوى العالم؛ مما اضطرت معه حكومات تلك الدول – عريقة الرأسمالية – إلى التدخل للضبط الاقتصادي من خلال تبني آليات اشتراكية كلاسيكية، أبرزها التأميم !!

هذا، وإذا عدنا إلى رصد أهم ما أفضت إليه عملية التحول نحو الرأسمالية، والمرتبطة بالتحول الديمقراطي في بلداننا العربية تحديداً، وهو الرصد الذي ينصب على الفترة التي سبقت وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، لوجدنا أن تقارير اقتصادية متخصصة تشير إلى تناقضات عدة تسم هذا التحول الاقتصادي. فعلى الرغم – مثلاً– من الارتفاع الملحوظ في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي في بلد كمصر، والذي بلغ – حسب تقارير رسمية – إلى 7.1٪ في العام المالي 2006/ 2007، فإن نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين يومياً وصلت – في بعض التقديرات – إلى 47٪ من الشعب[15].

وإذا أضفنا إليهم نسبة من يتحصلون على دولارين إلى ثلاثة دولارات يومياً – وهم في المحصلة النهائية من الفقراء أيضاً – لوصلت النسبة إلى حوالي 80٪ من الشعب. أي أن ثمار التنمية ومكاسبها، في ظل عملية التحول نحو الرأسمالية والمرتبطة بالتحول "الديمقراطي" أيضاً، تتراكم لدى نسبة ضئيلة للغاية في هذا المجتمع، وهى المتمثلة في نخبة القوة.

وهو ليس حال بلد كمصر فقط، بل هو حال معظم البلدان العربية التي حذت نفس الحذو. حيث نجد أن نصيب أفقر 30٪ من السكان من الدخل القومي في مصر هو 12.3٪، في حين وصل نصيب أغنى 30٪ من السكان من هذا الدخل إلى 73.1٪. وفي الجزائر كانت النسب 9.8٪ من الدخل لأفقر 30٪ من السكان، و69.4٪ لأغنى 30٪ منهم، وفي الأردن حصل 30٪ من أفقر السكان على 9.4٪ من الدخل القومي، في حين حصل أغنى 30٪ على 76.9٪ من هذا الدخل، وأخيراً حصل أفقر 30٪ من السكان في تونس على 8.3٪ من الدخل، في مقابل حصول أغنى 30٪ من هؤلاء السكان على 78.8٪ من الدخل القومي[16].

هذا وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الفقراء، وفقاً لتحديد خط الفقر المصري تحديداً، لم تشهد أي انخفاض خلال الفترة (2004– 2005 / 2013 - 2012)، بل على العكس ارتفعت النسبة من (19.6٪) إلى (26.3٪). وهو ما يرجع إلى سياسات توزيع الدخل المتبناة والتي تعصف بحقوق الفقراء ومحدودي الدخل. ويستدل على ذلك من

ارتفاع نسبة أعلى 20٪ من الدخل مقارنة بالأقل 20٪ من الدخل من (3.9٪) عام 2004–2005 إلى (4.2٪) عام 2012– 2013. وهو الأمر الذي يشير إلى أن أغنى 20% من الأفراد يحصلون على أربعة أمثال الدخل تقريباً الذي يحصل عليه أفقر 20٪ من الأفراد[17].

ونخلص من ذلك إلى أن محصلة عملية التحول نحو "الديمقراطية" – خاصة في عالمنا العربي – وحسب مفهومنا المتعلق بالمشاركة الديمقراطية، باعتبارها المشاركة العادلة في أنصبة القوة (رأس المال – السلطة – المعرفة / الأيديولوجيا) لم تفلح إلا فيما يتعلق – تقريباً – بمحددها الأخير: المعرفة/ الأيديولوجيا، أو ما يعرف بساحة الكلام، في حين ظل المحددان الأكثر صلابة للقوة – رأس المال والسلطة – بمنأى عن هذه التحولات، وهو ما قد ينذر بتفشى غير محكوم للعنف الاجتماعي والسياسي، وانفجارات غير محسوبة على كافة المستويات كنتاج لتراكم العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي أهملت زمناً طويلاً، أو عولجت بالمسكنات حتى كادت تلك المسكنات أن تفقد كل فاعلية لها.

وفي تقرير حديث صادر عن **البنك الدولي** بعنوان: **الفقر والرخاء المشترك 2016– معالجة عدم المساواة**، نجده يرصد مدى الصعوبات التي تواجه تحقيق هدفين طموحين أعتمدهما مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي في 20 ابريل/ نيسان 2013؛ ويتمثلان في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في جميع البلدان النامية على نحو مستدام. وهو ما يقتضى خفض نسبة الفقراء من 10.7٪ على مستوى العالم في عام 2013 إلى 3.0% بحلول عام 2030، وتعزيز نمو الدخل أو الإنفاق الاستهلاكى لأفقر 40% من السكان (فئة الأربعين في المائة الدنيا) في كل بلد. هذان الهدفان اللذان يمثلان جزءاً من أجندة دولية أوسع نطاقاً للتنمية، ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالهدفين الأول والعاشر على الترتيب من أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة وأقرها المجتمع الدولي.

و يضيف التقرير: إن الحفاظ على التقدم السريع في الحد من الفقر وفي تعزيز الرخاء المشترك الذي تحقق على مدى الخمسة والعشرين عاماً الماضية أصبح مهدداً بالضياع بسبب الصعوبات التي تواجهها الاقتصادات للتعافي من آثار الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008 وما تبعها من تباطؤ للنمو العالمي. وهدف اجتثاث الفقر المدقع

بحلول عام 2030 – والذي قد تزداد صعوبة تحقيقه كلما اقتربنا منه – قد لا يتحقق بدون تسريع وتيرة النمو الاقتصادي أو التقليل من التفاوتات داخل البلد الواحد، لاسيما فيما بين البلدان التي بها تركزات كبيرة من الفقراء.

و قد أظهر تقرير لمنظمة أوكسفام أنه في عام 2015 كانت ثروة (62) فرداً تعادل ثروة النصف الأدنى من سكان العالم، وداخل القارة الأفريقية كان هذا الإحصاء أشد غلواً وحدة.

في عام 2013، وهو العام الذي تتوفر عنه أحدث بيانات شاملة عن أوضاع الفقراء في العالم، تشير التقديرات إلى أن 767 مليون شخص كانوا يعيشون دون خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولار للفرد يومياً. وبهذا المعيار، كان قرابة 11 شخص من كل مائة شخص في العالم، أو 10.7٪ من سكان العالم فقراء، وهو ما يقل نحو 1.7 نقطة مئوية عن نسبة الفقراء في العالم في عام 2012. ومع أن هذا كان تراجعاً ملحوظا، فإن معدل الفقراء لا يزال مرتفعاً بدرجة غير مقبولة بالنظر إلى تدنى مستوى المعيشة الذي يدل عليه حد الفقر البالغ 1.90 دولار للفرد في اليوم.

وفي الكثير من البلدان التي أتيحت معلومات عن توزيع أعلى واحد في المائة من الدخول فيها، مثل الأرجنتين، والهند، والجمهورية الكورية، وجنوب إفريقيا، وتايوان، والصين، والولايات المتحدة، شهدت حصة أعلى واحد في المائة من مجموع الدخول زيادة مطردة. وفي جنوب أفريقيا، زادت حصة أعلى الدخول بمقدار الضعفين تقريباً على مدى 20 عاماً إلى مستويات تضاهى المستويات الملاحظة في الولايات المتحدة [18].

خاتمة

المشاركة الديمقراطية والانطلاق نحو تنمية إنسانية لمواطن مسؤول اجتماعيا

من حقيقة أن التاريخ لم ينته بعد، انطلقنا منذ بداية هذا الفصل. وهو الأمر الذي جعل من الممكن تماماً مراجعة المفاهيم السائدة وعدم التسليم بها كمعطى غير قابل للنقد. ومن ثم كان الحديث مطولاً بشأن نوعية النموذج الديمقراطي الذي يقوم على حكم النخب من ناحية، والذي يمنح الحريات على صعيد دون آخر من ناحية أخرى.

وكان المطروح – في هذا الصدد – ضرورة الانتباه إلى أنه لا مواطنة حقيقية دون ديمقراطية حقيقية أيضاً. وأن المواطنة الديمقراطية تعنى – في الجوهر – أن يشارك الجميع – دون تمييز – في جميع مصادر القوة الاجتماعية، من رأس مال، وسلطة، ومعرفة؛ ذلك أن كل حديث عن مشاركة دون تحديد لماهية هذه المشاركة وموضوعاتها لهو من قبيل الرطانة واللغو الفارغ.

ومن ثم يظل مشروعاً دائماً الحديث عن المشاركة الديمقراطية بشمول وعمق يتجاوز كل حصر لها في نموذج غربي لم ير لهذا الضرب من المشاركة وجوداً وتحققاً إلا في ظل الرأسمالية، في حين أن تجاوز هذا النمط الإنتاجي نحو آخر أكثر إنسانية وديمقراطية يظل نضالاً مطروحاً ومشروعاً بشكل دائم.

و عليه، فليس الحديث عن تجاوز المفاهيم السائدة عن الديمقراطية والرأسمالية من قبيل اليوتوبيا، فالواقع ذاته – بديناميا ته المتعددة والمختلفة – يدفع بالفعل في هذا السبيل؛ فالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة – من ناحية – زلزلت ثوابت التفكير والتنظير الرأسمالي الغربي، والمراجعات – في هذا الصدد – تتم في الراهن بقدر كبير من العمق والمصارحة، ومن ناحية أخرى، تتعرض نماذج الديمقراطية التمثيلية (النيابية) في نفس تلك المجتمعات لنفس القدر من المراجعة والنقد. وفي هذا يذكر باري هندس B. Hindess:

"نجد الآن تصورين متصارعين بشأن الديمقراطية. حيث ينظر إليها في أحدهما بوصفها تقوم على نقاش عام مفتوح، ومشاركة مباشرة للناس أنفسهم في صنع القرار الحكومي. في حين ينظر إليها في التصور الآخر على أنها تمثل جماعاً لأناس منفصلين عن حكومتهم، مع الحد الأدنى الضروري للمشاركة الشعبية في صنع القرار. هذا، وبينما حظى التصور الأخير– طوال فترة النصف الثاني من القرن العشرين – بالتأثير الأكبر، فإن للتصور الأول في الراهن جاذبيته المقدرة بشدة [19]، وهو ما يعرف بـــــ الديمقراطية التشاركية the Participatory Democracy، والذي لا يعتمد على مجرد التصويت – كما هو الحال في الديمقراطية التمثيلية – بقدر اعتماده على المشاركة الفعلية في صنع القرار، هذه المشاركة التي يتجاوز مفهومها النظر إلى الناس في المجتمع باعتبارهم "كماً" من

المواطنين إلى مفهوم آخر يُعنى بدرجة أكبر بنوعية هؤلاء المواطنين؛ باحتياجاتهم ومتطلباتهم الإنسانية المختلفة [20]. ومن ثم، يشتبك هذا الفهم للديمقراطية مع أكثر موضوعات المشاركة تعقيداً وصعوبة؛ أعنى الاقتصاد. حيث نجد المساهمات التي تطرح كمقترحات تتعاطى مع هذا المجال الحيوى، مستلهمة وباعثة في جوهرها لفكرة ومنظومة التعاونيات أو الاقتصاد التعاونى تحت مسمى الاقتصاد التشاركي the Participatory Economy، حيث يطرح روبن هاهنل[21] – على سبيل المثال – مقترحاً للمؤسسات الرئيسة المتطلبة لإنجاز الديمقراطية الاقتصادية Economic Democracy، والعدالة الاقتصادية Economic Justice، والتضامن البشرى Human Solidarity، في الوقت ذاته الذي تحمى فيه البيئة وتؤمن الكفاءة. هذه المؤسسات التي تتمثل في:

1- مجالس ديمقراطية مدارة ذاتياً من خلال كلاً العمال والمستهلكين، حيث لكل عضو فيها صوت واحد.
2- وظائف متوازنة من أجل التمكين والمرغوبية Desirability.
3- تعويض Compensation طبقاً للجهد المبذول، كما هو مقدر من خلال العمال.
4- والتخطيط الإجراءاتي التشاركى الذي تقترحه مجالس واتحادات العمال والمستهلكين ويراجعونه، وفقاً لأنشطتهم المتبادلة، بعيداً عن المخططين المركزيين والأسواق المركزية، وفقاً لشروط صُممت لتوليد المخرجات "المنتجات" التي تتمتع بالكفاءة، والعدالة، والاستدامة البيئية.

ويضيف زميله اريك اولن رايت (Right):

"إن منظومة للتوزيع الاقتصادي هي تلك التي تنطوي على ضمانة غير مشروطة للدخل الكافي الذي يتيح (بفهم كريم) الحاجات الأساسية، بالإضافة إلى دخل إضافي يكون في ارتباط بالفكرة المفهومة بشكل موسع للجهد المبذول أو التضحية. يشير روبن Robin إلى أولى هذه الشروط بوصفه أمراً شرطاً أساسياً للاقتصاد الإنساني a Humane Economy، وليس فقط الاقتصاد Economy بمفهومه الضيق، في حين يتعامل – فقط – مع الشرط الثاني كأمر يتعلق بالعدالة، حيث الشعور بأنه من غير المبرر أن ننكر حق الناس

في النفاذ المتساوي إلى الوسائل المادية الضرورية ليحيوا حياة مزدهرة [22]".

ويتسق هذا المفهوم للديمقراطية مع مفاهيم أخرى عديدة تنبع وتشتق جميعها من أنموذج معرفي مهيمن Paradigm في وقتنا الراهن. ومن ثم، فقد يكون مفيداً ودالاً للغاية النظر في أمر التطور الذي أصاب مفهوماً آخر ذا صلة وثيقة بمفهوم الديمقراطية هذا، وهو مفهوم التنمية؛ فالأخير شهد تطوراً تاريخياً يرتبط عضوياً بتجارب عالمية عديدة زعمت كل واحدة منها لنفسها تبنى الديمقراطية، في حين اجتهدت من أجل نفيها عن الآخرين، وذلك رغم أنها – في مجملها – وكما سبق أن بينا، ظلت قاصرة ومجزئة لحقوق الإنسان في الديمقراطية. فقد مرت مراحل تطور التنمية من مجرد حديث عن نمو اقتصادي يهدف إلى مراكمة الثروة، إلى آخر ذي طبيعة اقتصادية – اجتماعية – بتأثير من التجارب الاشتراكية – ينحاز بقدر أكبر إلى الشرائح الطبقية الدنيا والوسطى في المجتمع، لينتقل إلى مفهوم أشمل للتنمية البشرية، يركز بشكل عام على صحتهم، وتعليمهم، وإسكانهم، وتوظيفهم...الخ، إلا أن الانتقال النوعي الحاسم لهذا المفهوم قد حدث مؤخراً مع طرح مفهوم التنمية الإنسانية، وهو المفهوم الذي تجاوز مجرد الحديث عن الإنسان ككائن بشرى له حقوق أكثرها ذو طابع مادي، ليؤكد بقدر أكبر من القوة والوضوح على قيم أخرى تتجاوز ما هو مادي إلى ما هو معنوي ورمزي؛ كالحرية، والكرامة، والعدالة..إلخ، والتي لابد أن يتمتع بها الجميع على حد سواء، وذلك دون إغفال للحقوق المادية التي أعتُبرت بمثابة حقوق قارة، ليس لأحد أن يغفلها أو ينكرها.

إن تحول القوة إلى الناس أنفسهم هو مدخل التنمية الإنسانية، والتي تعرف على أنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي. وحيث إن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه الجهود نحو توسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعى الإنسان.

إن تنمية الإنسان هي تنمية لفرصه وحقوقه في الحياة؛ في أن يكون مبدعاً، ومنتجاً، ومتمتعاً باحترام الذات وحقوق الإنسان المكفولة له دون تمييز [23].

وانطلاقاً من هذا الفهم لطبيعة المشاركة الديمقراطية وعلاقتها العضوية بكل تنمية إنسانية، يكون الحديث عن مواطن مسؤول اجتماعياً، فالمواطنة تتطلب حساً بالانتماء، والتضامن الاجتماعي، واستقلالية الفكر والفعل، وضرباً من المساواة في الحقوق المعممة كونياً بين الناس، فضلاً عن نظام ما للالتزامات [24].

المراجع

المراجع

الفصل الأول

(1) أنور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (95)، نوفمبر 1985، ص: 13

(2) سمير أمين، تأملات حول النظام العالمي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (135)، يونيو 1995، ص ص: 75–85.

(3) Laslie Sklair, Competing Conceptions of Globalization, Journal of World-System Research, Vol. 2, Summer 1999, pp: 149-157

(4) Ibid, pp: 143-146

(5) L.Sklair, Globalisation, Capitalism and its Alternatives, Third Edition, Oxford, Oxford University Press, 2002, p: 5.

(6) Eelke M. Heemskerk & Frank W. Takes, The Corporate Elite Community Structure of Global Capitalism, New Political Economy,vol 21, Issue 1, 2016. PP: 90-91

(7) Robinson, W. Global Capitalism Theory and the Emergence of Transnational Elites. Working Paper No.2010/2. United Nations University (UNU-WIDER), 2010. P: 4

(8) Ibid, p: 7

(9) محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (107)، نوفمبر 1986، ص:9.

(10) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (147) مارس 1990، ص: 155.

(11) L. Sklair, Globalisation,…(.op. cit) , p: 36

(12) M. Gurtov, Global Politics in the Human Interest, Lynne Rienner Publishers, Boulder, London, 1999, pp: 33-34

(13) L.Sklair, Globalisation, (op. cit), pp: 99-100

(14) R. Dore, New Forms and Meaning of Work in a Globalized World, International Institute for Laboure Studies, (ILO) Social Policy Lectures, Tokyo, December 2003, pp: 64-65

(15) Chrystia Freeland, Plutocrats: The Rise of the New Global Super- Rich and the fall of Everyone Else, The Penguin Press, New York, 2012, P: 38

(16) J. Graz, How powerful is Transnational Elite Clubs? The Social Myth of the World Economic Forum, New Political Economy, Vol. 8, No. 3, Nov 2003, p: 321

(17) W. Robinson, A Theory of Global Capitalism, Production, Class, and State in a Transnational World, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 2004, p: 78

(18) J. Graz, How Powerful is Transnational Elite Clubs? (op.cit), p: 321

(19) Ibid, p: 337

(20) W. Robinson, Global Capitalism Theory and the Emergence of Transnational Elites, (op.cit), pp: 8-9.

(21) W.Robinson & J. Harris, Towards a Global Ruling Class, Globalization and Transnational Capitalist Class, Science and Society, Vol. 64. No. 1, spring, 2000, pp: 13-14

(22) Ibid, p: 14

(23) L. Sklair, Globalisation, (op.cit), p: 99

(24) Robinson & Harris, Towards a Global Ruling Class, (op. Cit), p: 20

(25) A. Bieler, Transnational Class Formation and the Demise of the Swedish Model, www.nottingham.ac.uk/politics/europeangovernance)p:12 (Accessed: 11-5-2010)

(26) Robinson & Harris, Towards a Global Ruling Class, (op.cit), p: 20

(27) Kharas, Homi. The Emergence Middle Class in Developing Countries, OECD) Development Centre, 2010, pp: 12-15.

(28) Heiman, Rachel and Others (Editors), the Global Middle Classes. School of Advanced Research, (Sarpress. Sarweb. Org), 2012, pp: 13-14. (Accessed: 4-8-2012)

(29) Ibid, p: 14.

(30) Biao, Xiang, Ethnic Transnational Middle Class in Formation.a Case Study of Indian Information Technology Professionals (Biao. Xiang O Sto hughs. Ox nc). (Accessed: 8-7-2005)

(31) محمد السيد سعيد، العولمة والقيم الثقافية في مصر، قضايا فكرية، الكتاب التاسع عشر والعشرون، القاهرة، أكتوبر 1999، ص ص: 180– 181.

(32) Biao, Ethnic Transnational Middle Class in Formation, (op.cit), P: 17.

(33) Brown, Philip and Hugh Lauder, Capitalism and Social Progress, Palgrave Publishers, New York, 2001, pp: 135- 140.

(34) محمد عبد المنعم شلبي، تحولات الطبقة الوسطى في ظل العولمة، دورية أحوال مصرية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (1)، صيف 1998، ص ص: 116– 120.

(35) محمد عبد المنعم شلبي، المواقع الطبقية الوسطى، اتجاهات التغير بين التفكيك والتهميش والادماج، (في): عبد الباسط عبد المعطي (محرر): الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، مشروع مصر 2020، منتدى العالم الثالث، القاهرة، دار ميريت للنشر، 2002، ص ص: 324– 326.

(36) Biao, Ethnic Transnational Middle Class in Formation, (op.cit), p: 4

(37) Wu, Hsin Ling, On the Lifestyle of Transnational Elites in Sh anghai (http:// gra 103. Aca.Ntu.Edu.Tw/gdoc/dg1228002a.pdf) (Accessed: 8-9-2010)

(38) جيرمي ريفكين، نهاية عهد الوظيفة، انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000، ص ص: 228– 249.

(39) محمد عبد المنعم شلبي، المواقع الطبقية الوسطى (م س ذ)، ص ص: 324– 326.

(40) History Repeats? the Rise of the New Middle Classes in the Developing World, German Development Institute. 2012
(www.Die-gdi.Deluploads/media/ Bp-19.2012.pdf)
(Accessed: 3-8-2012)

(41) Heemskerk, the Corporate Elite, (op.cit), 2016, p: 2

(42) فليكس ستالدر، نموذج الشبكة: التكوينات الاجتماعية في عصر المعلومات، ترجمة: مصطفى قاسم، (في): السيد يسين، شبكة الحضارة المعرفية، من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي، دار ميريت، القاهرة، 2009، ص296.

(43) Heemskerk, the Corporate Elite, (op.cit), p: 3

(44) Graz, J. How powerful are Transnational Elite Clubs? (op.cit), p: 337.

(45) Murray, Joshua. Evidence of a Transnational Capitalist Class-for-Itself: the Determinants of PAC Activity among Foreign Firms in the Global Fortune 500, 2000-2006, Global Networks, a Journal of Transnational Affairs. (onlinelibrary.wily.com/doi/glob/2037/2015/epdf) pp: 2-5.
(Accessed: 11-9-2016).

(46) Heemskerk, the Corporate Elite Community Structure of Global Capitalism, (op.cit), pp: 15-22.

الفصل الثاني

(1) Barnett, M & Duvall, R. Power in Global Governance, Cambridge, Cambridge University Press, 2005, p: 18

(2) Ibid, p: 19

(3) Ibid, p: 15

(4) Lukes, S. Power: A Radical View. 2nd expanded ed. Hound Mills, Palgrave Macmillan, 2005, p: 28

(5) Rupert, M. Class Powers and the Politics of Global Governance. In: Barnett, M. Power in Global Governance (op.cit), p: 211

(6) Wright, E, O. Approaches to Class Analysis. Cambridge, Cambridge University Press, 2005, p: 10

(7) Poulantzas, N. On Social Class, New Left Review, 1973, p: 44
(Online) Available at:
www.newleftreviw.org.wam.leeds.ac.uk/?getpdf=NLR07702&pdflang.
(Accessed: 6-9-2016)

(8) Mills, C, W. The Power Elite, Oxford, Oxford University Press, 1956, p: 277

الفصل الثالث

(1) Rupert, M. Class Powers and the Politics of Global Governance. In: Barnett, M. Power in Global Governance, (op.cit), p: 214.

(2) Freeland, C. Plutocrats: The Rise of the New Global Super - Rich and the Fall of Everyone Else, The Penguin Press, New York, 2012, p: 7.

(3) Ibid, p: 36.

الفصل الرابـع

(1) Sauvant, K. The Negotiations of the United Nations Code of Conduct on Transnational corporations, The Journal of world Investment & Trade, 16 (2015) 11-87 (brill.com/ jwit), p: 13.
(Accessed: 6-7-2015)

(2) Ibid, pp: 14-26.

(3) Ibid, pp: 64-65.

(4) Fortune Global 500 (2014) http//:fortune.com/global500
(Accessed: 27-10-2014).

(5) Source: Fortune Global 500 (2017) http//:fortune.com/global500 (accessed: 17.10.2017)

(6) Jaworek, M. & Kuzel, M. Transnational Corporation in the World Economy: Formation, Development and Present Position, Copernican Journal of Finance & accounting. 2015, p: 61.
(http://apcz.umk.pl/czasopisma/index.php/CJFA/article/view/CJFA.2015.004)
(Accessed: 4-8-2015)

(7) UNCTAD (2014a), World Investment Report 2014, investing in the SDGs: An Action Plan. http://unctad.org(accessed:27.10.2014)

(8) Jaworek & Kuzel. Transnational Corporation, (op.cit), p: 67.

(9) UNCTAD (2017a), World Investment Report 2017
(http://unctad.org(accessed:20.10.2017)

(10) Stalder, F. Manuel Castells, the Theory of the Network Society, Polity Press, Cambridge, 2006: 105.

(11) Pinder, S. the Nation State in the Era of Globalization: Some Challenges, International Journal of Humanities and Social Sciences, vol. 2; February 2011, p: 143.

(12) Ibid, p: 139.

(13) Stalder, Manuel Castells, (op.cit), pp: 108-122.

(14) Pinder, S. the Nation state, (op.cit), p: 134
(15) https://ar.wikipedia.org/wiki/2007-2008 (Accessed: 6-8-2009)
(16) McGann, J. 2015 Global Go to Think Tank Index report, 2016, p: 9.
http://repository.upenn.edu/think_tanks (Accessed: 3-9-2017)
(17) Abelson, D. A Capitol Idea: Think Tanks & US Foreign Policy, Mc Gill- Queen University Press, 2006: Introduction
(18) www.csis.org (Accessed: 11-9-2016)
(19) Treverton, F & Bryan, G. Assessing the Tradecraft of Intelligence Analysis. RAND. National Security Research Division.2008, p: 2
www.rand.org.(Accessed: 6-9-2016)
(20) See: www.csic.org. 2008 (Accessed: 11-9-2008)
(21) Abelson, D. Capitol Idea (op.cit), 2006, p: 75
(22) Treverton, F. Assessing the Tradecraft, (op.cit), Preface.
(23) Stone, D & Denham, A. Think Tanks Traditions: Policy Research and the Politics of Ideas. Manchester, Manchester University Press, 2004, p: 8.
(24) See: James G. Mcgann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report, p: 31
(25) Abelson, D. Do Think Tanks Matter? Assessing the Impact of Public Policy Institutes, Montreal, McGill Queen Press, 2002, p: 4
(26) Stone, Think Tanks Traditions, (op.cit), p: 4.
(27) McGann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report 2015, (op.cit), p: 9.
(28) See: James G. Mcgann, 2015 Global Go to Think Tank Index Report, p: 49
(29) Abelson, D. Capitol Idea (op.cit), 2006, pp: 33- 40.
(30) Ibid, p: 46
(31) Heemskerk, E. & Frank W. Takes. The Corporate Elite Community Structure of Global Capitalism, New Political Economy, vol 21, Issue 1, 2016, p: 7.

الفصل الخامس

(1) www.havocscope.com (Accessed:3-9-2015)
(2) UNCTAD 2014
(3) Dijk, J. Organized Crime and Collective Victimization, Paper for International Conference on Corruption and Organized Crime: Bridge Criminal and Economic Policies. Center for the Study of Democracy, Sofia. Bulgaria.2006, p: 13.
(4) Rupert, C. The Bush-Cheney Drug Empire, NEXUS.8 (2), 2001, pp: 11-16.

(5) Ibid, p: 11.

(6) www.corpwatch.org/article.php?id=6028 (Accessed: 12-6-2010)

(7) نابوليوني، لوريتا. الاقتصاد العالمي الخفي: الرأسمالية الجديدة، ترجمة: لبنى حامد عامر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص: 12.

(8) Hughes, M. D. The "Natasha" Trade: Transnational Sex Trafficking. National Institute of Justice Journal, 2001, p: 9.

(9) Ibid, p p: 9-15.

(10) Porn in the USA, 2004.
www.cbsnews.com. (Accessed: 4/6/2008)

(11) Anderson, P. Speech Presented to the Transnational Financial Crime - Prevention, Detection and Response Conference. 2006, p: 1.
www.pict.mq.edu.au/pdf (Accessed: 12-8-2010)

(12) Tsingu, E. Global Governance and Transnational Financial Crime: Opportunities and Tensions in the Global Anti-Money Laundering Regime. 2005, p: 2.
(http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/researchcentres/csgr/papers/workingpapers/2005/wp16105.pdf)(Accessed: 9-2-2015).

(13) Cater, C. The Political Economy of Conflict and UN Intervention: Rethinking the Critical Cases of Africa. (In): Ballentine, K. & Sherman, J. (Ed) The Political Economy of Armed Conflict: Beyond Greed and Grievance, Boulder, Lynne Rienner, 2003, p: 32.

(14) Ibid, p: 32.

(15) Ibid, p: 23.

(16) Ibid, p: 33.

(17) Fitchett, J. Spying from Space: U.S. to Sharpen the Focus. International Herald Tribune, 2001, p: 1.
www.hermetic.ch/crypto/echelon/sat.htm. (Accessed: 7-8-2012)

(18) Kober, S. The CIA as Economic Spy: The Misuse of U.S. Intelligence after the Cold War. Cato Policy Analysis, 1992, p: 1.
(https://www.cato.org/publications/policy-analysis/cia-economic-spy-misuse-us-intelligence-after-cold-war)(Accessed: 12-9-2014)

(19) Berkowitz, B. National Security: Is Assassination an Option? Hoover Digest No.1, Stanford: Hoover institution, 2002, p: 1.

(20) Ibid, pp: 1-2.

(21) Ibid, pp: 1-2.

(22) Ibid, pp: 1-2.

(23) Ibid, p: 4.

(24) Blum, W. Rogue State: A Guide to the World's Only Superpower. 2nd ed. London, Zed Books, 2005, pp: 38-40.

(25) Petras, J. Understanding Empire: Hierarchy, Network and Clients, International Journal of Economic Humanism, Medicine and Conscious Evolution, 2007, p: 3 www.newparadigmjournal.com/may2007/understandingempire.htm)Accessed: 12- 9-2013).

(26) Sklair, L. Globalisation: Capitalism &Its Alternatives, Oxford, Oxford University Press, 2002, p: 108.

(27) Wolff, D. Ideological State apparatuses, Consumerism and U.S Capitalism: Lessons for the Left, University of Massachusetts Amherst, 2007, pp: 1-4.

الفصل السادس

(1) Robin Hahnel, Erik Olin Right, Alternatives to Capitalism: Proposals for a Democratic Economy, First Published by Verso, London, 2016. P: 11.

(2) أنظر: إمام عبد الفتاح إمام، مسيرة الديمقراطية.. رؤية فلسفية، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثاني والعشرون، أكتوبر- ديسمبر 1993، ص ص: 7- 10.

(3) Robinson, W. A Theory of Global Capitalism: Production, Class and State in a Transnational World, the Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 2004, pp: 22-32.

(4) Robin Hahnel, Erik Olin Right, Alternatives to Capitalism, (op.cit), p: 11.

(5) Barnett, M & Duvall, R. (Editors), Power in Global Governance, Cambridge, Cambridge University Press, 2005, p: 18.

(6) Ibid, p: 19.

(7) Filho, A. (ed), Anti-Capitalism: A Marxist Introduction, Pluto Press, London, 2003, p: 17.

(8) Munk, R. Globalization and Social Exclusion: A Transformationalist Perspective, Kumarian Press, inc. Bloomfield, 2005, p: 30.

(9) Ibid, p: 23.

(10) Byrne, D. Social Exclusion, Open University Press, Berkshire, Second Edition, 2005, p: 2.

(11) Ibid, p: 2.

(12) أنظر: عودة، محمود. وظائف الدولة في عالم متغير: محاولة لفهم الحالة المصرية، المؤتمر السنوى العاشر: السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية (26– 29 مايو 2008)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2009، ص ص: 79– 88.

(13) باري، بريان. الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل، (في): الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، تحرير: جون هيلز وآخرون، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (344)، أكتوبر 2007، ص: 68.

(14) Leftwich, A. (ed), Democracy and Development, Cambridge, Polity Press, 1996, p: 3.

(15) أنظر: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2008، ص ص: 132– 133.

(16) World Bank, World Development Indicators, 2007, pp: 60-62, 66-68.

(17) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي، 2013. نقلاً عن: إيمان مرعى، العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في مصر..إلى أين؟، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 63، شتاء 2017، ص ص: 91– 101.

(18) https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/25078/210958ovAR.pdf) pp: 1-11.
(Accessed: 1-4-2015)

(19) Hindess, B. Representative Government and Participatory Democracy, (In): Andrew Vandenberg(Ed): Citizenship and Democracy in a Global Era, Macmillan Press LTD, London, 2000, p: 33.

(20) Ibid, p: 2.

(21) Robin Hahnel, Erik Olin Right, Alternatives to Capitalism, (op.cit), p: 2.

(22) Ibid, p: 10.

(23) أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الأردن، 2002، ص ص: 12–16.

(24) Vandenberg, A. Contesting Citizenship and Democracy in a Global Era, (In): Andrew Vandenberg. Citizenship and Democracy, (op.cit), p: 4.

المؤلف في سطور

د. محمد عبد المنعم شلبي

أستاذ علم الاجتماع السياسي
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
E-mail: shalabi-68@hotmail.com

- ✓ مواليد القاهرة عام 1968
- ✓ حصل على دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع – جامعة عين شمس عام2005
- ✓ موضوعها: مستقبل تحولات أنساق القيم الاجتماعية في ظل العولمة، دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية.
- ✓ حصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع – جامعة عين شمس عام1997
- ✓ موضوعها: علم اجتماع المستقبل والمجتمع المصري: دراسة لمستقبل الأوضاع الاجتماعية المصرية في ظل نظام عالمي جديد.
- ✓ Visiting Research Fellow at:
  The School of Politics & International Studies, Leeds University. UK
  (Dec 2007- Aug 2008)

- ✓ **له العديد من المؤلفات، لعل من أبرزها:**

(1) الحالة المعرفية وإنتاج المثقف التقليدي، مجلة أحوال مصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

(2) الدراسات المستقبلية العربية، تقييم نقدي وتصورات مقترحة، مجلة شؤون اجتماعية، الجامعة الأمريكية بالشارقة.

(3) العولمة والطبقة الوسطى في مصر، دار نوابغ الفكر للنشر، القاهرة.

(4) العولمة والبني الطبقية متعدية الجنسية، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

(5) مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

(6) مسرح الطفل في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

(7) المراكز الثقافية الجديدة في مصر (المؤسسة – الفعاليات – المردود)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

المحتويات

مقدمة عامة 5

الفصل الأول: العولمة الرأسمالية وإعادة تشكيل البني الطبقية متعدية الجنسية 9

مقدمة 11
1- العولمة وتحول العالم إلى ذاته 12
مفهوم العولمة 12
2- العولمة الرأسمالية وجدل الأحادية والتعددية القطبية 15
3- العولمة الرأسمالية والبني الطبقية متعدية الجنسية 18
4- فواعل التحول إلى البني الطبقية متعدية الجنسية 19
5- الجماعات الطبقية الرأسمالية متعدية الجنسية 25
6- الجماعات الطبقية الوسطى بين المحلية والكوكبية 27
7- الجماعات الطبقية الوسطى متعدية الجنسية 30
8- الشبكات الكوكبية للنخبة متعدية الجنسية 35

الفصل الثاني: مفهوم القوة - مقاربة نظرية دينامية 41

مقدمة 43
1- مفهوم القوة 44
2- المقاربة البنائية لمفهوم القوة 46
3- مفهوم القوة في ضوء محدداتها الثلاث الرئيسة 49

(أ) رأس المال 49
(ب) السلطة 50
(ج) المعرفة 51
4- مفهوم القوة في سياق العلاقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي 53

الفصل الثالث: نخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية 57

مقدمـــة 59
1- العولمة الرأسمالية ودعم النزعة النخبوية 60
2- التشكيلة العامة لنخبة القوة الرأسمالية الكوكبية "متعدية الجنسية" 63
3- أجهزة نخبة القوة الرأسمالية الكوكبية 64

الفصل الرابع: الوجه الظاهر لنخبة القوة الرأسمالية متعدية الجنسية 67

مقدمـــة 69
أولاً: المؤسسة متعدية الجنسية TNCS (قوة التشبيك الاقتصادي) 70
ثانياً: سلطة الدولة القومية في المركز الرأسمالي (القوة الصلبة المحددة) 78
بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية 82
ثالثاً: المعرفة وصناعة القرار الاستراتيجي في مراكز التفكير 84
1- مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS) 86
2- مؤسسة راند (RAND Corporation) 91

الفصل الخامس: الوجه الآخر لقوة النخبة الرأسمالية متعدية الجنسية 101

مقدمـــة 103
أولاً: الاقتصاد الأسود لرأس المال الكوكبي 104
ثانياً: السياسة السوداء 111
1- تفعيل الصراعات المسلحة 112

2- التجسس 114
3- الاغتيال السياسي 115
4- دعم الأنظمة السياسية العميلة 118
ثالثاً: الوجه الآخر للمعرفة 119
خاتمة 121

الفصل السادس: البديل الديمقراطي أو الديمقراطية كمشاركة في القوة! 123

مقدمـــة 125
أولاً: الديمقراطية كمفهوم شامل 126
ثانياً: تشارك عبء المسؤولية في ظل تباينات القوة الاجتماعية 130
ثالثاً: الاستبعاد الاجتماعي والمواطنة 134
رابعاً: التحول الديمقراطي وإعادة توزيع القوة في المجتمع 137
خاتمة 142

المراجع 147